وزارة التعليم العالي والبحث العلمـي
جامعة الصديق بن يحي -جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
عنوان المذكرة

السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة بين التكيف والإستمرارية " دراسة حالة كوت ديفوار "

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص : دراسات إستراتيجية

من إعدادالطالبة:
شهيرة عاشور

إشراف الأستاذ:
مولود صويلح

لجنة المناقشة

1. أ. خالد بشكيط	رئيسا
2. أ. مولود صويلح	مشرفا ومقررا
3. أ. إسماعيل بوروايح	مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

كلمة شكر

نشكر الله عز وجل على توفيقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

و نشكر أستاذي المشرف **"صويلح مولود"** على توجيهه ودعمه الدائم لي ،كما أنه لم يذخر أي جهد لمساعدتي،أقدم لك أستاذي الفاضل أخلص عبارات الشكر والتقدير، وإلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الفصل الأول: دور الإرث التاريخي في تحديد مسارات السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا.

المبحث الأول :التفسيرات النظرية لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا

المطلب الأول :الليبرالية النفعية: تعدد الفواعل كمحدد لتفسير سلوك السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه أفريقيا

المطلب الثاني :المقاربة البنائية الهوية الفرنسية قاعدة لتعريف المصالح الفرنسية

المبحث الثاني: السياق التاريخي لظهور السياسة الفرنسية الأفريقية

المطلب الأول: السياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا وإعادة هيكلة علاقات الهيمنة

المطلب الثاني: تبلورفكرة "فرنسأفريقيا" "**françafrique** "كأسلوب جديد لمصادرة الاستقلال

المطلب الثالث: الظروف التي نشأت فيها السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا

المبحث الثالث : فواعل صناعة السّياسة الفرنسيّة الإفريقيّة

المطلب الأول: مركزية دور رئيس الجمهورية في السياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا

المطلب الثاني: الضّبابية وعدم التّمايز في الصلاحّيات بشأن السّياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا

الفصل الثاني: تكيف السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : الأوضاع الدولية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على السياسية الفرنسية إتجاه أفريقيا

المطلب الأول :التحولات على مستوى النظام الدولي بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني :التحوّلات على المستويات الإقليمية

المبحث الثاني:_التكيف على مستوى وسائل القوة الصلبة بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: التعاون العسكري الفرنسي الأفريقي :إصلاحات جديدة لتدارك النقائص

المبحث الثالث :_التكيف على مستوى وسائل القوة الناعمة

المطلب الأول: الوسائل الإقتصادية.

المطلب الثاني: الوسائل الدبلوماسية (تكيف مع الأنماط الجديدة)

الفصل الثالث: كوت ديفوار أنموذجا للتطبيق توجهات السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا

المبحث الأول :العلاقات الفرنسية الإيفوارية بين قوة الإرتباطات التاريخية ومؤشرات التأزم.

المطلب الأول: الأهمية الجيو اقتصادية والجيو إستراتجية لكوت ديفوار بالنسبة لفرنسا

المطلب الثاني: شخصنة العلاقات الفرنسية الايفوارية(حكم"هوفويه بوانيه" "*Houphouët-Boigny*")في مرحلة مابعد الكولونيالية.

المطلب الثالث:تأزم العلاقات الفرنسية الإيفوارية بعد وفاة هوفيه بوانيه.

المبحث الثاني : التواجد الفرنسي في كوت ديفوار بين مؤشرات التراجع ومحاولات التكيف.

المطلب الأول :التغيرات و التحولات الفرنسية في اللعبة الإيفوارية

المطلب الثاني :الآليات الفرنسية لحل الأزمة الايفوارية.

المطلب الثالث : مؤشرات تزايد النفوذ الفرنسي في كوت ديفوار.

خلاصة وإستنتاجات

مقدمـــة

تمهيد

تشكل القارة الأفريقية إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا ما عبر عنه الرئيس الفرنسي الراحل" فرانسو ميتران " " François Mitterrand "في القمة الفرنكو - الأفريقية التي عقدت في **"بياريتز"** نوفمبر1994، حيث أكد في خطابه: "**أنه بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الواحد والعشرين** ".فالقارة الأفريقية كانت تشكل المجد التاريخي للإمبراطورية الفرنسية الإمبريالية، وأحد مناطق النفوذ التقليدية، إن الفكرة التي تحدث عنها "فرانسو ميتران" " François Mitterrand "تجدها مرسخة في إدراك مختلف الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة بعد إستقلال الدول الأفريقية في ستينيات القرن الماضي، وغير مقتصرة على رؤية "François Mitterrand "، بل عبارة عن إستمرارية لسياسة ثابتة أرسى تقليدها الجنرال "ديغول"De Gaulle " وصولا إلى الرئيس الجديد "ماكرون" الذي لن يختلف عن سابقيه، لأنه من الصعب تخيل قيام رئيس جمهورية أو حكومة فرنسية أيا كانت توجهاته "التخلي عن أفريقيا "**.**

إن الممارسات الديغولية فيما يخص سياسة فرنسا إتجاه أفريقيا أعطت لمنصب رئيس الجمهورية مركزية في عملية صنع القرار الخارجي ، عن طريق ميكانيزم ما يعرف **"بخلية الإليزيه"** (يشرف من خلالها رئيس الجمهورية بالتعاون مع مستشاريه في قصر الإليزيه على ملف الشؤون الأفريقية)، هذا المكانيزم رسخ لتعاون العام والخاص من اجل تنفيذ أهداف ومصالح السياسة الفرنسية في أفريقيا.

بعد نهاية الحرب الباردة، وبداية التحولات العالمية بدأ الحديث في الأوساط الرسمية (الفرنسية وغير الفرنسية) وفي الأوساط الأكاديمية عن إمكانية التراجع الفرنسي في القارة الأفريقية، وبالتالي فقدان فرنسا لمصالحها الحيوية الاقتصادية، السياسية وحتى الدبلوماسية بسبب التحولات العميقة الهيكلية والبنيوية التي عرفتها السياسة العالمية، حيث جعلت من العلاقات مابين الدول أكثر تفاعلا وتعقيدا نظرا لبروز فواعل جديدة في العلاقات الدولية، وظهور مفاهيم جديدة، هذه التحولات والتغيرات جعلت من فرنسا تعيد تعريف وسائل سياستها الخارجية اتجاه أفريقيا، وفقا للقواعد الجديدة التي تم إرساءها بعد الحرب الباردة ، كإستجابة منها ومحاولة لتكيفها من أجل ضمان إستمرارية المصالح الفرنسية، في إطار الحفاظ على مكانة عالمية تليق بعظمة فرنسا حسب تصور صانع القرار الفرنسي .

وتعتبر كوت ديفوار إحدى أهم نماذج التواجد والنفوذ الفرنسي في القارة، خاصة أن فرنسا أرادت أن تروج للصورة الإيجابية للسياستها اتجاه أفريقيا من خلال كوت ديفوار، وتجد هذه الفكرة دعائمها من حالة الإستقرار السياسي والإقتصادي الذي ميزت حكم الرئيس الراحل "هوفويه بوانييه" "*Houphouët-Boigny*" "،كنتيجة لطبيعة العلاقات القوية التي جمعت بين كل من بوانييه_ يعتبر نموذج عن القادة الأصدقاء لفرنسا_ و فرنسا، إلا أن رحيل بوانييه ونشوب الحرب الأهلية، أحدث تأزّما في العلاقات بين البلدين بسبب الموقف الفرنسي المتردد والمرتبك حيال الأزمة الإيفوارية. غير أن تطورات الأزمة أثبتت أن فرنسا لا تزال الفاعل الخارجي الأول في أفريقيا بشكل عام وكوت ديفوار بشكل خاص.

أولا/ أهمية الدراسة

- **الأهمية العلمية:** تتمثل في:

- إيجاد تفسيرات علمية للسلوكات الفرنسية إتجاه أفريقيا، بعيدا عن التحليلات غير الموضوعية (التي تصدر من مواقف ذاتية).

- الفضول العلمي يدفعنا إلى البحث في الموضوع لإيجاد إستناجات حول مسار العلاقات الفرنسية الأفريقية بعد الحرب الباردة.

- تزايد أهمية المواضيع العلمية التي تهتم بالدراسات الأفريقية في الجامعات الجزائرية توافقا مع عودة الدبلوماسية الجزائرية للتوّجه بشكل قوي و عميق باتّجاه أفريقيا.

- **الأهمية العملية:** تتلخص فيما يلي :

- معرفة الدور الذي تلعبة فرنسا في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة وبالتحديد في مناطق النفوذ التقليدية، وإنعكاسات هذا الدور على مستقبل الدول الأفريقية .

- قياس مدى قدرة السياسة الخارجية الفرنسية على التكيف مع المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة.

- فك شفرة السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا من خلال معرفة الفواعل المتحكمة في صناعة القرار الخارجي الخاص بها .

ثانيا/ أسباب إختيار الموضوع: ينطلق أي بحث علمي من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية لها علاقة بالباحث، بحيث ترتبط هذه الدوافع بمجال تخصصه بالدرجة الأولى إلى جانب ميوله ورغبته في الدراسة وكشف الحقائق لما لها من علاقة بالتطوارت الراهنة، وتعتبر هذه الدوافع ذات أهمية كبيرة لنجاح المشروع العلمي .

- **الأسباب الذاتية:** تنوعت أسباب إختيار الموضوع **:**

- الميولات و الإهتمامات الشخصية بمسائل القارة الأفريقية، وما يرتبط بها من مشاكل وتحديات.
- انتماءنا الجغرافي، الحضاري والقيمي إلى القارة الأفريقية.
- نقص دراسات وكتب باللغة العربية تتعرض للسياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا.

- **الأسباب الموضوعية:** تتلخص فيما يلي **:**

- إثراء مكتبة الجامعة بموضوع من هذا الصنف، التي تفتقر مكتباتنا الجامعية لبحوث مثلها باللغة العربية، لكي نسهل عملية البحث للطلبة الراغبين البحث فيه **.**
- الجدية في الطرح، نظرا لأهمية الموضوع في الوقت الراهن،و التداعيات التي يمكن أن يخلفها على الصعيد المحلي والإقليمية .

ثالثا/ الإطار المنهجي

1/- الإشكالية: شكّلت نهاية الحرب الباردة و ما نتج عنها من تحوّلات عالمية و أخرى قارية رهانا وتحديا بالنسبة للسياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، نتيجة التشكيك الذي ساد في قدرة فرنسا على الاحتفاظ على مناطق نفوذها التقليدية و المصالح المرتبطة بها. و انطلاقا من هذه الخلفية، يمكن تقديم الإشكالية الآتية:

كيف إستطاع صاحب القرار الفرنسي الحفاظ على استمرارية المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية في ظل الديناميكيات و التحوّلات العالمية و القارية العميقة التي ميّزت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة؟.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية و هي :

- ما مدى تأثير الإرث التاريخي الفرنسي على توجهات السياسة الخارجية تجاه إفريقيا؟.
- ما هي أهم الاستجابات و التكّيفات التي قامت بها الدبلوماسية الفرنسية على مستوى سياستها الأفريقية؟
- هل يمثل الإرتباك في الموقف الفرنسي إزاء الأزمة الإيفوارية مؤشرا على التراجع أم محاولة للتكّيف مع الأوضاع الجديدة ؟.

2/- الفروض العلمية: من أجل التقليل من صعوبات البحث العلمي، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سنقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- ترتبط إستمرارية المصالح الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة بقدرتها على الإستجابة والتكيف

على مستوى وسائل سياستها الأفريقية.

*** - الفرضيات الفرعية**:

- ❖ تتحدّد السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا انطلاقا من الموروث الكولونيالي و الهوية الفرنسية التي تمت صياغتها في إطار التقاليد و الممارسات الديغولية.
- ❖ فرضت المتغيّرات الدولية و القارية استجابة تكيفية فرنسية على مستوى القوة الصلبة و الناعمة.
- ❖ تعكس السلوكيات الفرنسية بمناسبة الأزمة الإيفوارية مجمل الخصائص المميّزة للسياسة الفرنسية تجاه أفريقيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3/ - مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني:** تنحصر دراستنا في مجال جغرافي محدود يتمثل في مناطق النفوذ التقليدية لفرنسا في أفريقيا جنوب الصحراء أو ما يسمى "بشبه المربع الإفريقي " Le pré care africains""". ومن أجل إبراز الوضعية التي آلت إليها السياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة، اخترنا دراسة حالة لإحدى الدول التي لطالما شكلت أحد الأمثلة القوية للنفوذ الفرنسي في إفريقيا، و هي كوت ديفوار. كما تتطرق دراستنا على سبيل الاستدلال فقط إلى بعض الدول خارج منطقة النفوذ الفرنسي والهدف من ذلك هو إجراء مقارنات بين مختلف الحالات للوصول إلى استنتاجات عامة بخصوص السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا.
- **المجال الزمني:** سنركز في دراستنا على الفترة الزمنية الممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى بروز واندلاع الأزمة الإيفوارية.
- **المجال الموضوعي:** تنحصر في محاولة تحديد مواطن التكّيف والاستمرارية في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا.

4/ - المناهج المعتمدة في الدراسة: تقتضي طبيعة الموضوع إقامة ترابط وتكامل منهجي بين المداخل المتعددة لمادة الموضوع كما يلي:

- ➢ **المنهج التاريخي:** إذا كان التاريخ هو مخبر العلاقات الدولية كما يقال، فإن الإستعانة بالمنهج التاريخي لا بديل عنه لدراسة وفهم مسار السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا، وإستخلاص أسباب ومواطن الإستمرارية والتكيف فيها، "فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، لكنه يقدم تصورا للظروف والبيئة التي تحكم ميلاد الظواهر واندثارها،ويحاول الوصول إلى مبادئ وقوانين عامة متعلقة

بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم السياسية والاجتماعية "[1]. لهذا السبب قمنا بتخصيص فصل بأكمله للجانب التاريخي من الموضوع، حيث تطرقنا إلى مختلف الممارسات الفرنسية إتجاه أفريقيا في فترة ما بعد إستقلال الدول الأفريقية ، من أجل إبراز دور العامل التاريخي في رسم توجّهات السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا، والتي هي إستمرار للمرحلة الكولونيالية .

- **المنهج المقارن:** المنهج المقارن هو " تلك الخطوات التي يتبّعها الباحث في مقارنتها للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة أوجه التشابه و الإختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف إيجاد تعميمات إمبريقية عامة. كما يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات"[2]. لقد قمنا بعرض السياسة الفرنسية إتجاه أفريفيا لفترتين مختلفتين (فترة ما بعد إستقلال الدول الإفريقية، وفترة ما بعد الحرب الباردة) سعيا منّا لاكتشاف المتغّيرات المستقلة التي تفسّر المتغير التابع.
- **المنهج المسحي:** في بحوث من هذا النوع لامناص من إستعمال المنهج المسحي قصد جمع المعلومات وعرضها بدقة، ويستهدف المسح في هذه الدراسة :

- جمع المعلومات والبيانات الدقيقة عن الأحداث والظواهر والمحطات التاريخية البارزة في العلاقات الفرنسية-الأفريقية بصفة عامة، والعلاقات الفرنسية-الإيفورية بصفة خاصة .
- فحص العوامل المؤثرة في العلاقات الفرنسية-الأفريقية و إكتشاف العلاقة بين المتغيرات وإعطاء التفسير العلمي الملائم .
- صياغة عدد من النتائج التي يمكن أن تكون منطلقا للإجابة على الفرضيات .

- **المنهج الإحصائي:** توظيف المعطيات الكمية(مثل الجداول، الخرائط، الأرقام ...إلخ) من أجل إبراز الارتباطات بين عدد معّين من المتغيرات التفسيرية .
- **منهج دراسة الحالة:** تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فهو المنهج الأنسب لإقامة الترابط العملي للسياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة و بين السياسة الفرنسية تجاه كوت ديفوار

---

[1] محمد، شلبي، المنهجية **في التحليل السياسي :المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر،دار هومة ،1997 ، ص 56 .

[2] **نفس المرجع**، ص 71.

بمعنى محاولة تأكيد خصوصيات وميكانيزمات عمل السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا من خلال الحالة الإيفوارية.

رابعا/- الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

أ_الإطار النظري:

إن البناء النظري للدراسة يقوم على محاولة تفسير السياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا من خلال البحث عن أجوبة تقدمها لنا المقتربات النظرية، لكي تسمح لنا بمعالجة أهم الإشكاليات المنهجية التي يطرحها الموضوع، وفحص مدى فعالية هذه النظريات إمبريقيا .

❖ **مقترب السياسة الداخلية "Domestic policy approche"**: تعتبر السياسة الخارجية في إطار مقترب السياسة الداخلية إستجابة للتفاعلات المختلفة الداخلية. ووفقا لهذا المقترب، فالسياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا هي محصلة التفاعلات التي تشكلها مختلف المكونات والعوامل الداخلية الفرنسية (طبيعة النظام السياسي الفرنسي، درجة المأسسة[1]، مركز صانع القرار بمعنى من يصنع السياسة الفرنسية لأفريقيا ، درجة الانقسام الحكومي). فهذه العوامل هي التي تتحكم في مخرجات السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا .

تحليل السياسة الخارجية بإستخدام النسق الداخلي مرتبط بفكرة طرحها دافيد "روبرت بوتنمان" David Robert Putnman" تسمى" لعبة ثنائية المستوى " " two level games" في إحدى المقالات التي نشرت سنة 1989 تحت عنوان :" الدبلوماسية والسياسات الداخلية :منطق اللعب السياسية المتساوي " Diplomaciy and Domestic politices : the logic of two level games " وتتمحور فرضية المقترب، أن السياسة الخارجية عبارة عن مسار أو عملية مرتبطة بمستويين أساسيين:

- ✓ **المستوى الداخلي :** في هذا المستوى يكون صانع القرار مرتبط بالإستجابة لضغوطات الفواعل المجتمعية، لأنه يدرك أن بقاءه مرتبط بمساندة هؤلاء لبرنامجه السياسي (مثلا:مساندة رجال الاعمال والشركات للرئيس في الحملات الإنتخابية)؛

(1) Marie - Christine Kessler, la politique étrangère comme politique publique, dans : Frédéric charillon (Dir), **politique étrangère. Nouveaux regards**, (Paris : presses de la fondation Nationale des sciences politiques, 2002, pp.180-182 .

- ✓ **المستوى الخارجي :**يجد صانع القرار نفسه في حالة اتخاذ قرار ما في السياسة الخارجية أمام تحقيق مصالح الفواعل الداخلية .

إن فكرة "اللعب الثنائية المستوى " تم استخدمها من طرف كل من "دافيد روبرت بوتنمان" David Robert Putnman " ، "هارولد جاكبسون" " Harold Jacobson" "وبيتر إيفانز" "Peter Evens " في كتاب سنة 1993 تحت عنوان"الدبلوماسية ذات حدين :المفاوضات الدولية والسياسات الداخلية " Diplomacy international bargaining and domestic politices" ترتكز الفرضية الرئيسية في الكتاب أن سلوكيات صانع القرار على المستوى الخارجي ما هو انعكاس للنسق الداخلي الذي يحدد مسار السياسة الخارجية و توجّهاتها [1].

كما إعتبر "جو هاجن " " jo Hagen" في مقال له تحت عنوان "تفسير السياسة الداخلية في تحليل السياسة الخارجية" " domestic politics Explamation in the Anlysis of fireign policy " ان صانع القرار يستعمل السياسة الخارجية لإضفاء الشرعية على الحكم. و يمكن الإشارة و التدليل على ثقل و أهمية و تأثير منطق السياسة الداخلية في أحد قطاعات السياسة الخارجية . أي في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا . من خلال الحالة النموذجية التي يقّدمها الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند، و الذي بسبب صعوبات السياسة الداخلية و منطقها و الانتقادات التي وُجّهت له على أساس أنه لم يتمكّن من تقّمص لباس رئيس الجمهوري، وجد في السياسة الأفريقية لفرنسا مخرجا من هذا المأزق و وسيلة للظهور بمظهر الرئيس النشط/ الفاعل من خلال انخراطه الكلي و القوي في الحرب في مالي.

في إطار هذا المقترب أيضا يرى" كرستوفر هيل" " Christopher Hill" في كتاب له تحت عنوان "تغّير السياسة الخارجية " " The changing foreign policy"، وتقترن فكرته بالفرضية القائلة: أنه لا وجود لسياسة خارجية بدون مجتمع داخلي مؤثر، والسياسة الداخلية تؤثر بصورة مباشرة على صنع القرار الخارجي [2].

---

[1] James D Fearon, Domestic politics, Foreign policy , and theories of international relations, **www.annualreviews.org/.../annurev.polisci.i.i.28..**

[2] عديله محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005، ص. 32.

لكن "ماري كرستين كيسلر""Marie Christine Kessler " ترى أن السياسة الخارجية بالمفهوم التقليدي لديها طابعها الخاص " la spécilité de la politique étrangere" الذي يجعلها تختلف عن السياسة الداخلية " la différente de la politique interieure"، لكن هذه الفكرة لم تعد صحيحة في عالم ما بعد الحرب الباردة نتيجة الأبعاد التي تكتسيها المشكلات الداخلية في عالم معولم[1] .

مقترب الدور في السياسة الخارجية :

يهتم إقتراب الدور كإطار نظري بدراسة سلوك صانع القرار على المستوى الخارجي، حيث أن صانع القرار يفترض أو يخيل له أن دولته ملزمة بتبني أو إنجاز بعض المهام، كما أنه يصور أن الدول تلعب أدوارا و وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية .

رغم أن هذا الإقتراب مقترن بعلم الإجتماع، حاول بعض الباحثين في علم السياسة إستخدامه حيث قام" كال هولستي " " Kal Holsti" بكتابة مقال بعنوان "نظام المعتقدات (القيم) والصور الوطنية :دراسة حالة " "، أكد فيه أن هناك مجموعة من القيم و المعتقدات والمبادئ في نفسية صانع القرار يشكل في هيمنة صورة او تصور حول الأدوار التي يمكن لدولته انتهاجا [2] .

كما أن عملية الإدراك تخلق أدوات ذاتية تكون مجموعة من التوافقات بين الحوافز البيئية وبين سلوكات السياسة الخارجية حسب "روبرت اكس رولد" "Robert Axel Rod ". وتظهر مخرجات عمليات إدراك الدور الفرنسي إتجاه أفريقيا جنوب الصحراء منهجا في تحديد المصالح و الأهداف وترتيب الأولويات اتجاه إفريقيا، حيث تجد المصلحة الوطنية هي القيمة المركزية الإدراكية في دهن صانع القرار الفرنسي .فالدور الذي تؤديه السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا محدد وفق قاعدتين :

- الدور المعلن من طرف فرنسا .
- الدور المنسوب من طرف الدول الإفريقية .

---

[1]Marie - Christine Kessler, **Op.Cit**, pp.37- 38.

[2]Michael J Shapiro, G. Matthew Bonttam," cognitive process and Foreign policy decision – Making",IN;**https://academic.oup.com/isq/article-abstract/17/2/147/1796464/Cognitive-Process-and-Foreign-Policy-Decision?redirectedFrom=fulltext**

بالإضافة المقتربات التي تم الإعتماد عليها، فقد وظفنا كذلك نموذجين أساسيين في تحليل السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، وهما:

- **نموذج العملية التنظيمية:** هذا النموذج يعتمد على المستوى الجماعي لإتخاذ القرار، أي المنظمات والإدارات. فنظام القرار لا يكون موحدا بل يتكون من عدة وحدات أو إدارات مرتبطة بعضها ببعض، ولكل منها حد معين من الإستقلالية والمصالح الخاصة به. وطبقا لهذا النموذج فإن عملية الإختيار تتم بطريقة روتينية[1]، هذا ما يدفعنا لفهم سلوكيات السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا التي لا تتبع من إرادة واحدة، بل تحددها مجموعة من الإرادات، على قاعدة التنافس و المصالح البيروقراطية.
- **نموذج السياسة الحكومية:** يتناول هذا النموذج التحليل على مستوى القيادة أو الفئة الأعلى في نظام صناعة القرار، حيث يحاول شرح العلاقات القائمة في إطار هذه القيادة، أين يكون لكل فرد سلوك ومصالح ودور خاص به، ووزن سياسي في لعبة مميزة تتّسم بالتنافس والتعاون فيما بينهم. ويتم التوصل إلى القرار باعتماد مختلف أشكال التفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة [2]،وهذا ما يبرز التنافس بين مختلف المؤسسات الرسمية الفرنسية بشان صناعة القرار الخاص بأفريقيا. و هو نموذج من شأنه أن يُفسِّر لنا جزءا من التداخل و الضبابية التي تُميِّز بعض جوانب السياسة الأفريقية لفرنسا.

ب-الإطار المفاهيمي:

1- تعريف السياسة الخارجية:هناك عدة تعاريف للسياسة الخارجية، وسنحاول إعطاء مفاهيم الأكثر شمولا

- يعرفها سليم محمد سليم في كتابه "تحليل السياسة الخارجية":"هي البرنامج العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف في المحيط الدولي [3].

---

[1] مولود صويلح، **النماذج النظرية لتحليل السياسة الخارجية** ، محاضرات السنة الرابعة / تخصص علاقات دولية جامعة جيجل، السنة الجامعية، 2005-2006.

[2] **نفس المرجع** .

[3] محمد سليم السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2، مكتبة النهضة، القاهرة، 1991 ، ص 1.

- ويقدم جيمس روزنو تعريفا أكثر شمولا فالسياسة الخارجية حسبه هي منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي الواعي من أجل إقرار وتغير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف [1].

2-التكيف:التكيف في السياسة الخارجية يعني القدرة على التأقلم وتعديل السياسة طبقا لتغيير الظروف[2].

3-الإستمرارية: ويعني وجود منظور إستراتجي بعيد المدى للسياسة الخارجية، سواء على مستوى الصياغة أو التنفيذ . [3]

خامسا/- أدبيات الدراسة

لقد جاءت أغلب الدراسات التي تتناول السياسية الفرنسية اتجاه أفريقيا جاءت باللغة الفرنسية وقليل منها بالإنجليزية، بينما تغيب الدراسات باللغة العربية. لهذا فدراستنا كانت إضافة علمية باللغة العربية، كما حاولناالطرق إلى نقاط لم يتم التطرق إليها في هذه المراجع، و أهم هذه المراجع :

- "جون –بيار بات " " Jean –Pierre Bat، " متلازمة فوكار:السياسة الفرنسية في أفريقيا منذ إلى غاية يومنا " " le Syndrome Foccart : la politique française en Afrique de 1959 a nos jours"، وفي هذا الكتاب قام الكاتب بإبراز الدور الذي تلعبه خلية الإليزي بقيادة مستشار رئيس الجمهورية جاك فوكار، في ترسيخ الوجود الفرنسي في القارة عبر مختلف الممارسات الغير الرسمية، وعن طريق تسخير مختلف الوسائل القانونية والغير قانونية، لتصبح الممارسات عبارة عن أعراض لازمت السياسة الفرنسية في إفريقيا .
- " صامويل فوتيوت " "Samuel Foutoyet، " نيكولا ساركوزي أو فرنسأفريقيا المتحّررة من عقدها Nicolas Sarkosy ou la Francafrique décoplexée"، حيث تناول تأسيس مشروع فرنسأفريقيا كأسلوب إتبعته فرنسا بعد استقلال الدول الأفريقية و تصفية الكولونيالية للهيمنة عليها. كما

---

[1] مولود صويلح، **مدخل مفاهيمي**،محاضرات قدمت لطلابة السنة الرابعة علاقات دولية، جامعة جيجل، السنة الجامعية 2011-2012

[2] **نفس المرجع.**

[3] **نفس المرجع.**

يبرز الكاتب دور الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي" في تنفيذ المشروع عبر مختلف الممارسات في الدول الأفريقية .

- " فرانسوا -ايغزافييه فيرشاف Francois –Xavier Verschave"،" من فرنسأفريقيا إلى مافيأفريقيا" " De la Francafrique ala mafaiafrique" و الذي ناقش فيه تحوُّل مشروع فرنسأفريقيا من أسلوب سياسي إلى أسلوب مافيوي تسيطر عليه جماعات مافوية (شخصيات فرنسية وأخرى أفريقية) للسيطرة على موارد القارة الإفريقية في إطار علاقات زبائنية تم نسجها منذ العهد الديغولي. ويعرف الكاتب بمعارضته الشديدة للسياسة الفرنسية في إفريقيا .
- إضافة إلى هذه الكتب، هناك دراسات مثل:"فرنسأفريقيا ونظرية النظم Françafrique and regime theory**:** تتناول الدراسة مشروع العلاقات بين فرنسا والدول الأفريقية ليس أساس علاقات وحدة دولية مع وحدات دولية بل على على أساس علاقات في إطار نظام داخل دولة واحدة .

سدسا/- تقسيم البحث

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بالشكل الآتي:

- **الفصل الأول: دور الإرث التاريخي في تحديد مسارات السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا:** تناولنا فيه دور الارتباطات التاريخية في رسم توجّهات السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا . لكن قبل عرض دور العامل التاريخي، حاولنا من خلال المبحث الأول إعطاء تفسيرات نظرية لسلوكات السياسة الخارجية الفرنسية، في إطار نظريتين هما: الليبرالية النفعية والبنائية الإجتماعية. أما في المبحث الثاني تحدثنا عن السياق التاريخي التي ظهرت فيها السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا من خلال محاولة إعادة هيكلة العلاقات الفرنسية-الأفريقية في مرحلة ما بعد استقلال الدول الأفريقية وفقا لمنطق كولونيالي قائم على ترسيم مشروع فرنسأفريقيا كأسلوب لمصادرة الاستقلال و السيادة الأفريقية. لننتقل بعد ذلك في المبحث الثالث إلى محاولة تحديد الفواعل الرسمية و الغير رسمية المتحكمة في هذه السياسة التي تسهر على استمرارية المصالح الفرنسية التي خلقتها تقاليد الممارسات الديغولية والضبابية والتداخل في الصلاحيات، مما سمح بخلق شبكات و فضاءات غير رسمية .
- **الفصل الثاني** : يتم إبراز مختلف التكّيفات والاستجابات التي حدثت على مستوى وسائل السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة، حيث أبرزنا في المبحث الأول أهم المتغيرات والتحولات الدولية الذي دفعت فرنسا إلى إعادة تعريف وسائل السياسة الخارجية الفرنسية ، كما تم تعرفنا في

المبحث الثاني عن أهم الاستجابات التي حصلت على مستوى وسائل القوة الصلبة فيما تناولنا في المبحث الثالث على التكّيفات التي حصلت على مستوى وسائل القوة الناعمة .

- **الفصل الثالث: كوت ديفوار أنموذجا لتطبيق توجهات السياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا:** حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى العلاقات الفرنسية-الإيفوارية بين قوة الارتباطات التاريخية التي رسخها هوفويه بوانييه باعتباره أحد القادة التي تعتمد عليهم فرنسا لتطبيق سياستها في إفريقيا وبين حالة التأزم التي شابت العلاقات مابين البلدين بعد رحيل الرئيس هوفوييه بوانييه .فيما تطرقنا إلى المبحث الثاني تقيم التواجد الفرنسي في كوت ديفوار، وسنحاول في هذا المبحث التساؤل حول حقيقة تراجع التواجد الفرنسي في كوت ديفوار أم أن المؤشرات سوف تؤكد عكس ذلك.

الفصل الأول:

دور الإرث التاريخي في تحديد مسارات السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا

تؤكد أغلب الدراسات في العلاقات الدولية، أن تأثير العامل التاريخي الناجم عن دينامكية العلاقة بين الدول الإستعمارية ومستعمراتها أثناء الحقبة الكولونيالية مهم جدا في تحديد علاقات التفاعل بينها في ما بعد حقبة الإستقلال، وهذا ما ينطبق على علاقة فرنسا بمستعمراتها سابقا. حيث تشكل القارة الإفريقية إحدى أهم الدوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وهو الأمر الذي أكّده كل رؤساء الجمهورية الخامسة على إختلاف إنتماءاتهم الحزبية وسلوكاتهم ومواقفهم السياسية تجاه أفريقيا وقضاياها. تكتسي العلاقة الفرنسية-الأفريقية من المنظور الفرنسي أهمية وقيمة حيث يتم النظر إليها على أنها علاقة مصيرية ترتبط بها المكانة الدولية لفرنسا.

إن الإدراك الفرنسي للعلاقة مع أفريقيا والذي تحدّث عنه "فرانسوا ميتران" François " Mitterrand"، هو عبارة عن مواصلة لسياسة أرسى تقليدها الجنرال "ديغول" **De Gaulle**" بعد موجة الاستقلال التي عرفتها أفريقيا وجسدها من خلال إنشاء شبكة من العلاقات الرسمية والغير رسمية، ممّا سبّب تداخلا في الصلاحيات وبروز عدم التمايز في اتحاد القرار بشأن أفريقيا.

وفي هذا الفصل سنحاول إعطاء تفسير نظري لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا،فيما سوغ نعرض السّياق التّاريخي الذي ظهرت فيه ا لسّياسة الفرنسّية اتجاه إفريقيا، كما سنحاول معرفة أهّم الفواعل المتحكّمة في صناعاتها.

المبحث الأول: التفسيرات النظرية لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا

تتبنى مختلف المقاربات النظرية في تفسير سلوك السياسة الخارجية متغيرات مستقلة مختلفة ،تنطلق من بيئات تحليل متمايزة بعضها عن بعض، تعتقد كل منها أنها البيئة المسؤولة عن ضبط معالم سلوك السياسة الخارجية للفاعل، حيث تركز الليبرالية على التأثير المطلق للبيئة الداخلية في تشكيل خيارات السياسة الخارجية ،بينما تركز المقاربة البنائية على المتغيرات المعيارية التي تجاهلته النظرية التفسيرية.

إن التفسير النظري لتوجهات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه أفريقيا ،مرتبطة بالقيود والحوافز التي تحكم السلوك الخارجي الفرنسي اتجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، والذي يتراوح بين تفسير الليبرالية النفعي الذي يمنح الأهمية لشبكة المصالح الداخلية والبنائية التي تركز على المعايير الفرنسية المحلية أي مكونات الهوية الوطنية، إذن تحديد المتغير التفسيري يعتبر المدخل الرئيسي لفهم سلوكيات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه أفريقيا .

المطلب الأول :الليبرالية النفعية: تعدد الفواعل كمحدد لتفسير سلوك السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه أفريقيا

قمنا باختيار النظرية الليبرالية النفعية من أجل تفسير سلوك السياسة الخارجية الفرنسية لأننا وجدنا أن هذا المنظور يخدم بحثنا، باعتبار الليبرالية النفعية تركز على المنفعة الفردية وعلى العديد من المتغيرات الداخلية.

1.المنفعة كمبرر لتفسير سلوك السياسة الخارجية الفرنسية: إن مفهوم زيادة المنفعة عند الليبراليين يختلف عن المفهوم الاقتصادي والذي يقصد به "**الوفرة**" و"**الثروة**" ،فمن يملك أكبر قدر من الثروة يملك أكبر قدر من المنفعة ،بل يتعامل مع مفهوم المنفعة على أنه يتضمن عوامل مثل "**القوة**" و"**الوجود**" في مراكز صنع القرار[(1)]. فمن مصلحة الفواعل المشكلة للسياسة الفرنسية إتجاه فرنسا التواجد في مراكز القرار لأنها تسمح بنسج مجموعة من العلاقات مع الهيئات الرسمية ، فتواجدها داخل مراكز القرار يسمح

(1) Volker Rittberger," Approaches to study of foreign policy derived from international relations theories",Paper prepared for delivery at: **the Annual Meeting of the International Studies Association**, University of Tübingen, Germany,N°30,March 24 - 27, 2002, p. 15.

لها بإكتساب القوة التي تضمن بقاءها، كما أن هاته الفواعل الخاصة في فرنسا هي من تقوم بوضع الضوابط في حالة ما إذا رأت أن بقاءها مُهدّد. ولعل أبرز مثال عن ذلك، هو ما قام به الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"" Nicolas Sarkozyعند تعيينه شخصية يسارية على رأس وزارة التعاون الدولي هو "جون-ماري بوكال" "Jean-Marie Bockel، وكان هذا الوزير قد أعلن في عدة مناسبات أنه سوف يغّير من طبيعة العلاقة بين فرنسا وأفريقيا من خلال وضع حد لشبكات فرنسأفريقيا، حيث وصل الأمر إلى أن صرّح لجريدة لوموند الفرنسية خلال مقابلة صحفية: "أنا أريد أن أُوقّع على شهادة وفاة فرنسأفريقيا "[1]. مما تسّبب في ردود فعل قوية من داخل فرنسا وفي الدول الأفريقية رافضة لهذا التوجّه. وبالفعل، برزت شخصيات من قصر الإليزيه (تمثل الفواعل التي لها مع شبكات فرنسأفريقيا) تطالب بإقالة هذا الوزير فضلا عن الدور الذي لعبه الرئيس الغابوني السابق "عمر بانغو""Omer Bongo ممثّلا لمصالح شبكات فرنسأفرقيا عندما إنتقل شخصيا إلى باريس لمطالبة الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي "" Nicolas Sarkozy" بإقالة هذا الوزير، وهو ما حصل عليه مباشرة. تؤشّر هذه الحالة على قوة تواجد هذه الفواعل في مراكز صنع القرار الخاصة بأفريقيا.

2.تعدد الفواعل مُحدّد لتفسير سلوكيات السياسة الخارجية الفرنسية من منظور الليبرالية النفعية:

وتنطلق فرضيات الليبرالية النفعية في السياسة الخارجية، من فرضية أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية بحيث تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص بالسياسة الخارجية إنطلاقا من إنفرادها بنموذج تفاعلي داخلي يعكس مصالح كل مجتمع، والتي تجسد في سلوكات دولها الخارجية عن طريق خلق شبكات سياسية في شكل نظام معين يسعى كل فاعل على تأكيد أولوياته في عملية صنع القرار.

فنموذج الفاعل لدى الليبرالية النفعية يرتكز على الفواعل المجتمعية، التي تمثلها وحدات متغيرة بإستمرار، وتتضمن كل فواعل النسق السياسي-الإداري والفواعل المنتظمة الخاصة[2]. وبالتالي فإن فواعل السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه أفريقيا هي مجموع المؤسسات الرسمية والإدارية المتمثلة في رئاسة الجمهورية (رئيس الجمهورية و خلية أفريقيا لدى الإليزي)، وزارة الخارجية ،وزارة التعاون ،المخابرات

---

[1] Vincent Hugeux , « Sommet Afrique- France: une histoire de fauteuils », **Le Monde, 31/05/2010.** Disponible sur**; http://www.lexpress.fr/actualite/monde/sommet-afrique-france-une-histoire-de-fauteuils_896151.html.**

[2] Volker Rittberger," Approaches to study of foreign policy derived from international relations theories",**Op.Cit**,p16.

الفرنسية وكل جهة لها علاقة بصناعة القرار الخارجي اتجاه أفريقيا، والفواعل المنتظمة الخاصة المتمثلة في رجال الأعمال، الشركات الاقتصادية المحامين، الصحفيين، المرتزقة، الأحزاب السياسية ...إلخ . ويعتبر البقاء الهدف الرئيسي للفواعل المجتمعية. والبقاء هنا لا يقصد به البقاء المادي برغم من أهميته وإنما يقصد به تحسين الوضعية الاجتماعية لهؤلاء الفواعل .

فالنظرية اللبيرالية النفعية تصور الدول على أنها مؤسسة سياسية تمثل مصالح بعض الفواعل الإجتماعية (أفراد كانوا أم جماعات)، وبالتالي فإن قرار السياسة الخارجية للدول ينتج عن علاقات هذه الفواعل المجتمعية بعضها ببعض، والأولويات التي يحددها كل واحد منها. فالسياسة الخارجية تكون عقلانية من حيث الأهداف، وتعتمد في هذا على نموذج الرجل الإقتصادي، لأنها تتعامل مع السياسة الخارجية باعتبارها "سياسة البحث عن الربح الصافي" كما تحدده مصالح مجتمعاتها[1]. فالسياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا وفق هاته الفكرة تمثل مصالح الفواعل المشكلة لشبكات فرنسأفريقيا والتي هي مزيج من المؤسسات الرسمية والفواعل الخاصة .

فسلوكات تلك الفواعل ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد، حيث تسعى إلى تحقيق أهداف بأقل التكاليف، لأن دافع المصلحة الأساسية (البقاء) يدفعها للحصول على كل من "السلطة" و"الوفرة "[2] من أجل إستصدار قرارات خارجية تخدم مصالح الفئة التي يمثلها داخليا. فالقارة الأفريقية هي القارة الوحيدة التي يمكن لفرنسا من خلالها إثبات ذاتها وإظهار قوتها، وهي القارة التي تظهر عجزها كذلك ويدرك صانع القرار في فرنسا أن هيبة وعظمة فرنسا مرهون بأفريقيا ،لهذا نجد فرنسا تسعى جاهدة لاستخدام جميع إمكانياتها بأقل التكاليف لتحقيق تواجدها.

إنطلاقا من النقاط الأساسية لتحليل السياسة الخارجية التي إعتمدتها اللبيرالية النفعية، فإن سلوكيات السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا تنطلق من منظور براغماتي ،لأن البراغماتية هنا تفسّر سلوك جميع الفواعل المجتمعية (رجال الأعمال ،الصحفيين ،شبكات غير الرسمية لـ"**فرنسأفريقيا**

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات النظرية التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 ،ص15.

[2] **Ibid.** p 18

"" **françafrique**" ...إلخ) على أنها تسعى لضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الشخصية والنزوع نحو تعزيز المنفعة المادية. فهدف السلوك الفرنسي إتجاه أفريقيا هو ضمان البقاء ليس البقاء بالمفهوم المادي الواقعي، البقاء هنا مرتبط بالوفرة والقوة، بمعنى أن فرنسا من خلال سياستها في أفريقيا تسعى للبحث عن المكاسب الإقتصادية منها أو السياسية وديمومتها وإستمراريتها.

المطلب الثاني :المقاربة البنائية الهوية الفرنسية قاعدة لتعريف المصالح الفرنسية

ظهرت البنائية كنظرية قائمة بحد ذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة ، وبالتحديد مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، بسب عجز النظريات التفسيرية عن التنبؤ بنهاية الحرب الباردة ومصطلح البنائية ظهر لأول مرة مع" نيكولاس أونوف " " Nicolas Onuf" في كتابه" عالم من صنعنا "" Word of our making" حيث قدم إنتقادات لأصحاب النظرية التفسيرية لأنهم عجزوا عن التنبؤ بسقوط الإتحاد السوفياتي [1] .

وقدم "ألكسندر واندت" "Alexander wendt "فرضيات لفهم وإدراك السياسة الدولية وتتمثل في:[2]

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
- تشكيل هويات ومصالح الدولة في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية (الهويات هي التي تحدد المصالح، أو كما يقول وأنت :" الهويات هي قاعدة المصالح ")
- تاذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .

إن المنظور البنائي في تفسيره للسلوك الخارجي طرح مجموعة من النقاط ، حاول من خلالها أن يجمع بين فرضيات الواقعيين الجدد والليبراليين النفعيين من حيث:[3]

- دور التنشئة في تشكيل السلوك الخارجي.

---

[1] جهاد عودة ، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات** ،دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص54.

[2] عبد الناصر جندلي، **مرجع سبق ذكره** ،ص16.

[3] خالد المصري،"النظرية البنائية في العلاقات الدولية "،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** ،دمشق،المجلد 30،العدد02 ،2014 ،ص 318.

- أهمية الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية.
- دور الهويات وتأثيرها على سلوك الوحدات ومصالحها حيث تقترح "الرجل الإجتماعي"* بدلا من "الرجل الاقتصادي".

هوية السياسة الخارجية الفرنسية تمتلك وظيفة مزدوجة تجمع بين التعريف بعراقة الأمة والتعبير عن مصالح الدولة الفرنسية، وبالتالي فالهوية الفرنسية ببعدها الداخلي والخارجي هي قاعدة المصالح الفرنسية. ويمكن تحديد مرتكزات الهوية الفرنسية في:

- **- الاستقلال والسيادة النابع من تقاليد الجمهورية:** لقد تبلورت هوية الإستقلال بشكل واضح في عهد "الجنرال ديغول"De Gaulle ""، بحيث كانت سياسته الخارجية في مجملها سياسة إستقلالية مرتبطة بالمصلحة الوطنية دون الإهتمام بإعتبارات التحالفات وحسب ديغول :"**لأن فرنسا يجب أن يكون لها سياسة عالمية فيجب أن يكون لها موقف مستقل إتجاه القضايا الدولية تمليه مقتضيات المصلحة الوطنية** "[1].
- **- العالمية:** الدعوة إلى العالمية مجرد خطاب في الممارسة الدبلوماسية الفرنسية، فهو قناعة تحظى بإجماع رجال السياسية الفرنسيين، وهو يحاول أن يجمع بين البحث عن أفاق العالمية والدفاع عن المصالح الوطنية، ومن مميزات العالمية محاولة فرنسا إسماع صوتها خارجيا وبالتحديد في الأمم المتحدة، مند عهد ديغول أصبح كل الرؤساء الذي تعاقبوا على رئاسة الجمهورية الخامسة مقتنعين بواجب وحق فرنسا على المستوى العالمي .فإفريقيا بالنسبة لفرنسا جزء من مخططها للوصول للعالمية ،فهي تسمح لفرنسا باكتساب المكانة والنفوذ كخطوة للوصول

*الرجل الإجتماعي وهو الشخص الذي يحاول أولا فهم البيئة التي يتواجد فيها ، بالإعتماد على أحاسيسه الإدراكية وليس على حساباته العقلانية فقط ، ثم يحول ذلك الفهم إلى صورة ذهنية ذات معنى حول تلك البيئة ، والقرار المناسب بالنسبة له يكون حسب درجة الطمأنينة التي يمكن أن تؤدي إليها خياراته ، أي أنه يختار البديل الذي يلاءم دوره الاجتماعي وهويته.

[1] ليلى مرسي وأحمد وهبان،**حلف شمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية الأروبية بين التحالفات والمصلحة**، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، ص157.

إلى العالمية. ففكرة العالمية نابعة من المبدأ الذي نادى به ديغول :"**أريد من فرنسا أن تلعب دورا فعلا ، ومن المهم أن ما نقوله نطبقه، ويكون مستقلا عن الآخرين**"[1] .

- ❖ **- مفهوم المهمة الحضارية العالمية للأمة الفرنسية:** يستند هذا المرتكز إلى فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، ويجب عليها نشر هذه القيم [2] . وتعود هذه الفكرة إلى عهد الثورة الفرنسية حين أصدرت الجمعية العامة في22 ماي 1790 ما سّمي بإعلان "السلام في العالم "،فيما طالبت في مرسومها الصادر في19 نوفمبر 1792" بالإخاء ونجدة كل الشعوب التي تريد إستعادة حريتها [...] وإلزام السلطة التنفيذية بتقديم يد العون إلى تلك الشعوب"، وقد أشار وزير الخارجية "لامارتين "" Lamartine" سنة 1848 إلى "ضمير فرنسا" المتمثل في المهمة الحضارية في هذا القرن، ومن أجل هذه المهمة حسب الطرح الفرنسي [3]، جاءت فرنسا إلى أفريقيا للقيام بمهمة "تحضير الشعوب الأفريقية"، لكن في الحقيقة حدث العكس تماما، حيث مارست كل أنواع الظلم والإستغلال في حق الشعوب الأفريقية. هذا ما أشار إليه قانون تمجيد الإستعمار في فيفري 2005، وقد أحدث ردود فعل مناهضة من طرف الأفارقة لينتهي الأمر إلى إلغاء هذا القانون .
- ❖ **العزّة والعظمة:** يعتقد أغلب الفرنسيين أن فرنسا بلد عظيم لأنها قامت بتطوير قدراتها الإقتصادية والعسكرية (تطوير قدراتها النووية وتطوير الأسلحة التقليدية) والثقافية (تعزيز اللغة والثقافة والقيم الفرنسية على أكبر قدر ممكن في العالم في إطار المنظمة الفرنكوفونية). إضافة إلى التجربة التكاملية الأوروبية لتتحّرر من المظلة الأمريكية، وهو الشيء الذي يسمح لها بممارسة نفوذ واسع في العالم ، سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو في قرارات جماعية خدمة لمصالحها ،فأكثر الدول قدرة على التأثير في بيئتيها تكون الأكثر فعالية في متابعة وتحقيق مصالحها، كما ساهمت

---

[2] Unirich Krotz, « National role conception and foreigen policies France and Gerumany compared",**Medina du Gunzburg conter for European studies** ,Harvard university ,working paper,N° 02,p16.

[2] **Ibid**,p15.

[3] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي،القاهرة،1986،ص290.

في نشر قيم حقوق الإنسان وحرصت على تطبيقها منذ إعلان الثورة الفرنسية. فعزة فرنسا هي التي دعتها لتبني منطق المشروطية السياسية حسب الطرح الفرنسي. [1]

هاته المرتكزات أصبحت مسلمات ثابتة في السياسة الخارجية الفرنسية والتي أنتجتها مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية .

إن مكونات الهوية الفرنسية هي نتاج منطقي لطبيعة الرؤية الفرنسية المتميزة القائمة على:

1.التلازم بين الدولة والأمة: فعلاقة التلازم والتوافق بين الدولة والأمة وفق الرؤية الفرنسية تقتضي أن كل من الدولة والأمة يخدمان بعضهما البعض ،فأهداف الدولة لابد أن تعبر عن قيم الأمة، ولابد لقيم الأمة مراعاة مصالح الدولة، فالهوية وسيلة للتعريف بعراقة الأمة والتعبير عن مصالح الدولة.

2.التقاليد الديغولية: إن الهوية الفرنسية هي عبارة عن مسار تشكل من خلال تراكمات لمجموعة من الخبرات والمعتقدات السياسية، وكان للتقاليد والممارسات الديغولية دور مهم في تشكيل هوية السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا، والنابعة من قناعاته السياسية "لابد لبلد في حجم فرنسا أن يستعمل كل إمكانياته من أجل تحقيق مصالحه في أفريقيا.

من أجل تفسير سلوك السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا على أساس محدد المصلحة، لابد من تكوين مقترب شامل يجمع بين كل من اللبيرالية النفعية والبنائية، فبينما تركز الليبرالية النفعية على المصلحة المادية، نجد البنائية تركز على المصلحة المعنوية لذلك كان لابد من الجمع بين هاتين المقاربتين.

[1] ليلى مرسي وأحمد وهبان، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

المبحث الثاني: السياق التاريخي لظهور السياسة الفرنسية الأفريقية

لا يمكن فهم السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا دون المعطى التاريخي ومعرفة الّدور الذي لعبه الفكر الإمبريالي الذي يعتبر القوة الرمزية للّدولة الفرنسية في تعاملاتها مع دول أفريقيا جنوب الصحراء. فديناميكيات العلاقة بين فرنسا وأفريقيا جنوب الصحراء، كان يحركها دائما المنطق الكولونيالي القائم على آلية الاستغلال وسياسة فرق تسد. فالإمبريالية الفرنسية كغيرها من الإمبرياليات الأوروبية حرّكتها الّدوافع الاقتصادية القائمة على مبدأ الاستغلال الاقتصادي وتحقيق مصالح الدولة الفرنسية على حساب شعوب الّدول المستعمرة، فهذه الّنزعة تّم تكريسها كثقافة وكسلوك للتعامل مع الآخر، وقد ساعد التفاوت الكبير بين المركز - فرنسا - والمحيط- الدول الإفريقية- على ترسيخ وتعميق هاته الثقافات وتجسيدها في نمط سلوكي واضح.

لقد شدد وزير المستعمرات الفرنسية خلال 1883- 1885 "جول فيري"[*]" jules Ferry " -أحد المتحمسين للسياسة الاستعمارية- أن الاستعمار طريق لتقوية سمعة فرنسا الخارجية حيث قال: "سياسات المستعمر هي المظهر العالمي لقوانين التنافس الأبدية". فالاستعمار هو قوة فرنسا ويشكل عاملا هام للسّمعة الوطنية[1].

المطلب الأول: السياسة الأفريقية لفرنسا وإعادة هيكلة علاقات الهيمنة

يعتقد معظم المختصون في العلاقات الدولية أن دراسة ظاهرة الإستعمار الجديد أعقد من دراسة ظاهرة الإستعمار التقليدي، فالتنوع في أدوات السّيطرة الإستعمارية الجديدة، تخفي وراءها وجهات لا يعبر

[*] جول فاري jules Ferry " : سياسي فرنسي ولد في 5 أفريل 1832، له عدة إنجازات خاصة التربوية في عهد الجمهورية الثالثة، كان من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية، ويتبنى مقولة الأجناس أو الشعوب السامية تتمتع بواجب الوصاية والرعاية للشعوب البدائية المستعمرة، وأن الشعوب الأولى تضطلع بمهمة تحضير الشعوب الثانية، تقلد عدة مناصب منها عمدة باريس لمدة 6 أشهر ونصف وزير للمستعمرات الفرنسية، توفي في مارس 1893م.

(1) Bruno Charbonneau, **France and the new imperialism: Security Policy in Sub-Saharan Africa**, Library of Congress,Canada, 2008, p 39.

شكلها الظاهري عن مضمونها ودوافعها الحقيقة والأغراض التي تخدمها[1]، وهذا ما ينطبق على السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا، فأثناء الحقبة الكولونيالية حاولت فرنسا إحداث إصلاحات إدارية على الدول التي تقع تحت سيطرتها الإستعمارية(**أنظر الخريطة رقم :O1**) لتحسين صورة نظامها الإستعماري المرادف للإستغلال والتفرقة:

> "رغم محاولات الإصلاح إلا أن نظام الحكم الفرنسي في المستعمرات الإفريقية ظل دون تغير إلى غاية سنة 1958، حينما تولى الجنرال ديغول الحكم عن طريق الجيش، فبعدما فقدت فرنسا الهند الصينية قامت بعرض دستور على مستعمراتها، يسمح للّدول الإفريقية المستعمرة التمتع بجزء من الاستقلال، فجعلها دول مستقلة نسبيا، تدعم من طرف حكومات وطنية وتشكل مع فرنسا ما عرف بـ "الجماعة الفرنسية" ثم طرح هذا الدستور للاستفتاء على الدول الإفريقية فصوتوا جميعا بـ "نعم" ما عدا غينيا صوتت بـ "لا" مما منحها الاستقلال.[2]

إلاّ أنّ هذه الجماعة لم تعّمر طويلا، بعدما إعترفت فرنسا باستقلالها، وحصل هذا بعد عامين من إنشائها أي سنة 1960 حيث ثم الإعتراف باستقلال اثنى عشر دولة أفريقية، وعقدت كل منها إتفاقيات[3]، وهي إحدى وسائل إعادة هيكلة علاقات الهيمنة.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص 579 .

رياض زاهر ، **استعمار إفريقيا**، ط1،جامعة القاهرة، معهد الدراسات الإفريقية، دار القومية للطباعة والنشر ، ص176 .

[3] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة

الخريطة رقم01 :خريطة تبين الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي ومختلف المستعمرات الأوروبية.

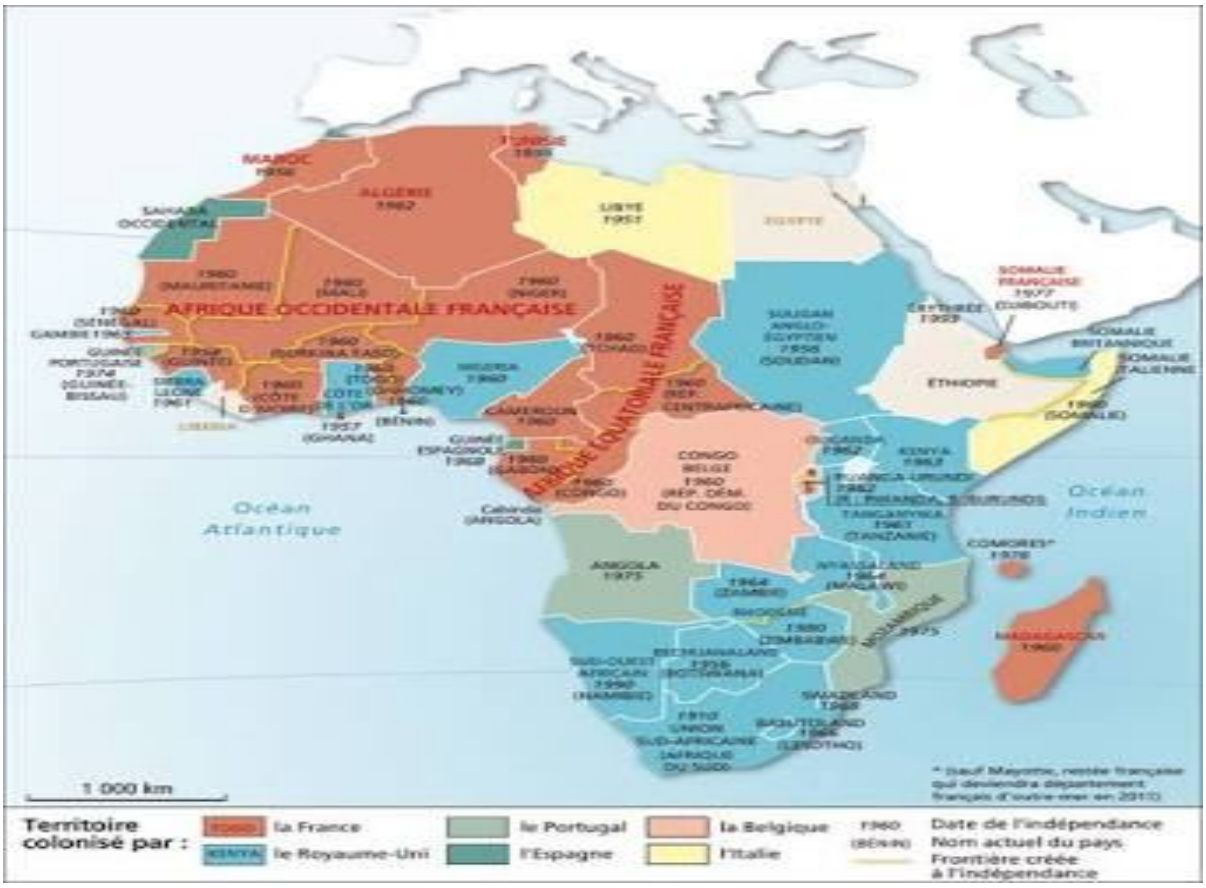

المصدر:من موقع /http://legonepeint.unblog.fr/2015/09/13/la-france-et-les-autres

إن استقلال الدول الإفريقية جنوب الصحراء سنة 1960 من الاستعمار الفرنسي كان نتيجة تطّور مُؤسَّس في تاريخين مهّمين:

- إعطاء الحكم الذّاتي لتلك الدول في إطار إصلاحات عام 1956.
- وضع دستور عام 1958، الذي سمح بإنشاء الجماعة الفرنسية الذي تطور بعد عامين للإستقلال[1].

(1) François-Xavier Verschave, **De la françafrique à la mafiafrique** , Edition Tribord, Bruxelles, 2004, p. 13.

لكن السؤال الذي يجب أن يطرح هنا، ما هي الأسباب التي جعلت "**الجنرال ديغول**" "**De Gaulle**" يوافق على الإنخراط في مسار إستقلال الدول الأفريقية سنة 1960 ؟ ألا يتعارض هذا والمصلحة الوطنية الفرنسية؟.

إنّ أهم الأسباب التي جعلت الجنرال "**ديغول**" " **De Gaulle**" ينخرط في مسار إستقلال الدول الأفريقية سنة 1960 هي:

1.أسباب رمزية : تمثلت فيما يلي:

- تحسين الصورة الدولية لفرنسا (الكولونيالية موضة قديمة ولم تعد تُعبّر عن روح العصر آنذاك).
- التكلفة الإقتصادية والمالية الباهضة للمشروع الكولونيالي في جانبه العسكري، وخاصة مع اندلاع حرب التحرير الجزائرية سنة 1954.[1]
- إمكانية توظيف نموذج "المساواة، الحرية، الأخوة" على المستوى الدولي المستنبطة من قيم الثورة الفرنسية.

2.أسباب سياسية: ترتبط بمعالجة حالة الإنقسام داخل الطبقة السياسة الفرنسية بشكل خاص والمجتمع الفرنسي بشكل عام، حيث كانت فرنسا تتميز بحالة إنقسام حاد حول الظاهرة الكولونيالية، وهو ما كان يهدد باندلاع إضطرابات عميقة بداخلها، مما ينعكس سلبا على إستقرار النظام السياسي بمجمله لذلك إعتبر الجنرال"ديغول"De Gaulle " أن تصفية الكولونيالية هي إحدى الوسائل التي تسمح بالإستقرار والتماسك على مستوى المجتمع والدولة في نفس الوقت.

3.أسباب إقتصادية: كان الهدف من إنخراط الجنرال" ديغول"De Gaulle " في هذا المسار إقتصاديا هو الإبقاء على التبعية الإقتصادية من أجل الإيفاء بحاجات الإقتصاد الفرنسي، فالمحافظة على هاته العلاقات لضمان إستمرارية التمويل بالمواد الأولية الخام والإستراتيجية مثل: النفط، اليورانيوم (الصناعة النووية)، إلى جانب الكاكاو، الذهب والخشب. [2]

---

[1] **Ibid**,p14.

[1] « la francafrique , ou la face cachée de la politique française en Afrique » **l'Association _survie** , mars 2008 , P8 .

كمحصلة لهذه الأسباب نستنتج أن أيديولوجية "ديغول"" De Gaulle" السياسية والقائمة على إسترجاع عظمة فرنسا هي المعيار الأساسي المتحكم في علاقات فرنسا اتجاه مستعمراتها في أفريقيا جنوب الصحراء بعد الاستقلال، فقد تأكد ديغول أن إنشاء علاقات متينة مع المستعمرات السابقة في أفريقيا السوداء سوف يسمح لفرنسا بإستعادة صورتها كقوة عظمى، وفرض نفسها على الصعيد الدولي.[1]

إن الاستقلال الذي فرض على "ديغول" "De Gaulle" لم يقصد به في الحقيقة الخروج من أفريقيا، لكن الهدف منه الإيهام بالخروج لترسيخ البقاء فيها، بعبارة أخرى تغيير كل شيء ليظل كل شيء كما هو، ولأجل ترسيخ البقاء لابد من خلق أسلوب بديل عن الاستعمار ولهذا الغرض تم طرح مشروع "**فرنسأفريقيا**" **françafrique** كأسلوب جديد لمصادرة الاستقلال، أو كنوع جديد من الإستعمار مع الإحتفاظ على نفس الأهداف والمصالح.

المطلب الثاني: تبلور فكرة "فرنسأفريقيا" "françafrique " كأسلوب جديد لمصادرة الاستقلال

فرنسأفريقيا **françafrique** هو مصطلح استخدام لأول مرة من طرف "**فليكيس هوفويه بوانييه**" "**Félix Houphouët-Boigny**" رئيس كوت ديفوار سنة 1955، ويشير إلى "مجموعة العلاقات التي تجمع بين فرنسا والدول الإفريقية الفرانكفونية التي تم استعمارها" [2] . ومن أجل إبراز محورية هذا المفهوم سنحاول التطرق إلى أحد الوسائل الذي تتمفصل من خلاله فرنسأفريقيا **françafrique** هو ما يُعرف لدى المختصين بخلية الإليزيه.

❖ **الخلية الأفريقية للإليزيه النواة الحقيقية لمشروع فرنسأفريقيا** :إن التخطيط لمشروع "فرنسأفريقيا **françafrique** " بدأ أثناء فترة حكم الجمهورية الرابعة، وبالتحديد سنة 1952 عندما تم تكليف

---

(2) Maja Bovacane ,"Francafrique and rigeme theory ",**European Journal of internationals relations,** unenversity of Oxford UK , Vol 19, N° 1 , 2011,p7.

(2) Charles Zorgbibe, « principes pour la politique Africaine de la France » ,**Géopolitique Africaine**, N°38, 2010, p 101 .

جاك فوكار* Jaques Foccart من قبل مجلس الشيوخ الفرنسي، بالمشاركة في إعداد التقارير الفرنسية مع مستعمراتها، كما تم تكليف "بيير غيوما Pierre Guillauma" *المدير العام لشركة إلف (ELF) بتنظيم العلاقات الفرنسية مع إفريقيا. بعد قيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال "ديغول" "De Gaulle" سنة 1958، قام هذا الأخير بتكليف مساعده الأيمن جاك فوكار Foccart Jaques بالإشراف على العلاقات الفرنسية الإفريقية [1]. من أجل ذلك تم إنشاء "الخلية الإفريقية لدى الإليزيه " والمشكّلة من مجموعة من مقربين لرئيس الجمهورية الفرنسية، توكل إليهم مهمة السّهر على حماية المصالح الفرنسية في إفريقيا. [2]

حسب ماعرّفها ايغزافيه "**فارشاف" Xavier Verschare** " أن السّياسة الإفريقية لفرنسا هي عبارة عن مجموعة من الفواعل المنظمة لشبكات ولوبيات فرنسية في إفريقيا وتشمل:[3]

- ✓ **اقتصاديا**: الشركات الكبرى توتال (إلف سابقا)، رجال الأعمال.
- ✓ **سياسيا**: الدبلوماسيين، المستشارين الدبلوماسيين، وزراء، رؤساء الدول، المحامين ...الخ .
- ✓ **عسكريا**: قواعد عسكرية، القوات العسكرية الرسمية، المرتزقة.

*جاك فوكار (السيد افريقيا) : جاك فوكار هو المستشار الشخصي للرئيس الفرنسي ديغول في بداية الستينات وهو مؤسس ما يعرف "فرنسافريك" وقد عملت هذه المؤسسة على انشاء شبكات نفوذ استطاعت عبرها فرنسا أن تبسط هيمنتها ونفوذها على مستعمراتها القديمة بإفريقيا وكثيرا ما يلقب جاك فوكار "بسيد إفريقيا" في الإليزيه، وحتى وان لم يظهر كثيرا على الساحة السياسية الفرنسية إلا أنه عمل في الظل في عهد ديغول والذي كلفه باقامة عهد جديد من الإستعمار الفرنسي لإفريقيا. الإستراتيجية التي اتبعها جاك فوكار في تثبيت قدم فرنسا في إفريقيا بعيدا عن الاستعمار بمفهومه القديم تمثلت خاصة في تقديم المساعدة للوصول إلى الحكم لأشخاص يعرف عنهم ولائهم الشديد لفرنسا، زيادة على عمليات الإغتيال والتصفية الجسدية لكل زعماء الحركات التحررية والوطنيين ولمن عرف عنه انتمائه الوطني ودفاعه المستميت عن مبادئ الاستقلال التام عن فرنسا ورفضه لكل أشكال الاستغلال والإستدمار .

* بيرغيوما Pierre Guillauma: رجل المخابرات الفرنسية ذو التوجه الديغولي ، بعد ما تولى ديغول السلطة في 1958، قام بتكليفه بإدارة شركة إلف (TOTAL) وهي شركة نفطية .

[1] سيد علي بلعمش، "فرنسأفريقيا جريمة فرنسا المستمرة"، من موقع:**http://taqadoumy.co**

[2]) François-Xavier Verschave ,**Op .Cit**,p 10.

[3] « La Françafrique, ou la face cachée de la politique française en Afrique » ,**Op .Cit**, p 9.

كما عرّفها على أنّها الدائرة التي تحتكر المواد الأولية الخاصة وتسهر على إدامة المساعدات الإنمائية الرسمية، والأنظمة السياسية الإفريقية، وهي شبكات تم إنشاءها مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، وهي سنوات بداية التفاوض مع ديغول حول مصير الدول الإفريقية [1].

لقد كان صانع القرار في قصر الإليزيه يرفض أي محاولة تمرد من النّخب السياسية في أفريقيا السوداء، والمبدأ الذي اتخذ إما أن تساندوا وتتعاونوا مع فرنسا لتطبيق سياستها في أفريقيا، وإما أن تكونوا ضدّها ومن يكون ضدها سوف يكون ردّ الفعل قويا من طرف فرنسا. ومن أمثلة رد الفعل الفرنسي ضد الرافضين لفرنسأفريقيا:

- إغتيال زعيم حركة الاستقلال في الكاميرون"ندويى"، الذي كان يناضل من أجل إستقلال الكاميرون.
- إغتيال "أولمبيو سيلفانوس" **Sylvanus Olympio"**، حيث إعتبرته فرنسا وشبكات فوكار، أنه أخطر من سيسوكو رئيس غانا سابقا الذي رفض الانضمام إلى الجماعة الفرنسية سنة1954 لأنه يعتبر نموذ ج للتحرر من التبعّية الفرنسّية، بعدما قرر التخلي عن عملة الفرنك وإنشاء عملة مدعومة من الطوغو، وتمت تصفيته من طرف الضابط الذي تدّرج في صفوف الجيش الفرنسي إديمبا[2].

المطلب الثالث: الظروف التي نشأت فيها السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا

لقد ظهرت فرنسأفريقيا **françafrique** في ظروف داخلية مرتبطة بالداخل الفرنسي وأخرى مرتبطة بالبيئة الداخلية الإفريقية، إضافة إلى ظروف مرتبطة بطبيعة النظام الدولي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن إجمالها فيما يلي:

1.الظروف الداخلية الفرنسية: وتتمثل فيما يلي:

---

[1]François-Xavier Verschave ,**Loc.Cit**.

[2] Christophe Boisbouvier, « Togo : qui a tué l'ancien président Sylvanus Olympio ? », jeune Africa ,Disponible sur ; **http://www.jeuneafrique.com/138661/politique/togo-qui-a-tu-l-ancien-pr-sident-sylvanus-olympio/**

أ-تداعيات الثورة الجزائرية: شكلت فكرة إحتفاظ فرنسا بالجزائر رهانا سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا بالنسبة لهيبة ومكانة فرنسا عالميا في ظل إتساع التّأييد الّدولي للثّورة الجزائريّة بفضل النجاحات التي حققتها على المستوى الميداني[1]، كما أن هذه الثورة أصبحت ملهمة لعدد من الشعوب المستعمرة، وأمام ضغطها إضطرت فرنسا الإنخراط في مسار الإستقلال لعدد من الّدول الأفريقية (تونس والمغرب سنة 1956 ودول أفريقيا السوداء سنة 1960).

ب-هزيمة فرنسا في معركة "ديان بيان فو Diène Bien Phu: بقيادة زعيمحركة التّحرير "هوشي منه "سنة 1954 ، إلاّ أنّ فرنسا حفاظا على صورتها العالميّة ،حاولت تصوير الأمر على أنّها حرب أهلية. أما الجنرال "ديغول" De Gaulle"الذي تحدث عن إستقلال الهند- الصينية وكان يقصد الإستقلال داخل الجماعة الفرنسية[2]، فيما إعتبره الّرئيس "روزفلت""Franklin Roosevelt" أنه نوع من الوصاية الدولّية مما شكّل ضغوط على ديغول" "De Gaulle " وانتهت المعركة بهزيمة فرنسا وعقد إتفاقية جينف سنة 1954.

ج- الإنقسام داخل النّخبة السياسّية الفرنسّية: الذي أدى إلى إنهيار الجمهورية الّرابعة وقيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال "ديغول"De Gaulle" في ماي 1958، وتم الإعلان عن دستور الجمهورية الخامسة في 4 أكتوبر 1958 ،[3]بعد النتائج التي حققتها الثورة الجزائرية وهزيمة الهند الصينية أصبح هناك خطاب جديد لمناهضة الإستعمار يتم تداوله في أوساط المثقفين الفرنسيين خاصة اليساريين منهم أمثال" فرانس فانون" "Frantz Fanon".

2. الظّروف المرتبطة بالبيئة الداخلّية الإفريقّية: لقد كانت البيئة الداخلية الإفريقية أرضية ملائمة لتطبيق وتنفيذ سياسة فرنسأفريقيا francafrique . يمكن تلخيص أهم الظروف التي ميزتها فيما يلي:

أ-إشكالّي ة بناء الّدولة الوطنّية الحديثة: سارعت دول أفريقيا جنوب الصحراء بعد الإستقلال إلى إستيراد النموذج الغربي الفرنسي للدولة الوطنية ذات التكوين الإداري شديدة التمركز، وحتى الدساتير والقوانين

---

(1) Samuel Foutoyet, **Op.Cit**, p 17 .

(2)Sofie Elisabeth Oraug-Rygh, **Charles de Gaulle et le prélude de la guerre d'Indochine : Du 18 juin 1940 au 19 janvier 1946** , Mémoire de master, Département des études de littérature, de civilisation et des langues européennes, Faculté des Sciences humaines, Université d'Oslo, Automne 2008, p. 98.

(3) Samuel Foutoyet ,**Op.Cit**, p17.

مستمدة من الدستور والقوانين الفرنسية، الأمر الذي أدى إلى الإصطدام بالخصوصيات المحلية (القبلية والإثنية) التي لا تتلائم والنموذج الغربي المستورد، وهذا ما أدى إلى تغذية الصراعات.

ب-عسكرة النّظم السياسيّة الأفريقيةّ: تعتبر الإنقلابات العسكرّية العلامة المسجلة في النظم السياسية الإفريقية بعد الاستقلال. فقد جاءت هذه المؤسسة كنتاج استعماري، وانحصرت مهمتها في حفظ الأمن الدّاخلي، فكانت أقرب إلى مفهوم الجيش النظامي، ونظرت إليها القوى الوطنية علىنهّ ا مساوية للجيوش الاستعمارية. وبعد الاستقلال بدأت هذه الجيوش تخرج من كونها مجرد فصائل مسلحة شبه بوليسية وبدأت تكتسب تدريجيا خصائص وسمات المؤسسات العسكرية الحديثة[1].

ج- العلاقات الزبائنية المرتبطة بالنخب السياسة والعسكرية الموالية لفرنسا: إعتمدت سياسة فرنسا بعد إستقلال الدّول الأفريقّية على التواطؤ مع الأنظمة الإستبدادية مقابل تلقّي الدّعم الدّبلوماسي والعسكري والأقتصادي من خلال تقديم المساعدات الإنمائية. فالقادة الديكتاتوريون "**أصدقاء فرنسا**" كانوا متورّطين في النّهب المنظّم للموارد الطبيعّية للقارّة الإفريقية ، وهذا المنطق رسّخ مفارقة السكان الفقراء في البلدان الغنية[2].

د- المعضلة الأمنية المجتمعية الناتجة عن التركيبات الإجتماعية الموروثة عن الإستعمار: ساهمت الموروثات الإستعمارية الفرنسية القائمة على الإستيعاب والمركزية في التقسيمات الإثنية داخل الأنظمة الحاكمة. فالإستيعاب كان متفاوتا لأن هناك جماعات تم استيعابها استطاعت تأكيد هيمنتها في مرحلة ما بعد الإستعمار[3].

و- الحدود التعسفية: كما وظفت "فرنسأفريقيا" "**Françafrique**" الإثنية كأداة لتعميق وترسيخ الإنقسامات بسبب التقسيم المرضي للحدود المورثة عن الإستعمار والتي لم تكن برئية، وكان الغرض من ذلك أن تكون ضامنا لإستمرارية سياسة فرق تسود، فلتّقسيم الحدودي المورث عن الإستعمار أدّى إلى

---

[1] أميرة عبد الحليم، "الحكم في إفريقيا: من الانقلاب العسكري إلى التداول السلمي"، مجلة الديمقراطية ،من موقع :
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=319

[2] Fabrice Tarirt, « les aimés de la France », **Silence,** N° 335, Paris, mai 2006, p16 .

[3] Robert Blanto & others, « colonial and the post colonial Ethnic conflict in Africa**", journal of peace Research,** U K,Vol 38, N° 4, 2001, p 488.

تقسيم الإثنيات إلى مناطق، حيث نجد أبناء القبيلة الواحدة في أكثر من بلد، هذه الهشاشة في التركيبة الإجتماعية أدّت إلى مأزق أمني مجتمعي بسبب الصّراع على الموارد،" فالقوة الإستعمارية (فرنسا) نجحت إلى حد كبير في ترسيخ أسس الإنقسام والتّشرذم والصّراع"[1].

3. الأوضاع المرتبطة بطبيعة النظام الدولي لما بعد الحرب العالمّية الثّانية: بعد الحرب العالمّية الثانّية ونتيجة الإرتباطات التاريخّية بين فرنسا ومستعمراتها ، أوكلت لفرنسا مهمة حماية المصالح الغربّية باعتبارها دركي أفريقيا من طرف المعسكر الغربي بقيادة الولايات الأمريكّية[2]، على أساس أن فرنسا تملك نفوذا كبيرا في أفريقيا وهذا من أجل منع إمتداد النفوذ الشيوعي في القارة الإفريقية، والبحث عن مكانة لها ضمن سلم القوى العالمية.

إن دينامكية العلاقة الإفريقية-الفرنسية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، مبنية على أساس تبعية الهامش للمركز وفقا لمسار يحدده متغير المصلحة الوطنية والذي يستمد من المعطى التاريخي الكولونيالي كأسلوب للتّعامل مع مستعمراتها السابقة من الدول الإفريقية، حتى وإن إختلفت الأساليب والوسائل، تبقى فرنسأفريقيا **Francafrique** هي الوجه الأخر للإستعمار الجديد والمعطى الثابت في كل السياسات الفرنسية تجاه أفريقيا.

---

[1] باسم رزق عدلي مرزوق ،**الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الإفريقي** ،ط 1،مكتبه الفائزين للمعارف،القاهرة،ص177.

[2] Samuel Foutoyet ,**Op.Cit**, p17.

المبحث الثالث: فواعل صناعة السّياسة الفرنسّية الإفريقيّة

تعكس خيارات السّياسة الخارجّية الفرنسّية اتجاه أفريقيا جنوب الصحراء، مصالح وأولويات الفواعل المهيمنة على مركز اتّخاذ القرار، التي تتموقع بالشّكل الذي يسمح لها بفرض أهدافها. فمركز هذه الفواعل في بيئة صنع القرار الخارجي تحدّد بشكل حاسم نوعية التّوجهات الخارجية الفرنسية.

كما تخضع السياسة الأفريقية تجاه فرنسا لفواعل متغيرة وغير ثابتة بإستمرار، تسعى إلى تحصيل القوة المادية، والنفوذ أو كليهما معا. وتتضمن:

1) **فواعل النسق السياسي_الإداري**: تتمثل في مجموعة الهيئات الرسمية والإدارية الفرنسية.
2) **الفواعل المنتظمة الخاصة**: تتمثل في:

أ- الشركات وجماعات الضغط الاقتصادي: وتشمل الأفراد(جاك فوكار وغيره)، والشركات الاقتصادية مثل شركة إلف (توتال).

ب- جماعات الضغط السياسية: متمثلة في الأحزاب السياسية (اليمن واليسار).

ج - تنظيمات المجتمع المدني، الصحفيين، المحامين .

المطلب الأول :مركزية دور رئيس الجمهورية في السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا

تعّرف "ماري-كريستين كيسلر" " **Marie-Christine Kessler** " السياسة الخارجية الفرنسية على أنها محصلة للعوامل السياسية، التاريخ، الجغرافيا والاقتصاد والفلسفة السياسية. ويشكل نظام إتخاذ القرار نموذجا للتفاعل بين المؤسسات الرسمية وأعوانها مضفيا عليه الطابع التعقيدي من خلال علاقة التأثير المتبادل بين الجهات الفاعلة الرسمية والغير الرسمية للدولة في إتخاذ قرارات السياسة الخارجية[1] وتميزت عملية صناعة السياسة الخارجية بهيمنة رئيس الجمهورية على مجمل القرارات الخارجية خاصة المتعلقة منها بأفريقيا ،من مواد دستور الجمهورية الخامسة التي وضعه "ديغول" "De Gaulle [2].

---

[1] Maja Bovacane**,Op .Cit**, p 7.
[2]Jean_Vincent Brisset , « la politique étrangère de la France » , Disponible sur: **http://bstorg.free.fr/PXIII/Polext.htm**.

لكن قبل معرفة الدّور الذي يضطلع به رئيس الجمهورية الفرنسية في مسألة السياسة الأفريقية لفرنسا، لابد من معرفة أولا الحدود الدستورية والقانونية التي سنّها دستور الجمهورية الخامسة لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية.

1. الاختصاصات الدستورية وتكريس هيمنة رئيس الجمهورية:

لقد حدد دستور الجمهورية الخامسة لسنة 1958، ومختلف التعديلات الدستورية التي لحقت به صلاحيات الرئيس في مجال السياسة الخارجية، وهذا بعدما أصبح رئيس الجمهورية ينتخب عن طريق الشعب لمدة 7سنوات لتصبح بعد ذلك 5 سنوات*.فمؤسس الجمهورية الخامسة الجنرال" ديغول"De " Gaulle "، قد وضع نظاما خاصا لصناعة القرار الخارجي وذلك إنطلاقا من إعتقاده أن الدولة أهم أداة لتحقيق طموحات التشكيلات السياسية والجماعات الضاغطة.

فبالإضافة إلى المهام التقليدية لأي رئيس الدولة والتي تنص عليها **المادة 52**:"حيث يتولى رئيس الجمهورية التفاوض والتصديق على المعاهدات"، أعطى دستور الجمهورية الخامسة صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية لإدراة الأزمات دون قيود قانونية ولا رقابة ديمقراطية ،من خلال ما قام به الجنرال" ديغول" " De Gaulle " في وضع "المادة 16" واستغلال التدابير التي نصت عليها، تحت عنوان "التهديد والخطر المباشر " الذي قد يعترض الدولة الفرنسية[1]. كما يتيح له الدستور صلاحيات في مجال الدفاع وتعيين رئيس الوزراء وتعديل الدستور.

2. **مركزية الرئيس في السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا:** منذ قيام الجمهورية الخامسة وإلى وقتنا الحالي، عرفت السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا عدة تطورات أهمها:

أ_ مرحلة الستينيات إلى نهاية الحرب الباردة: هيمنة التصور والممارسة الديغولية في مجال العلاقات الفرنسية-الأفريقية:كانت مهمة الإشراف على تسيير العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها في الجمهورية

*خلال العهدة الرئاسية الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2002، التزم المرّشح اليميني جاك شيراك بجعل العهدة الرئاسية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات. و بالفعل و عقب فوزه بالرئاسة الفرنسية في ماي 2002 نفّذ هذا الالتزام من خلال إصلاح دستوري لتصبح العهدة الرئاسية خمس سنوات بدلا من سبعة سنوات.

(1) Andew Kanpp, & Vincent Writer**, The government and politics of France**, 5th ed, Routledge, United kingdom, 2006, p 87.

الرابعة تتولاها وزارة ما وراء البحار، إلا أن قيام الجمهورية الخامسة سنة 1958 بقيادة الجنرال" ديغول" " De Gaulle " وصياغة دستور 04 أكتوبر 1958، كرّس هيمنة رئيس الجمهورية في مسألة العلاقة مع المستعمرات الأفريقية عن طريق تشكيل الجماعة الفرنسية*، حيث " أصبحت حكومة الجماعة الفرنسية تتكون من رئيس الجمهورية رئيسا للجماعة، وهو يترأس حكومة مكونة من ثمانية مندوبين، كل واحد يمثل جمهورية من جمهوريات الجماعة، ومشكّلة من سكرتير عام ومستشار فنّي، وقد تم إشراك الجمهورية الفرنسية في هذه الجماعة حتى يتم الاستفادة من تجاربها باعتبارها الدولة الأم."[1]

بعد استقلال الدّول الأفريقية سنوات الستينات، أرسى الجنرال "ديغول" " De Gualle " تقليدا لازال ساريا، يشرف بموجبه رئيس الجمهورية الفرنسية بمعاونة مستشارين في قصر الاليزيه على ملف الشؤون الأفريقية، ويصنف هذا الملف من طرف مؤسسة الرئاسة على أنه بالغ السرية[2]. فالأساس الذي يقوم عليه التقليد الديغولي قائم على "الإفراط في الصلاحيات الممنوحة للرئيس""**hyperpresdential**"، وهذا راجع إلى الكاريزما التي كان يتمتع بها "ديغول "" De Gaulle".

بعد رحيل" ديغول" " De Gaulle " عن السلطة، لم تشهد السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا تغيرات تذكر، حيث حافظ الرئيس "جورج بومبيدو" Georges-Pompidou " على نفس مستشاري الإليزيه الذين عملوا في عهد الرئيس "ديغول" " De Gaulle "وهذا يعني أن فرنسا مازالت محافظة على تقاليدها بخصوص السياسة الأفريقية، حتى وإن كانت توحي بعض الممارسات بوجود تغير. إلاّ أن النهج الديغولي لا يزال يشكل أحد خصائص السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا، رغم أن وصول "جيسكار ديستان"" Giscard d'Estaing " إلى الرئاسة أحدث هزة في الشبكات المرتبطة بالمصالح التجارية ورجال الجيش، والمخابرات ورؤساء الدول الأفريقية، والتي تمركزت حول الرئيس أثناء الحكم الديغولي، حيث قام بإقالة جاك فوكار"Jacques Foccart " وعّين مستشاره الخاص"جورنياك" " journiac "الذي أنشأ شبكات مختلفة مقارنة بالديغولين. لكن المُلاحظ، هو أنه بالرغم من إقالة "جاك فوكار" "Jacques Foccart " إلا أنه استطاع ونجح في الإبقاء على شبكاته الخاصة فاعلة ومؤثّرة، مما سيسمح له بتحقيق عودة قوية لاحقا.

---

[1] رياض زاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 172.

[2] مسعود ذخالة، **العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004_2005، ص227.

ب- مرحلة التسعينيات: المرحلة الإنتقالية أو التعارض بين أنصار تيار الاستمرارية وأنصار التغيير: افتتحت هذه المرحلة من عمر العلاقات الفرنسية-الأفريقية، انطلاقا من خطاب لابول بمناسبة انعقاد القمة الفرنسية-الأفريقية، و التي أعلن فيها الرئيس ميتران عن رغبة فرنسية في تبّني توجّهات جديدة حيال أفريقيا من خلال اعتماد مبدأ المشروطية السياسية.

تميّزت هذه المرحلة من فترة الرئاسة الثانية "لفرانسوا ميتران"، والممتدة من 1987 إلى 1995 بحقيقة دخول فرنسا في حالة التعايش السياسي الثانية ليكون الرئيس "ميتران" " Mitterrand " هو الرئيس الأول الذي يعرف هذا التعايش[1]. وقد مثّل تّيار التغيير، رئيس الوزراء في عهد الرّئيس "فرانسوا ميتران"، "إدوارد بالادور"Edouard Balladur ومجموعة من التكنوقراط. وكان يرى هذا التيار أنه وبعد مرور ثلاثين سنة من التعاون الفرنسي-الأفريقي، لابد من تغيير السياسة المتبعة بشان أفريقيا ورفض تحمل فرنسا لوحدها عبء القارة الأفريقية. كما يجب أن يكون هناك تقاسم للأعباء من طرف الشركاء الدوليين، ومن بين الاقتراحات التي تم تقديمها عقد جديد لإفريقيا وفسخ وتفكيك الشبكات التي تم تشكيلها في عهد الجنرال ديغول. [...] ويعد الرّئيس" فرانسوا ميتران" "**François Mitterrand**" أول رئيس يواجه فترة التعايش الحكومي، كما أنه الرئيس الذي لم يتردّد في تعيين إبنه "جون كريستوف ميتران" " **Jean-Christophe Mitterrand** " للإشراف على الكثير من الملفات الأفريقية[2]، وبشكل خاص قضايا صفقات بيع السلاح. وبشكل عام، يمكن الإشارة خلال هذه الفترة إلى بروز تيارين واضحين هما:

- ✓ تيار الاستمرارية الذي يدافع عن فكرة الإبقاء على الهندسة الجيوسياسية والفواعل التي تم بناؤها منذ المرحلة الديغولية.
- ✓ تيار التغيير الذي يدافع عن فكرة الحاجة إلى إعادة نظر جذرية في البنية والفواعل التي تتحكّم في مجمل التفاعلات الفرنسية-الأفريقية.

ج -المرحلة الثالثة :انتصار تّيار الإستمرارية وتراجع تيار التغيير: وهي المرحلة التي بدأت بعد انتخاب "جاك شيراك" رئيسا لفرنسا سنة 1995. ويعتبر هذا الأخير، الأكثر امتلاكا للعلاقات الشخصية مع الدول

---

[1] Scott Greer, « Africa and the French state 1958-1998**», Program of African Studies**, N°56 ,2000,p5.

الإفريقية إلى جانب الجنرال ديغول. وما يبرز جانب الاستمرارية في السياسة الفرنسية في عهد جاك شيراك هي إعادة جاك فوكار (84 سنة) كمستشار لإفريقيا، ومحاولة إدخال تعديلات على بعض مظاهر السياسة الإفريقية لفرنسا والمتمثلة في إنشاء قوات لدعم القوات الإفريقية لحفظ السلام **(RECAMP)** للّتعامل مع مشكلاتها[1]. لقد أدّت العلاقات الشخصية التي رسمها جاك شيراك مع بعض القادة الأفارقة إلى جعل العلاقات الأفريقية ترتقي إلى المستوى الذي كانت علية في العهد الديغولي، وبالتالي سمحت بعودة الحرس الديغولي القديم.

كما أكدت التوجهات الأولى للسياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا للرئيس"نيكولا ساركوزي" على إختياره لمنهج الإستمرارية، حيث حاول فور تنصيبه إعادة تنشيط السياسة الإفريقية لفرنسا، من خلال تكليف" **جاك توبون**" "**jacques Toub**on" (العضو السابق في فريق "**جاك فوكار**")، بتحضير مبادرة "مبادرة إفريقيا2010"، كما تولى "موريس روبير" رجل ظل جاك شيراك الأمانة العامة للسياسة الإفريقية لفرنسا فيما تم تعيين " **روبير بورجي**" **Bourgi Robert**" بالتنسيق مع "**كلود غيون** "**Claude Guéant** " أمين عام الاليزيه. وبقي محاطا بفريق من الخبراء من مدرسة "**جاك فوكار**" في الاليزيه[2]، فالتوجهات الإفريقية لم تكن وليد مرحلة رئاسته بل كانت قبل ذلك من خلال" **خطاب كوتونو**" بالبنين سنة 2006 بصفته وزيرا للداخلية، أكّد فيه "أنّ العلاقات مع القارّة الإفريقية تؤسس لأولوية الفعل الدبلوماسي لفرنسا[3] وهذا يؤكد توجهات "**ساركوزي**" بعدما أصبح رئيسا ويعطي فكرة التداخل في المهام حول السياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا والتي سوف نتطرق إليها في المطلب الثاني.

أما عن دور الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" " بعد إنتخابه سنة 2012، فقد عالجت دراسة قدمتها الباحثتين "ألين لوبيف " Aline Leboeuf " و" هيلن كينو سواريز" "**Hélene Quen**ot "، بعنوان "سياسة فرنسا إتجاه إفريقيا في عهد الرئيس فرانسوا هولاند"" François Hollande " la politique Africaine de la France sous François Hollande، الدور الذي لعبه "فرانسو هولاند" في

---

(1) Abdoulaye Dirra, **la gauche française et l'Afrique subsaharienne: colonisation, Décolonisation, coopérations,** Paris, Edition Karthala, p54.

(2) سيد علي بلعمش، "فرانس افريك جريمة فرنسا المستمرة"، من موقع: **http://taqadoumy.c**

(3) Priscille Guinant, **la politique de la France en Afrique subsaharienne après les indépendances** , Mémoire, I.E.P. de Toulouse, 2012 -2013 , p30.

السياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا، ومن خلال الدراسة ميزت الباحثيتن مرحلتين مختلفتين فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا :[1]

*** - المرحلة الأولى :** وهي المرحلة التي أعقبت بداية حكمه، حاول خلالها "فرانسوا هولاند" François Hollande " بناء تصور عقلاني لسياسة فرنسا بأفريقيا عن طريق:

- وضع آليات قرار مغايرة لسابقيه بحكم أن "هولاند" "Hollande " لا تربطه علاقات خاصة بأفريقيا.
- حاول القضاء على مفهوم فرنساأفريقيا، وهذا ماأكّده من خلال خطاب "داكار" في أكتوبر بالسنغال عند إشاراته إلى أن عهد "فرنساأفريقيا"قد ولّى بدون رجعة.
- أحدث تعديلات داخل هيكل صنع القرار الخارجي المتعلق بأفريقيا (الوزارات المتصلة بالقضايا الدولية بإفريقيا).
- تراجع المساعدات التنموية التي تقدمها فرنسا إلى الدول الأفريقية، حيث شهدت سنة 2012 إنخفاض الدعم ب 9,8٪.

*** - المرحلة الثانية:** تعتبر الأزمة في مالي منعطفا لسياسة جديدة لـ "فرنسوا هولاند"، ومنطلقا جديدا لعهد الترابط مع التقليد الديغولي على الرغم من أن هذا التوجه لم يكن في الحسبان. وقد أظهرت الأزمة المالية ضرورة قيام فرنسا بمسؤولّيتها الأمنية ،فالعملّية العسكرية الفرنسية "برخان" هي عبارة عن إمتداد لسياسة التدخل الموروثة من"نيكولا ساركوزي"" Nicolas Sarkozy " والذي تدخل عسكريا في كل من ليبيا وكوت ديفوار، وإن إختلفت المضامين والأبعاد.

مما سبق نستنتج أن تيار الإستمرارية انتصر على تّيار التغيير - الذي ظهر في عهد الرئيس فرانسوا ميتران - لأن جميع رؤساء الجمهورية الفرنسية ساروا على النهج الديغولي فيما يخص السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا ،حتى وإن كانت تّصريحاتهم غير ذلك .

---

[1] Aline Leboeuf, & Hélene Quenot, « la politique Africaine de la France sous François Hollande », **L'Institut français des relations internationales (ifri)**, 2014, pp 7-26.

المطلب الثاني: الضّبابية وعدم التّمايز في الصلاحّيات بشان السّياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا

إن فهم الغموض الذي يميّز السياسية الفرنسية إتجاه أفريقيا يقتضي منّا دراسة الموضوع من جانبين:

1.التداخل على مستوى الوظائف (الصلاحيات) نتيجة المنافسة البيروقراطية: تبرز المنافسة البيروقراطية بين مختلف المؤسسات الرسمية في فرنسا، إحدى الخصوصيات المتفردة والمتميزة لقواعد وإجراءات صناعة السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا. وزادت المنافسة أكثر أثناء فترة التعايش الحكومي _فترة حكم "فرانسوا ميتران" " François Mitterrand "في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات_، عندما تسبب وصول رئيس حكومة ينتمي إلى حزب سياسي مختلف_ يتبنى أيدلوجية معارضة - من عرقلة سياسة الرئاسة بشان أفريقيا وحدوث تشتت[1]* في المسؤوليات[2].

فهاته المرحلة هي مرحلة انتقالية عرفت ظهور تيار التغيير، وهو ما يبرر الخلاف حول الصلاحيات الممنوحة لوزارة التعاون. فمثلا كان اليمين يفضل وزيرا للتعاون بصلاحيات كاملة، بينما كان اليسار يفضل وزيرا منتدبا لدى وزارة الشؤون الخارجية. بالنسبة لليسار يريدها شاملة ومتعلقة بالعالم الثالث بينما اليمين يريدها مبنية على مصالح تقليدية. فوزيرا منتدبا يعني إلتزاما أقل نحو أفريقيا ،بينما وزيرا بكل صلاحياته يعني العكس، أي إلتزام أكبر إتجاه أفريقيا. إلا أن مسالة العلاقة بين الأحزاب (المجموعة البرلمانية) والحكومة ورئيس الجمهورية، تطرح أسبقية الرئاسة في مسائل العلاقات الفرنكو_أفريقية (معرضة لتقلبات وأهواء الرؤساء). [3]

وتمثل الخلية الأفريقية لدى الإليزيه وفقا **"لايغزافيه فرشفا" "Xavier Verschave** " أحد أوجه هيمنة مؤسسة الرئاسة على باقي المؤسسات الرسمية فيما يتعلق بقرارات السياسة الخارجية إتجاه أفريقيا. فأبسط مثال على ذلك، أن التقارير الخاصة بأفريقيا لا تقدم مباشرة إلى وزارة الشؤون الخارجية ، بل الخلية الأفريقية لقصر الإليزيه هي من تتولى فحصها. فهذه الأخيرة استطاعت أن تنشئ نظام عمل خاص بها

---

* كانت ذروة هذا التشتت و التخبط الفرنسي في القضايا الأفريقية هي العجز الفرنسي الصارخ في منع حدوث المذبحة الرواندية سنة 1994. و ربما أن عامل التنافس البيروقراطي بين أجهزة صنع القرار الفرنسي هو الموجود في أصل هذا الفشل الفرنسي، بسبب اختلاف مصالح الأطراف الفرنسية التي كانت معنية بمتابعة و تسيير الأزمة الرواندية

(2) Maja Bovacane, **Op.Cit,** p11.
(3) Abdoulaye Dirra, **Op.Cit**, p 46.

متميز بعيدا عن الرقابة الديمقراطية، ويقوم هذا النظام على أساس التعاون مع شبكات قوية من رجال الأعمال المنتمين إلى شركات عمومية وخاصة ناهيك عن المصالح السرية (مصالح الاستخبارات)[1]. كما تحمل هذه النقطة بعض التناقضات الموجودة في السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا، حيث أن وزارة الخارجية تجد نفسها عاجزة عن التحرك أمام وزير الداخلية مثلما حدث في عهد "شارل باسكوا" والذي يملك شبكة قوية وكثيفة من العلاقات الشخصية غير الرسمية، رغم أن المتعارف عليه تقليديا في أي دولة أن مجال اختصاص العلاقات الخارجية من صلاحيات الوزارة الخارجية.

مركز أخر مهم في صناعة السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا هو وزارة التعاون، التي نشأت على أنقاض وزارة فرنسا ما وراء البحار سابقا، حيث كانت الدول الأفريقية الفرنكفونية تنظر إلى هذه الوزارة على أنها وزارتهم لأن أغلب الدعم المالي الفرنسي لقارة أفريقيا كان يمر عبرها في شكل مساعدات عمومية رسمية. بعد نهاية الحرب الباردة توجهت فرنسا إلى إعادة النظر في سياستها الأفريقية والتخطيط لإحداث إستجابات مؤسساتية مست مجالي التعاون والدفاع الفرنسيين. وفقا لهاته الاستجابات انتهت الحكومة الفرنسية إلى وضع وزارة التعاون تحت سلطة وزارة الشؤون الخارجية سنة 1998، وأنشأت اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون والتنمية.

إضافة إلى رئاسة الجمهورية، وزراة الخارجية، الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية توجد مؤسسات أخرى مثل وزارة الدفاع، المالية والصندوق الفرنسي للتنمية تشارك في صنع القرار بشان إفريقيا، وكثيرا ما كانت فعاليتها وشفافيتها تواجه عوائق وتدخلات من طرف الرئيس والطموحات الشخصية والمنافسة البيروقراطية ،وغياب التحديد الواضح لمسؤولياتهم[2].

إن الضبابية التي تتسم بها السياسة الأفريقية لفرنسا ناجمة عن تعدد مراكز القرار، تحت دعوى ديمقراطة إتخاذ القرار باعتبار أن القرار بشان السياسة الأفريقية لفرنسا تتقاسمه عدة مؤسسات الرئاسة رئاسة الوزراء، وزارة الخارجية، السكرتارية الدائمة للتعاون، وزير الدولة للشؤون الفرنكوفونية، وزارة الداخلية وزارة المالية ،الصندوق الفرنسي للتنمية، وزارة الدفاع والمخابرات العامة[3]. هذه الضبابية الناتجة عن

---

(1) Maja Bovacane, **Op.Cit**,14.

(2) **Idem**.

(3) مسعود ذخالة،**مرجع سبق ذكره** ، ص 70.

المنافسة التنظيمية جعلت هامش المناورة كبيرا في اتخاذ القرار المتعلق بالسياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا ما أدى إلى ظهور شبكات سياسية لعبت دور محوري في رسم توجهات السياسة الفرنسية الإفريقية.

2.التداخل على مستوى الفاعلين: الشبكات السياسة كآلية لتحليل تداخل العام والخاص: استخدم مفهوم "**الشبكة السياسية** " "**NETWORK** " لأول مرة من طرف مجموعة من الأكاديميين سنة 1970، وقد استعمل مفهوم الشبكة لشرح تأثير الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على القرارات والسياسة التي تتحكم فيها. وتعرف الشبكات السياسية على أنها مجموعة من العلاقات المستقرة نسبيا غير الهرمية، تضم مجموعة من الجهات الفاعلة التي تربطها مصالح مشتركة، ويعتبر الاعتراف بالتعاون هو أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة، كما أن الترابط أمر أساسي لنهج الشبكة لأنها تحتاج إلى موارد القطاعات الأخرى. فالفواعل العامة والخاصة تشكل شبكة لتبادل الموارد من خلال الاعتماد على بعضهم البعض[1].

وتعد أبرز سمة للسياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا، بروز أحد مكوناتها الغير الرسمية التي أسّسها "**جاك فوكار** ""Jacques Foccart ، أحد أعضاء جهاز المخابرات السابقين خلال المقاومة والمستشار الرئيسي لديغول في الشؤون الأفريقية. تكونت هذه الهيئة غير الرسمية من:

***- العلاقات العائلية خاصية مميزة للسياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا**: يتحدث دعاة "**النظام الباتريمونيالي**" (الحكم الأبوي الذي تتبع فيه كل السلطات من الحاكم) بالإشارة إلى الطابع الزبائني الذي يميز هذه الشبكات وإلى طبيعتها الغامضة والفاسدة ،التي تجعل الحدود غامضة المعالم بين المجالين العام والخاص نتج عن هذا تكوين علاقات ذات طابع شخصي قائمة على أساس زبائني، وتكونت هاته العلاقات العائلية بين قادة سياسيين فرنسيين ورؤساء أفارقة. مثال على ذلك، العلاقة التي جمعت عائلات الرؤساء الفرنسيين بالرئيس الغابوني "عمر بانغو " من جهة، وبين شبكات موازية من النخب السياسية ورجال المال تمركزت حول فاعلين مهمين مثل "جاك فوكار" ،"جان كرستوف ميتران"، و"شارل باسكوا" وصحفيين وحتى محامين مثل "روبرت بورجي" والأعضاء القياديين في "شركة إلف"، وهذا ما جعل السياسة الفرنسية الأفريقية تشبه السياسة الداخلية أكثر ما تشبه العلاقات بين الدول.

---

(1) David Hazlehurst, "networks and policy making: from theory to practice in Australian social policy", **discussion paper Report written as part of the requirements for the Masters in Public Policy**, , Australian national University**,** , Australian,N°88, July 2001 ,p6.

*** - الشركات الأمنية الخاصة غطاء لتبرير ممارسات المرتزقة**: يشكل المرتزقة نموذج أخر لتداخل العام مع الخاص في حالة العلاقات الفرنسية-الأفريقية. فأفريقيا تعدّ أرضية ملائمة لتطبيق مخططات شركات خاصة عسكرية تقوم بتنفيذ مخططات عسكرية تحت ما يسمى "بخصخصة الأمن " نتيجة الترابط الموجود بين عدة فواعل رسمية مثل المخابرات السرية والمرتزقة ووجود مصالح مشتركة بينهم.

ف "شركة أفريقيا للأمن "التي أسسها ضابط فرنسي سابق يدعى "باتريك تورن" سنة 1990، يوظف ما يقارب 25000 مجند يقومون بأعمال إخماد المعارضة لحكومات رواندا ،الغابون والكاميرون. ويبلغ مرتب الجندي المرتزق ما بين عشرين وثلاثين ألف فرنك فرنسي[1].

إن مصطلح "الجنود الخاصون" بالنسبة للدولة الفرنسية يوفر وسيلة تبريرية لتنفيذ المهمات بدلا من مصطلح المرتزقة، فهو يعمل على الإعفاء من الرقابة الديمقراطية [2] ، بدون العمل على إثارة الرأي العام. كما أنه يعتمد على أسلوب سياسي عن طريق الوكالة، فجميع رؤساء الجمهورية من الجنرال ديغول مرورا بومبيدو وميتران وحتى جاك شيراك سمحوا بإتباع هذا الأسلوب.

*** - شركة إلف (توتال حاليا):تجسيد للتعاون بين المؤسسات الرسمية والغير الرسمية:** شكّلت هذه الشركة الوجهة الرئيسية لحركة جهاز المخابرات الفرنسية، لذلك كان من بين موظفيها عدد كبير من ضباط جهاز المخابرات. وموّلت العديد من الانقلابات التي نفذها **"بوب دينار"**، مثل الانقلاب العسكري في جيبوتي تحت إشراف **"جاك فوكار"** و" **شارل باسكوا"** وزير الداخلية آنذاك ذات التوجهات اليمنية وساهمت في إثارة الحروب الأهلية في كل من: نيجيريا، أنغولا ، الكونغو -برازفيل ،تشاد ...إلخ.

كما كان لشركة "**إلف**" حضور خارج مناطق النفوذ التقليدية لفرنسا، وبالتحديد في منطقة النفوذ الأنجلوساكسونية خاصة في نيجيريا[3]. كما أن العلاقة التي نسجتها شركة" **إلف**" مع المستعمرات الأفريقية ،من أجل تحقيق أمنها الطاقوي والتي أنتجت العديد من فضائح الفساد، وهذا يؤكد الطرح القائل أن السياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا هي نتاج مصالح فواعل اجتماعية (وفق منطق الليبرالية النفعية).

---

[1] محمد عزت محمد علي، "المرتزقة العسكريون وخصخصة الحرب"، من موقع:
http://defense-arab.com/vb/threads/1339

[2] شهرزاد حديسي ، رابح بوحبيلة، ونصرالدين بريغن، "**السياسة الإفريقية لفرنسا**"، مذكرة ليسانس في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة جيجل،2007- 2008، ص ص 13-14.

[3] مسعود ذخالة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 73-75.

وفقا لما سبق، ينبع حجم ونوعية التأثير الذي يمكن أن تمارسه أي مؤسسة رسمية في صنع السياسة الإفريقية لفرنسا من مسألتين رئيسيتين:

- ✓ **الأولى:** التوصيف الدستوري لهذه المؤسسة وحجم الصلاحيات الممنوحة لها في الدستور.
- ✓ **الثانية:** تتعلق بالشخصية القائمة على هذه المؤسسة، وقدراتها الذاتية وتشخيصها الكاريزمي.

يعتبر دور رئيس الجمهورية مركزيا فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية الأفريقية، وهذا ما أكدته الممارسات التي كرستها كاريزمية الجنرال ديغول ومختلف الرؤساء ولو بدرجة اقل. لكن ورغم هذا فإن الضبابية والغموض الذي يميّز الدور المنوط بالهيئات الرسمية هو غير برئ وسمح بظهور شبكات من العلاقات ساهمت بشكل كبير في صناعة السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا.

من كل ما سبق نستنتج ما يلي :

- تشكّل الليبرالية النفعية والبنائية الإجتماعية الإطار النظري الملائم لدراسة وتفسير سلوك السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا .
- إن فرنسإفريقيا هي أحد الأساليب التي ابتكرتها فرنسا من أجل إعادة هيكلة علاقاتها مع الدول الإفريقية ومصادرة إستقلالها في مرحلة ما بعد الكولونيالية.
- هوية السياسة الأفريقية لفرنسا هي عبارة عن مسار تم تشكيله من خلال تراكمات الممارسات والتقاليد الديغولية، التي أصبحت فيما بعد محدّدا جوهريا للسياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا.
- محورية دور رئيس الجمهورية في صناعة القرار في السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا .
- إن الضبابية التي تميز صناعة السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا ناتجة عن التداخل على مستوى الوظائف وعلى مستوى الفاعلين .
- إن عدم التمايز في الصلاحيات المتعلقة بالسياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا والتي تتمظهر من خلال شبكات سياسية، هو الذي يسمح بمثل هذه العلاقات الفرنسية-الأفريقية الاستثنائية والتي تفلت للرقابة البرلمانية والقانونية.

الفصل الثاني:

تكيف السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة

لطالما شكلت إفريقيا منطقة النفوذ التقليدي لفرنسا وهذا كما سبق ذكره راجع إلى:

- قوة الارتباطات التاريخية التي تجمع الطرفين التي أرستها الممارسات المختلفة لرؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة المتعاقبين منذ إستقلال الدول الإفريقية .
- ملء الفراغات الجيو-إستراتجية في أفريقيا والتي خلّفها إنتهاء الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفييتي على اعتبار أن المنطقة لم تحظى بالأهمية الإستراتيجية الكبيرة آنذاك، أي خلال الحرب الباردة.

لكن نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفييتي، أدت إلى إحداث تغيرات عميقة على جميع المستويات العالمية والإقليمية، إضافة إلى التردد الذي ميّز الموقف فرنسا من العديد من القضايا الإفريقية (مجازر رواندا). كل هذا جعل صانع السياسة الفرنسي يفكر في إعادة إحداث إستجابات وتكيفات على مستوى وسائل السياسة الخارجية الفرنسية، من أجل إعادة التموقع في القارة حفاظا على إستمرارية المصالح الفرنسية.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل عرض أهم المتغيرات الدولية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة وإنعاكساتها على السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا ، كما سنحاول معرفة مختلف التكيفات التي أحدثتها فرنسا على مستوى وسائل القوة الصلبة والناعمة .

المبحث الأول: الأوضاع الدولية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على السياسية الفرنسية الأفريقية

تفرز البيئة الخارجية مجموعة من المحددات التي تؤثر في شكل ومحتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدولة، ويأتي نموذج الفعل ورد الفعل ليؤكد أن مجموعة من التصرفات الخارجية للدولة يمكن تفسيرها في هذا الإطار، فهي عبارة عن مدخلات لابد على صانع القرار الفرنسي أن يدركها. وأهم محدد هو النظام الدولي والتغيرات التي تحدث سواء على مستوى بنية النظام أو قيم النظام أو أنماط التفاعل داخل النظام التي تعتبر مصدر للتحولات التي تحدث على مستويات أخرى.

فتحليل السلوك الفرنسي اتجاه القارة الأفريقية تحدده عدة تحولات على مستوى النظام الدولي أو التي تحدث في إطار إقليمي أو من خلال التنافس الذي تشهده القارة الأفريقية من قوى عالمية مختلفة، ما أدى إلى التساؤل عن مدى تأثير التحولات الدولية والإقليمية على السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا.

المطلب الأول :التحولات على مستوى النظام الدولي بعد الحرب الباردة :

أدت نهاية الحرب الباردة بسقوط جدار برلين وإنهيار الإتحاد السوفياتي إلى تغيرات هيكلية وبنيوية على مستوى النظام الدولي، مست طبيعة الفواعل المتحكمة في العلاقات الدولية؛ بل إن تأثيراتها كانت عميقة حيث أنها مسّت حقل الدراسة في العلاقات الدولية إيتيمولوجيا و إبستيمولوجيا. كما أن ما نتج عنها من فراغات جيو -إستراتجية كانت ناتجة عن انسحاب وإعادة تمركز القوى الكبرى مما فرض:

أ-تزايد وتعاظم دور وتأثير الفاعلين الجدد: من سمات النظام الدولي الجديد هو التأثير الممارس من طرف الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية، فواعل فوق قومية **super-étatique** وأخرى تحت قومية**infra- étatique**، ما أدى إلى تراجع الدولة الويستفالية لصالح الفواعل الجدد جراء بروز أزمة الدولة الوطنية في أفريقيا. هذا أدى إلى ما يعرف بالدولة الفاشلة بسب عدم قدرة الدولة الوطنية على

احتكار العنف الشرعي(بمفهوم ماكس فيبر)، بل أن هناك فواعل أصبحت تحتكر العنف[1] و تنافسها في استخدامه و اللجوء إليه.

ب _ التأثير المتصاعد للتقنية في عصر العولمة (Mondialisation): لا يزال الجانب التكنولوجي للعولمة يشكل عاملا مهما لتشكّل الإرهاب الدولي. فقد وفرت التقنية بيئة مواتية للتهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، القراصنة الالكترونية) خاصة بعد أحداث11 سبتمبر2001 التي كان لها تداعيات عالمية. فإيجاد حلول لهاته التحديات يتطلب استجابة عالمية[2]. إلا أن خصوصية الفضاء الافتراضي (الهلامية، عابر للحدود) تطرح إشكالية كيفية المواجهة بسبب غياب ترسانة قانونية لمواجهة هاته التهديدات.

ج _ تزايد حجم وشدة التفاعل بين القارة الإفريقية والدول الأقطاب في النظام الدولي: وذلك بفعل تضاعف حالات الحروب الأهلية والأزمات الإنسانية،« فحسب التقديرات فان الدول الإفريقية قد خسرت حوالي300 مليار دولار سنة 1990 بسبب النزاعات والحروب »[3] .، كما أنه حدث تغير في طبيعة الحروب والنزاعات في القارة الإفريقية، حيث انتقلنا من الحروب التقليدية (الكلوزفيتشية)إلى حروب ما بعد كلوزفيتس نتيجة الطابع المافياوي الذي أصبح يميز العلاقات الدولية. كما أدت التدخلات الخارجية الأحادية الجانب أو متعددة الأطراف إلى تعقيد هذه النزاعات المسلحة. [4]

د_ إزدياد التنافس الدولي حول القارة الإفريقية : بفعل تزايد القيمة الجيواقتصادية لإفريقيا، حيث تحتل المصالح الاقتصادية الإستراتجية فيها المقام في ظل اقتصاد معولم، ويشكل السباق على المواد الخام الأولوية، يظهر ذلك من خلال بروز لاعبين دوليين جدد على الساحة الإفريقية :الصين، اليابان ودول البريكس(BRIGS) ، فضلا عن القوى المهتمة تقليديا بإفريقيا، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،

---

[1] سعيد لوصيف ،**واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة مابعد الحرب الباردة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتجية،جامعة باتنة ،السنة الجامعية،،-2010 2009ص 120.

[2] Jakkie Cilliers, « L'Afrique et le terrorisme », **Afrique contemporaine**, N° 209, Printemps 2004, pp. 81-100.

[3] مهند عبد الواحد النداوي، **"الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات "**،العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2014، ص230 .

[4] **نفس المرجع**، ص 231 .

وهو ما يؤثر أو يهدد بالتأثير على المكانة المهيمنة لفرنسا خاصة بالنسبة للقوى الجديدة في إفريقيا مثل الصين والهند.

أ-الولايات المتحدة الأمريكية:" لم تكن القارة الأفريقية تدخل في دائرة الحسابات الجيو إستراجية للولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة نتيجة السياسة التعاونية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المتغيرات الجديدة التي طرأت على البيئة الجيو سياسية بعد الحرب الباردة جعلت الولايات المتحدة تغير حساباتها"[1] . وقد إتضحت الملامح الحقيقية للسياسة الخارجة الأمريكية اتجاه أفريقيا مند بداية سنة 1998 عندما سعت إدراة الرئيس ببل كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة، وكانت هذه البداية الحقيقة لاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية[2] ، وهذا لا يعني أن أمريكا لم تكن مهتمة من قبل بأفريقيا بل الذي حدث هو تغير في الإدراك الأمريكي اتجاه أفريقيا.

يمكن تميز الدوافع الأمريكية اتجاه أفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة عبر مرحلتين :

أ_1المرحلة الأولى من 1998 إلى غاية 2001 : يمكن حصر دوافع الاهتمام الأمريكي في هاته المرحلة فيما يلي:

- إحتواء النفوذ الفرنسي التقليدي داخل القارة الأفريقية لأن طبيعة التوجهات الجديدة لفرنسا أفرزت تنافسا بين فرنسا والقوى الأخرى وقد برز هذا التنافس من خلال الحرب الرواندية سنة 1994فضلا عن أن هذه الحرب قد كشفت عن عجز فرنسي في امتلاك الفعالية في القضايا الأفريقية، إضافة لإحتواء النفوذ الصيني المتصاعد للصين.
- محاولة الإستفادة من الموارد الجيو -إقتصادية التي تتوفر لدى دول القارة.

أ_2 المرحلة الثانية من11 سيتمر2001 إلى غاية يومنا هذا: تتمثل دوافع الولايات المتحدة في هاته المرحلة فيما يلي :

---

(1) Frédéric Leriche, « La politique africaine des Etats-Unis: une mise en perspective », **Afrique contemporaine**, N° 207, Automne 2003, pp. 7-23.

(2) Tanguy Struye de Swieland, «Le Retour de Washington Sur le continent Africain», **Diplomatie**, N° 12, janvier- février 2005, p 5.

- مواجهة التهديد الإرهابي بعد أحداث 11 سبتمبر2001، من خلال الزيارات الدبلوماسية المتعددة من طرف مختلف المسؤولين إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء(زيارة بوش الابن إلى كل من السنغال، النيجر، بوتسوانا وأوغندا، حيث كان فحوى الزيارات تدور حول التعاون في المجال العسكري و مكافحة الإرهاب خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، إضافة التفاوض بشأن إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة ولتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب تم إنشاء قاعدة عسكرية في أكتوبر2002 تضم 1400 في جيبوتي[1] .
- إنشاء قيادة عسكرية أمريكية في أفريقيا، فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية خلق ميكانيزم أمني ذو طابع عسكري ويتعلق الأمر بالقيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا والمعروفة (AFICOM)* ، ومن العراقيل التي طرحت في هاته النقطة هو الرفض الذي واجهته من طرف المحور المناهض لتدخلات الأجنبية في القارة (الجزائر، جنوب افريقيا ونيجيريا).

يمكن إجمال أهم مرتكزات السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية فيما يلي:

- تأمين وصول احتياجات الولايات المتحدة من النفط، خاصة مع تزايد الطلب عليه في بداية الألفية حيث ارتفع نسبة الاستيراد من إفريقيا من15٪ سنة 2000 إلى 20٪ سنة 2005 .
- إحتواء النفوذ الصيني المتزايد في القارة الإفريقية الذي لم يعد يشمل مجالا الصناعة البتروكميائية بل شمل قطاعات أخرى مثل إنشاء البنى التحتية .

---

[1] Pierre Abramovici, «Activisme militaire de Washington en Afrique,», **Le Monde Diplomatique**, juillet 2004, pp. 14-15 .

* الأفريكوم أو القيادة العلياكشف النقاب عن مركز قيادة الأفريكوم في فيفري2007 وقد دخلت الخدمة بشكل كامل في الأول من نوفمبر الثاني 2008. وتعتبر الأفريكوم تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس مركز قيادة إقليمية يتم إنشائه بعد الحرب العالمية الثانية .الهدف المفترض لإنشاء قيادة الأفريكوم هو "جلب السلام والأمن لشعوب إفريقيا ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في مجالات التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في إفريقيا. كانت الحجة التي أنشأت على أساسها القيادة المركزية لإفريقيا، الأفريكوم هي أن "الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطرا داهما على الولايات المتحدة .

▪ إعلان الحرب على الإرهاب والتخلص من أي تهديدات محتملة من قبل التنظيمات والحركات الإسلامية، ولتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب تم إنشاء قاعدة عسكرية في أكتوبر2002 تضم 1400 في جيبوتي.

ب_الصين: لقد وضعت الصين إستراتجية فعلية في التوجه إلى إفريقيا بعد الحرب الباردة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها :

- النمو الإقتصادي العالمي والذي يرتكز على توسيع الأنشطة التجارية والاستثمارية، وما تتمتع به أفريقيا من موارد طبيعية مهم للصناعات الإستراتجية.
- كما تبحث عن تنويع مصادر إستيراد النفط في الوقت الذي يتزايد فيها إستهلاك النفط من طرف الصين[1].
- خلق نمط جديد من الشراكة الإستراتجية مع الدول الأفريقية بغية الحصول على إعتراف معظم الدول الأفريقية بقضية "تايوان" حيث اعترفت 17 دولة بها[2] والوقوف إلى جانب الصين في هذه القضية.

تعتمد الإستراتجية الصينية في القارة الإفريقية على عدة محاور:[3]

▪ الإستفادة من العولمة الاقتصادية، من خلال ملء الفراغ الاقتصادي الناشئ عن مقاطعة الدول الغربية لبعض الدول الأفريقية بسب سياستهم المناهضة لتلك السياسات الغربية، و خير مثال على ذلك التواجد الصيني في السودان.

▪ الإبتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية التي تتعامل معها.

▪ تقديم المساعدات غير المشروطة.

▪ مساندة الدول التي تمنح الصين أولوية في التعامل في المحافل الدولية.

---

[1] مهندعبد الواحد النيدواي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98- 99.

[2] خلود محمد خميس، "السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا"، **مجلة كلية التربية للبنات**، بغداد، المجلد 24، العدد 4، 2013، ص56 .

[3] أمير سعيد، "الصين الصاعدة، وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا"، في الموقع:
http://www.qiraatafrican.com/home/new/

- نشر الثقافة الصينية ونمط الاستثمار الصيني.

إضافة إلى التجارة البينية بين الصين والدول الإفريقية التي بلغت3٪، أصبحت إفريقيا هدفا مفضلا للإستثمارات الصينية، وتملك الصين أفضلية في مجال التكاليف مقارنة بالشركات الغربية خاصة الفرنسية منها حيث تكلفها الاستثمارات في أفريقيا أكبر من 50٪ من العرض الصيني، ويحظى قطاع البناء والأشغال العمومية والعمارات والبنايات الحكومية بالحصة الكبيرة مثل استثمارات "**مجموعة البناء الحضري لبكين**" " **Beging urbain construction group**". كما أن للصين خاصية في الإستثمار تتمثل في أن الصين تستثمر في المناطق الغير الآمنة فهي تتحمل مخاطر لا تتحملها الشركات الغربية[1].

كما إستطاعت الصين بالتنسيق مع الدول الإفريقية التوصل إلى تأسيس "**منتدى التعاون الصيني الأفريقي** " " **The China Africa cooperation forum**"، بعد إتفاق مشترك جمع الطرفين سنة2010، بهدف ترقية الصداقة الثنائية وترسيخ التعاون والعمل المشترك ومجابهة تحديات العولمة الإقتصادية، ومنذ ذلك الوقت يعقد مجلس وزاري كل ثلاثة سنوات بالتناوب بينهما[2]، فبفضل هذا المنتدى تم مأسسة التعاون الصيني الإفريقي.

ج-اليابان: مع بداية تسعينيات القرن الماضي، ونتيجة للمتغيرات الدولية المتمثلة أساسا في نهاية الصراع الأيديولوجي والتوجه الدولي إلى المنافسة الإقتصادية، بدأت اليابان تأخذ زمام المبادرة السياسية والاقتصادية تجاه بعض المناطق الجغرافية التي كانت إلى عهد قريب بمثابة مناطق هامشية بالنسبة إلى السياسة الخارجية اليابانية، مثل أفريقيا. وإعمالا لذلك التوجه الجديد، أوفدت اليابان وفدا لمراقبة الانتخابات في ليبيريا بعد تسوية الصراع عام 1989، كما أوفدت بعثات حكومية إلى أنغولا عام 1992، ونيجريا عام 1997، وفي سنة 1993 أوفدت اليابان بعثة عسكرية إلى الموزمبيق، كما أرسلت فرقة

---

[1] سمير قط،**الإستراتجية الاقتصادية الصينية بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجا**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتجية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2007 – 2008، ص ص 73-74.

[2] خالد بشكيط،**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3،2010-2011، ص 123.

عسكرية متكونة من 400 جندي إلى رواندا عام 1994 في إطار جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام في هذا البلد[1].

على صعيد دعم التنمية في القارة الأفريقية، كان انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا "تيكاد" "**TICAD** " سنة 1993 [2]، حدثا مهما جسد بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات اليابانية - الأفريقية، حيث هدفت اليابان من عقد هذا المؤتمر إلى إثارة إنتباه المجتمع الدولي تجاه أفريقيا بعد الاتجاه إلى تزايد تهميشها مع بداية تسعينيات القرن الماضي، بعد إنتهاء الحرب الباردة وتوجه الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم البناء الإقتصادي لدول أوروبا الشرقية، مما أدى إلى تراجع المساعدات الدولية المقدمة للقارة الأفريقية، بالإضافة إلى تزايد الصراعات الإثنية والعرقية داخل القارة الأفريقية، وما أنتجته من تفاقم أزمة اللاجئين والمتشردين في القارة الأفريقية.

من خلال كل ما سبق، يبدو أن عصر أفريقيا الذي تحدث عنه الكثير بدأ مع مطلع القرن الحالي، فالقارة الأفريقية التي عانت ويلات الاستعمار الغربي، وما خلفه من تهميش سياسي ونهب إقتصادي من قبل القوى الأوروبية، تشهد الآن اهتماما كبيرا من القوى الكبرى، وتنافسا مشتدا للحصول على موطئ قدم فيها. فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلا على بعض الدول الأسيوية كالصين واليابان، كلها تتبارى في القارة الأفريقية التي تتوفر على عناصر ومقومات كثيرة تجعلها مطمعا للآخرين هذا التنافس شكل تحديا لمستقبل السياسة الإفريقية لفرنسا.

المطلب الثاني :التحوّلات على المستويات الإقليمية

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة، وانهيار الإتحاد السوفياتي تداعيات إقليمية سواءا على الصعيد الأفريقي (بالنسبة للدول الإفريقية)، أو على الصعيد الأوروبي(بالنسبة لفرنسا).

1_الموجة الثالثة للديمقراطية:شهدت تسعينيات القرن الماضي توجها سياسيا، وأطلق عليه"ربيع الديمقراطية الإفريقية "، وقد جاء هذا التوصيف تعبيرا عن التحولات العميقة والجدرية التي مست التي

(1) Samy Ghorbal, «la charte Africaine », **jeune Afrique,**Paris, N°2236, 22/11/2003, p 56.
(2) **Idem**.

طالت المجتمعات الأفريقية ، ومن بين أهم الأسباب الذي أدت إلى هذه العملية، لشروط السياسية التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية من أجل إحداث إصلاحات سياسية هيكلية مقابل المساعدات الإقتصادية أي ماسمي ب "المشروطية السياسية "،وقد صادف هذا التوجة حاجة الدول الإفريقية إلى المساعدات الإقتصادية بسب الأزمات الإقتصادية التى عرفتها هذه الأخيرة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات، كما إرتبطت عملية التحول الديمقراطي بماعرف ب "بالصحوة الإثنية *، تطبيق المشروطية السياسية أدى إلى نهاية حكم الحزب الواحد في كثير من الدول الأفريقية[1]، كما إرتبطت عملية التحول الديمقراطي بماعرف ب "بالصحوة الإثنية، مما أفضى إلى عنف وإقتتال راح ضحيته ملايين الضحايا، خاصة في مناطق النفوذ التقليدي الفرنسي حيث شهدت موجات تحول عنيفة،كما أدى إلى نهاية حكم الحزب الواحد في كثير من الدول الإفريقية.

رغم ذلك فإن موقف فرنسا كان متناقضا من عملية التحول الديموقراطي، فقد أعلن "فرنسوا ميتران" " François Mitterrand" أن المساعدات الفرنسية سوف تكون في إطار المشروطية السياسية (التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان)، إلا أنه على المستوى الميداني فقد إستمرت فرنسا في دعم النظم الإفريقية الديكتاتورية تحت غطاء استمرارية النظم من تجنب النزاعات الإثنية، مما أدى إلى خيبة أمل في أوساط الجيل الجديد من النخبة المثقفة المشبعة بالقيم الليبرالية[2].

2_ التحوُّل على مستوى النخب : بدا ذلك من خلال وصول الكثير من النخب المتشبعة بالثقافة الانجلوساكسونية إلى سدة الحكم في الكثير من الدول مثل: **"موسيفني "** في إثيوبيا،**"أسياس أفوركي"** في أوغندا، **"بول كاغامي"** في رواندا...الخ، هذا التغير في النخب الحاكمة كان له أثرا مباشرا على مكانة فرنسا في منطقة وسط أفريقيا، بعد سقوط الأنظمة الحليفة في رواندا والكونغو بشكل خاص.

---

* الصحوة الإثنية، حيث خرجت الشعوب والجماعات المقهورة والمكبوتة لفترة طويلة في الدول الأفريقية لتمارس الديمقراطية

[1] محمود أبو العينين،**مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1995، ص 211.

[2] "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، في الموقع:

http://www.qiraatafrican.com/home/new

3- **تصاعد التحديات الأمنية في أفريقيا:**ظهرت مند التسعينيات من القرن الماضي مجموعة التحديات الأمنية إختلفت بإختلاف المناطق الجغرافية ،هاته التحديات أثرت على التواجد الفرنسي في أفريقيا ،وتمثلت هاته التحديات فيمايلي :

أ- منطقة الساحل الأفريقي وإرتباطها بالأزمة الليبية : عرفت منطقة الساحل مجموعة من التحديات الأمنية، مما أدى إلى تشكيل ما **عرف "قوس من الأزمات"** في المنطقة وتتمثل أهم هذه التحديات في:

- أدى غياب فلسفة المواطنة في هذه الدول وضعف الأداء المؤسساتي إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة (الجريمة المنظمة، الإرهاب والهجرة السرية..الخ)[1].
- يعد التنوع الإثني بمنطقة الساحل الأفريقي إحدى أهم الأسباب المؤدية للصراعات والنزاعات القبلية والعرقية مما أدى إلى معضلة التنمية المحلية[2]، وهو نتاج غياب العدالة التوزيعية.
- أدت الانكاشافية والانجراحية الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي إلى إنتشار تضامنات إقليمية بين الفواعل الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، المهاجرون غير الشرعيون). فهاته الهشاشة الأمنية كانت نتاج سقوط نظام القذافي وما خلفه من إنتشار الترسانة العسكرية الضخمة. أّدت الهشاشة الأمنية في المنطقة إلى إنتشار تهديدات أمنية جديدة وخلقت أزمات في منطقة الصحراء الكبرى والساحل[3].
- هناك أيضا تحديات بيئية ناجمة عن التغيرات المناخية (إرتفاع درجة الحرارة و موجات الجفاف والتصحر)، وما نتج عنها مثل ظاهرة المهاجرين البيئيين(الهجرة نتيجة الجفاف والتصحر ..).

ب- منطقة شرق إفريقيا :من أهم التحديات الأمنية التي عرفتها منطقة شرق أفريقيا ما يلي**:**

---

[1] امحند برقوق، "منطق الأمننة في ساحل الأزمات"، من موقع

http//:www.politics_dz.com/threds/

[2] دليلة غدير، **الإستراتجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية وإستراتجية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014 – 2015، ص 31.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 30 .

- نشوب حروب بينية بين دول المنطقة، منها الحرب التي نشبت بين أريتريا وإثيوبيا 1998_2000 إضافة إلى التوترات المستمرة بين دول الإقليم بسب النزاعات حول الأراضي وقضايا الاجئين والأقليات[1] إضافة مشاكل التي تطرحها أزمة دارفور.
- غياب الدولة في الصومال. أدى إلى تفاقم ظاهرة القرصنة البحرية في الشواطئ البحرية ما سهل تزويد حركة الحوثيين في اليمن والمقاتلين الصوماليين بالسلاح دون رقابة[2].
- تعاني نظم منطقة شرق إفريقيا من جميع أزمات التنمية السياسية (أزمات الشرعية، الاندماج، التغلغل، الهوية والمشاركة)، إضافة إلى التدخلات الأجنبية في المنطقة مثال القواعد العسكرية في جيبوتي.
- المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها دول المنطقة مما جعل منها عرضة للتبعية والإستغلال.

ج/- منطقة وسط و غرب أفريقيا (التنظيمات الإرهابية هي التهديد الأول):أهم التهديدات هي:

- إنتشار التنظيمات الإرهابية، حيث شهدت بلدان غرب ووسط أفريقيا مثل النيجر، نيجيريا، موريتانيا، تشاد والسودان ...الخ تفشيا تصعيدا للهجمات إرهابية جديدة. كما أن مجموعات، كانت تعتبر جماعات محلية، مثل بوكو حرام والتوحيد والجهاد،كما إستطاعت الحصول على الصدى العالمي بعدما شنت بنجاح هجمات عابرة للحدود و ضربت أهدافا دولية، أن ماجعلها وساهمت التعاملات الرسمية الخاطئة إتجاه هذه الجماعات في بعض دول غرب أفريقيا ووسط أفريقيا في زيادة حدة العنف الممارس من قبلهم[3].
- إضافة التهديدات الإرهابية هناك عدة تحديات:سياسية (غياب مؤسسات ديموقراطية)، إقتصادية ناتجة عن غياب التنمية، وأخرى إجتماعية بسب طبيعة البناء الاجتماعي والموروثات الإستعمارية.

---

(1) أحمد الأصبحي، وآخرون، **القرن الإفريقي وشرق إفريقيا: الواقع والمستقبل**، مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان،2010، ص 13.

(2) **المرجع نفسه**، ص 14.

(3) Nicolas Courtin, « Comprendre Boko Haram: Introduction thématique **», Afrique contemporaine**, N°255, mars 2015, p 15.

الخريطة رقم02: مختلف التحديات التي تواجه منطقة شمال وغرب افريقيا ومنطقة الساحل الافريقي.

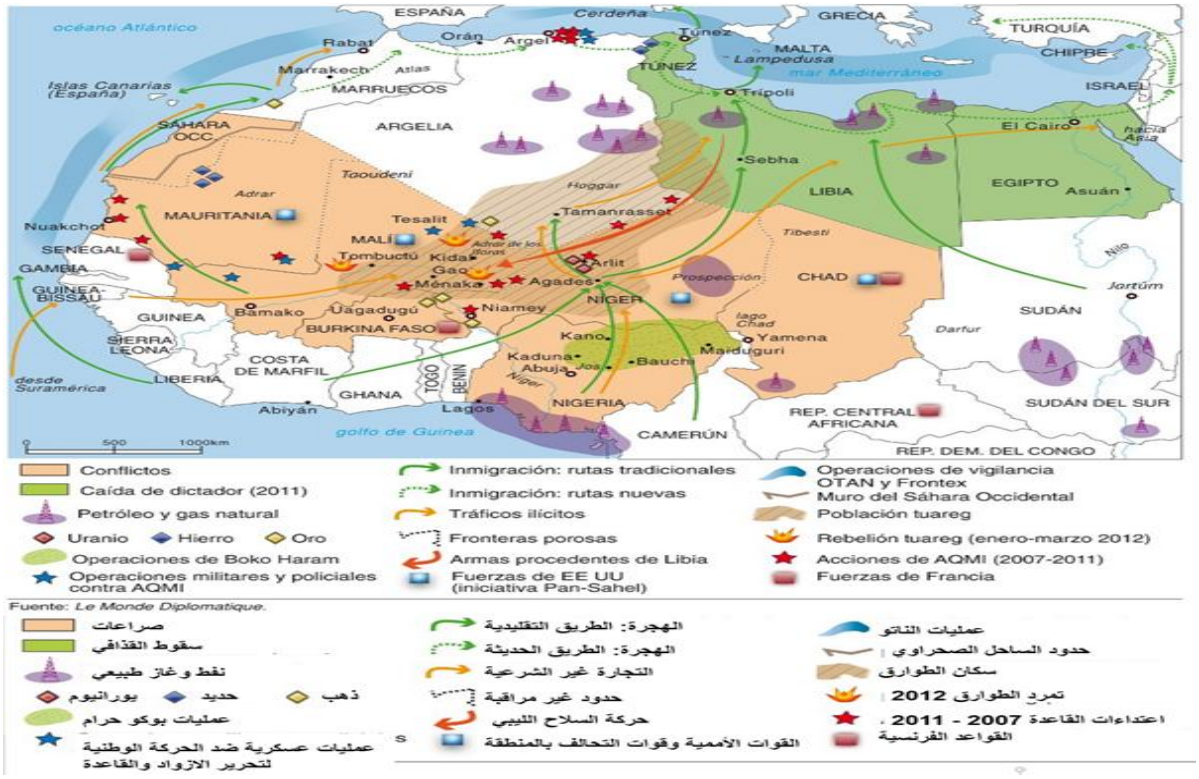

المصدر : موقع le Monde Diplomatique

4-محاولة الاستفادة من الموارد التي توفرها الأوربة (Europeanization): لقد حاولت فرنسا الاستفادة من الموارد التي يوفرها الإتحاد الأوروبي بهدف تعظيم قدراتها وزيادتها من أجل تعميق وترسيخ مكانتها بأفريقيا في إطار ما يسمى بالأوربة.

"الأوربة " Europeanization" هو مفهوم على كثرة استخدمه في الدراسات الأوربية لم يشمل حقل السياسة الخارجية إلا حديثا، إذ انصرف الاهتمام بها سابقا نحو دراسة التكيف الادراي الذي استهدف وزارات الخارجية كاستجابة لحاجات التنسيق الأوروبي مع اهتمام ضئيل بتأثير العضوية في الاتحاد على السياسة الخارجية الفعلية لأعضائه[...].غير أن التحليل البنائي مع نهاية الحرب الباردة[...]اقترح دراسة الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة بعلاقات الخارجية متعددة أي من زاوية فوق قومية، وتبعا لذلك لا ينظر للدولة العضو على أنها تملك استقلالية مطلقة في سياستها الخارجية، بل الاوربة هي ثاتير فوق قومي لمسار

التكامل الأوروبي على السياسة الخارجية لدول الاتحاد، وفي نفس الوقت إسهام هذه الدول في مسار صنع السياسة الخارجية على المستوى الأوروبي."[1]

ويعتبر مصطلح الأوربة مفهوم غير محدد في الأدبيات العلمية للدراسات الأوروبية وحتى الدولية، فهناك الكثير من الجدل حول طبيعة وأسباب وأثار "الأوربة" ، وهي عبارة غالبا ما يشار إليها بأنها التغييرات السياسية الناجمة عن أثر العضوية في الإتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء[2]. وتقوم المقاربة الفرنسية للإتحاد الأوروبي عبر مفهوم الأوربة على أساس "اختيار عقلاني" لتمرير سياستها الإفريقية قائم على أساس إسقاط "النموذج الوطني الفرنسي* بحيث تقوم فرنسا بتعريف مصالحها خارج الإتحاد الأوروبي بإستقلالية، ثم تحاول التفاوض حول هذه المصالح داخل الإتحاد الأوروبي، وتوجيه هذا الأخير خدمة للمصالح الفرنسية .

إن المتغيرات الدولية الجديدة بعد الحرب الباردة، دفعت الإتحاد الأوروبية إلى إعادة تعريف الأولويات التعامل مع إفريقيا كالتالي :تعزيز الديمقراطية، محاربة الفقر، تحسين التنافسية وفعالية المساعدات، من خلال مراجعة المبادئ المنشئة للاتفاقيات لومي سنة1995، حيث تم إعطاء أهمية مركزية لإحترام حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية، تم الدعوة إليها من خلال مؤتمر القمة الفرنكو–أفريقية "لابول" "la Baule" سنة1990 [3]، ما يعني أن السياسة الخارجية الفرنسية تم تمريرها عبر مكانيزمات الإتحاد الأوروبي . كما ساعدت القاعدة السلوكية للإتحاد الأوروبي التكاملية الإدارة الفرنسية لتخفيض المساعدات، لأن هناك إدراك لدى صناع القرار بحاجتهم للعمل أكثر في إطار أوروبي للإستفادة من موارد الإتحاد الأوروبي.

---

[1] رابح زغواني، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقاربات النظرية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2007 - 2008، ص 83.

[2] Reuben Y. Wong, **"the Europeanization of French foreign policy: France and the EU in East Asia"**, 1st ed, palgrave Macmillan, New York, 2006, p 6.

*النموذج الوطني الفرنسي:بمعنى محاولة فرنسا تمرير سياستها الخارجية عبر الإتحاد الأوروبي، إضافة محاولة التأثير على السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي .

[3] Reuben Y. Wong, **Op.Cit**, p 29.

إن مستقبل الدور الأوروبي سوف يتحدد على مدى قدرة الأطراف الدولية الفاعلة على إستيعاب الطموح الأوروبي والذي يحاول التأثير في المنطقة، إذ تباينت وجهات النظر حول الدور المستقبلي للاتحاد الأوروبي، لكن يبقى الثقل الذي تلعبه فرنسا مهم للإبقاء على مكانتها، ويتضح ذلك من خلال القمة الفرنسية الإفريقية، وكذلك إشراكها في معظم الاجتماعات الإقليمية التي يعقدها بلدان القارة بين الحين والأخر. وفقا لما سبق تصبح الأوربة أحد الوسائل الجديدة لما بعد الحرب الباردة التي حاولت من خلالها فرنسا التكيف مع المعطيات الجديدة

5_ مسارات التكامل الأفريقي وتعددها وأثرها على الدور الفرنسي : ترسيخ وتعميق التكامل الأفريقي من شأنه التأثير على الدور الفرنسي باتجاه التناقص والتراجع أو على الأقل التعقيد، فقد نجحت الدول الأفريقية في تأسيس منظمة قارية بديلة عن منظمة الوحدة الإفريقية، حيث تسمح لها هذه المنظمة في حال استغلالها لمواجهة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية ، ومواكبة التطورات التي برزت على الساحة السياسية الدولية[1].بعد تأسيس الإتحاد الإفريقي في 2002، أصبح أداة إندماج داخل القارة الأفريقية.

6_ المجزرة الرواندية دليل على محدودية الدور الفرنسي : لقد كانت أزمة البحيرات الكبرى بشكل عام 1994، والمدبحة الرواندية بشكل خاص أول تحدي فعلي لفرنسا في أفريقيا بعد الحرب الباردة، وتجسد ذلك من خلال رفض الولايات المتحدة التدخل في الأزمة، إضافة إلى الإتهامات التي وجهت لها من طرف أطراف داخلية وخارجية بالمشاركة في المذبحة الرواندية[2]، ما شكل فرصة لإبراز محدودية وتناقض الأدوار التي تؤديها فرنسا في إفريقيا.

أصبحت المتغيرات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة الرهان الحقيقي بالنسبة لفرنسا في القارة الأفريقية نظرا لما تشكله من تهديد على تواجدها في القارة الإفريقية(الذي ظل قويا وصلبا طيلة سنوات ما بعد الاستقلال)، لهذا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا:كيف يمكن أن تستجب فرنسا لهذه المتغيرات لتضمن استمرارية تواجدها في إفريقيا.وهذا ما سنحاول إبرازه في المبحث الثاني .

---

[1] مهند عبد الواحد الندواي، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[2] Jean –Pierre Bat, **le syndrome Foccart : la politique Française de 1959 a nos jours** , édition Gallimard, Espagne, 2012, p 431.

المبحث الأول: التكيف على مستوى الوسائل القوة الصلبة بعد الحرب الباردة

تعتمد السياسة الخارجية لأي دولة لتحقيق أهدافها على عدة وسائل وأدوات من أجل تحقيق أهدافها تختلف هذه الوسائل بإختلاف طبيعة القضايا المراد معالجتها، وتعتبر الوسائل العسكرية إحدى أهم هذه الوسائل المستخدمة لتنفيذها أثناء الحرب الباردة، لكن بعد الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي ظهرت العديد من الدراسات الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية تتحدث عن تراجع الوسائل القوة العسكرية لصالح وسائل وأدوات أخرى(دبلوماسية، اقتصادية، ثقافية، ...) أقل صلابة، أو كما يسميها جوزيف ناي "بالقوة الناعمة".

المطلب الأول :التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا بعد الحرب الباردة :

منذ إستقلال الدول الإفريقية عن الاستعمار الفرنسي، دخلت الدول الإفريقية في مسار عقد إتفاقيات الدفاع مع فرنسا، واستغلت فرنسا ضعف الجيوش الأفريقية في مرحلة ما بعد الإستقلال في تحقيق أمنها، ما جعل فرنسا في موقع قوة لفرض بنود مجحفة في الاتفاقيات في حق الدول الإفريقية حيث كرست هاته الإتفاقيات التبعية الأفريقية لفرنسا .

1. إستراتجية تقليص القواعد العسكرية وإعادة انتشار القوات العسكرية الفرنسية :في عهد الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" " Jacques Chirac"، دشنت الخارجية الفرنسية عام 1997 مشروعا عرف"بمشروع أفريقيا " لإعادة تنظيم التواجد العسكري في أفريقيا، يرتكز هذا المشروع على الخبراء والمستشارين أكثر من التركيز على الوحدات العاملة[1].

هذا المشروع الذي وضعه "جاك شيراك" "Jacques Chirac قائم على مبدأ "التأثير دون التدخل العسكري "(التدخل بالوكالة)، ونظرا للتكلفة المادية والبشرية التي تكلف خزينة الدفاع من جراء التواجد العسكري في إفريقيا، قلصت فرنسا عدد القواعد العسكرية المتواجدة في أفريقيا إلى 6 قواعد فقط في دول:

---

[1] محمد رجب، «التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا:محاربة الإرهاب أم حماية المصالح "، **جريدة العرب**،العدد 9790، بتاريخ 2015/01/07،ص7.

جيبوتي، التشاد (نجامينا)، السينغال (داكار)، ساحل العاج (ابيدجان)، الغابون (لبيروفيل) وإفريقيا الوسطى (بانغي)[1].

إن تفكير صانع القرار الفرنسي بإعادة توزيع القوات العسكرية في المنطقة، "راجع إلى الخصوصيات الأمنية المميزة لدول أفريقيا عامة ودول الساحل الإفريقي بصفة خاصة والمتمثلة في عدم الاستقرار الأمني المحلي، وتحول بعضها إلى وحدات فاشلة و أخرى في طريق الفشل عكس النزاعات المنتشرة في مركبات الأمن الأخرى"[2]، فنهياك عن القواعد الثابتة، تم إنشاء قواعد أساسية تضم:

- جنود فرنسيين في مدينة جاو في مالي ونيامي وماداما في النيجر ونجامينا في التشاد.
- القاعدة اللوجتستكية في ميناء أبيدجان في كوت ديفوار .

تتدرج إقامة القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا ضمن مسعى المصلحة العليا الوطنية الفرنسية. فإقامة القاعدة العسكرية **ماداما** في النيجر مثلا تختفي وراءها عدة أهداف، لعل أبرزها هي حماية المصالح الجيو -اقتصادية لفرنسا في المنطقة والمتمثلة أساسا في حماية مناجم اليورانيوم المتواجدة، حيث تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إحتياطي اليورانيوم، كما أن النيجر تمد فرنسا بثلث إحتياجاتها من اليورانيوم، لدا أي تهديد لاستقرار النيجر هو تهديد للمصالح الفرنسية في المنطقة[3]. عرف التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا تغيرا ملحوظا في عدد القوات المتواجدة على الميدان: **(أنظر الجدول رقم :01)**

جدول رقم 01:يبين التطور الحاصل في عدد القوات العسكرية الفرنسية في أفريقيا مابين:2014/1960

السنوات	1960	1970	1980	1990	1997	2010	2013	2014
القوات العسكرية الفرنسية في إفريقيا	30000	20000	18000	10000	8400	8010	5300	6030

المصدر :" « 50 ans D'Opex en Afrique(1964-2014) »,**Cahier du centre de doctrine d'emploi des forces des forces** ,Paris,septembre 2015 ,p19

---

(1) **المرجع نفسه**، نفس الصفحة .

(2) عامر مصباح، **التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية**، القاهرة :دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2014، ص214 .

(3) Alain Montaufray , « le retour a l'Afrique de l'armée Francaise », Disponible sur : **https://www.ensemble-fdg.org**

كما نلاحظ تناقص عدد القوات الفرنسية المتواجدة في إفريقيا مند مرحلة استقلال الدول الإفريقية (196) إلى غاية سنة 2014. وتعود أهم أسباب هذا التناقص هو التحديثات التي أدخلت على الجيش الفرنسي والتي تزامنت مع الثورة في الشؤون العسكرية بعد الحرب الباردة.

الخريطة رقم 03:تبين عدد القوات العسكرية الفرنسية المنتشرة في إفريقيا .

المصدر:من موقع https://www.ensemble-fdg.org

2_العمليات العسكرية: مبررات مختلفة ضمن مقاربات جديدة :

لقد مست التحديثات التي عرفها الجيش الفرنسي بعد الحرب الباردة، وبالتحديد بعد "عملية الفيروز"" L'Opérsation Turquoise " في رواندا تغير في طبيعة المهام المسندة إليه زيادة على المهمة التقليدية المتعارف عليها لأي مهمة أو عملية عسكرية كانت.

ويمكن تلخيص أهم المهمات الجديدة للقوات العسكرية الفرنسية بعد الحرب الباردة كما يلي:

ب_1 المهمات العسكرية الإنسانية (Les Missions Militaires Humanitaires):هي المهمات التي يقوم بها الجيش الفرنسي في أفريقيا أثناء الأزمات الاستثنائية (الكوارث الطبيعية، إنتشار الأوبئة) لأغراض إنسانية، ويتجسد العمل الإنساني العسكري أكثر من خلال تقديم الخدمات الصحية العسكرية ،

حيث تعمل على تقديم مساعدات لصالح ضحايا الكوارث أو الأوبئة، وتتم العملية من خلال نشر قوة تدخل للمساعدة العسكرية عن طريق إشراك الطاقم الطبي في التدخلات السريعة، عن طريق عيادات متنقلة جوا كما يمكن تشكيل خلية لتحديد ضحايا الكوارث، إضافة إلى إمكانية نشر قوة Bioforce *من أجل مواجهة حالات الطوارئ الوبائية[1]. هاته المهمات تتداخل مع فكرة القوة الناعمة من أجل التخلص من الصور النمطية التي صاحبت تواجد الجيش الفرنسي في أفريقيا.

كمثال على ما سبق، عرفت "إفريقيا الوسطى"إنتشارا " لوباء الحمى المخية الشوكية LA Méningite " مابين الفترة 14مارس _02 أفريل سنة 1992، حيث سجلت 187 حالة إصابة من بينهم 42 حالة وفاة، ولوقف هذا الوباء تم إيفاد فريق من الأطباء من منظمة الصحة العالمية لدعم قوة Bioforce وبدعم لوجيستيكي من قبل مفرزة العناصر الفرنسية للمساعدة التشغيلية(CFAO) من أجل مكافحة الوباء[2].

مثال أخر في "غينيا بساو" حيث إتبع نفس المنطق عندما عرفت البلاد في 22 نوفمبر 1994 انتشار لوباء "الكوليرا"، ولم تجد "غينيا بيساو" سبيلا إلا طلب المساعدة من طرف فرنسا، جعل Bioforce تتدخل من اجل مكافحة الوباء[3].

رغم الطابع الإنساني التي تحملها المهمات العسكرية الإنسانية، إلا أنه لا تخفي هاته العمليات حجم الإنتهاكات الجسيمة التي ترتكبها القوات الفرنسية في حق شعوب الدول الأفريقية، فهاته المهمات ما هي إلا مهمات لإضفاء الشرعية على التدخلات العسكرية في أفريقيا، وتسويق للصورة الجميلة لسياسة فرنسإفريقيا Francafrique .

ب-2- مهمات إجلاء الرعايا: (Les missions D'évacuation de ressortissants) إن القيام بمهمة إجلاء الرعايا الفرنسيون المقيمون من الدول الأفريقية محل الأزمة من طرف الجيش الفرنسي

---

[1]Le Service de santé des armées: Les défis de la professionnalisation , **Document d'information,** Paris, N°458, 1998 ., p15.

[2] , Le service de santé des armées **Document d'information** ,Paris , N° 335, 29 octobre 2002, p. 16.

[3] « 50 ans D'Opex en Afrique(1964-2014) », **Op.Cit** , p 78 .

، تعود إلى كون الدول التي يقيمون فيها لم تعد قادرة على حمايتهم .وفي كثير من الأحيان تتخذ عمليات الإجلاء طابع الهجومي مثل ما حدث في الكونغو أثناء تنفيذ "عملية البجع" " Opération Pélican لأن القوات الفرنسية واجهت حواجز أقامها المتمردين ما أدى إلى إشتباكات عنيفة[1]، كما أنها كثيرا ماتكون مبررا للتدخل عسكري فعلي أو تمديد للقوات التي تقوم بمهمة الإجلاء

ب-3- مهمات في إطار متعدد الجنسيات (Les missions Multinationals): تندرج ضمن مشاركة القوات الفرنسية أو تقديم الدعم اللوجيستكي في إطار مهمات متعددة الأطراف (قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي أو المنظمات الإقليمية الفرعية ففي إطار العمليات الدولية توجد في أفريقيا:[2]

- 18 جنذي أفريقيا الوسطى ضمن عملية **MINURCAT**.
- 30 جنذي في الكونغو الديموقراطية ضمن عملية **MOWUC**.
- 23 جنذي في كوت ديفوار ضمن عملية **L'ONUCI**.
- 930 جندي في كوت ديفوار ضمن عملية **Opération Licorne** لدعم **L'ONUCI**.
- 190جندي في خليج غينيا .

يطرح هذا النوع من العمليات المتعدد الجنسيات صعوبات تتمثل أساسا في تعارض المصالح والأهداف بين مختلف البعثات، لكن ما يمكن تسجله لصالح فرنسا في إطار هاته العمليات، أن هاته الأخيرة تحظى بالطابع التخصصي للعمليات العسكرية في إفريقيا (بحيث لا يمكن تجاوز فرنسا في قضايا الأمنية التي تخص إفريقيا) نظرا لقوة الروابط التاريخية التي تربط فرنسا بإفريقيا. (أنظر الخريطة رقم :04)

ب-4- مهمات في إطار محاربة الإرهاب : بعد أحداث11 سبتمبر 2001 أصبح عملية محاربة الإرهاب يمثل إلتزاماً نبيلاً لفرنسا إتجاه أفريقيا (بغض النظر عن الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو اللون أو العقيدة)، فقد أعتبرت العمليات العسكرية التي تدخل في إطار محاربة الإرهاب كمدخل ومبرر

---

(1) Thierry Ollivier, « Les opérations d'évacuation de ressortissants au cœur des principaux engagements des forces terrestres », **Doctrine**, N° 16, juin 2009, p. 5

(2) **Rapport de le Observatoire de la Vie Diplomatique en Afrique**, « Etat de la politique militaire et sécuritaire de la France en Afrique », Note de synthese,Paris , N° 7, , mars 2011 , p 8.

للتدخل في الدول الأفريقية من أجل تحقيق أهداف خفية ، ولعل أبرز مثال هو التدخل الفرنسي في مالي سنة2013 ، فعندما بدأ التدخل في مالي أعلن وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" " Laurent Fabius" :" أن هذا التدخل يهدف إلى وقف زحف الجماعات الإرهابية وحماية الرعايا الفرنسيين من عمليات الإختطاف". وبدأ تصوير المشهد في مالي على أنه يدخل في إطار الحرب العالمية على الإرهاب ، لكن هذه المرة داخل أفريقيا ، وبدأت العملية بتفويض أممي وتنسيقا أفريقي (إعتمدت على قواتها الموجودة في أفريقيا) تحت إسم "عملية سرفال " l'opération Serval . [1]

لقد إتضح جليا أن تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة قد أدت بفرنسا إلى اللجوء لنفس المنطق الذرائعي لتبرير تفوقه وسموه الحضاري، من خلال إقرار مبدأ "الحق في الحماية" وإعلان "الحرب الشاملة على الإرهاب"، وفقاً للمنطق والنظام الإداركي الفرنسي السائد .

الخريطة رقم 04:تبين المهمات الجديدة للقوات الفرنسية في أفريقيا

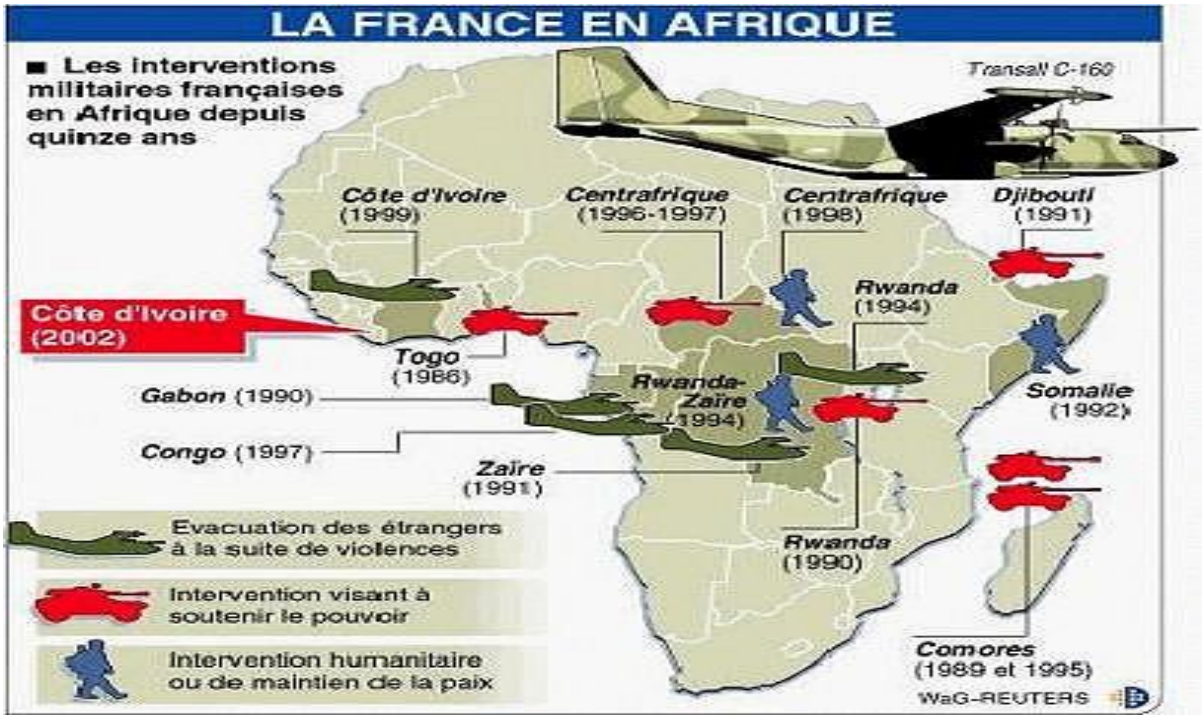

المصدر:من موقع: http://mimouni.forumofficiel.com

[1] عبير شليغم ، "التدخل الفرنسي في مالي :البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا "، المركز العربي للبحوث والدراسات، من موقع :

http://www.acrseg.org/36650

كما عرفت القارة الأفريقية في عهدتي الرئيسين "نيكولا ساركوزي"" Nicolas Sarkozy " و"فرانسوا هولاند" " François Hollande "عدة أزمات، مما شكل تحديا كبيرا لصانعي السياسة الفرنسية تمثّل في فرض التدخل العسكري (كوت ديفوار، تشاد، مالي، إفريقيا الوسطى). ويمكن تلخيص أهم العمليات الفرنسية العسكرية في أفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة .(أنظر الجدول رقم: 02)

الجدول رقم 02: جدول يوضح أهم التدخلات والعمليات العسكرية الفرنسية في أفريقيا

البلد	سنة	اسم العملية	سبب التدخل
الغابون	1990	عملية القرش (opération Requin)	-حماية المواطنين الفرنسيين -حماية الرئيس عمر بانغو ضد المواجهات الشعبية .
جيبوتي	1992	(opération Iskoutir)	-حماية الرئيس "حسن جوليد أبتيون" " Hassan Gould Aptidon"من محاولات التمرد
رواندا	1993_1990	(Opérsation Volcan)	**- إرسال ثلاثة فرق فرنسية لدعم حكومة"هابياريمنا" Habyarimana" ضد متمردي الجبهة الوطنية الرواندية**
رواندا	1994	عملية الفيروز (Opération Turquoise)	نشر2500 جندي في إطار مهمة إنسانية لكن الهدف الخفي هو دعم الحكومة التي قامت بالمجازر.
إفريقيا الوسطى	1997-1996	(Opération Almandin)	تحيد التمرد العسكري .
كوت ديفوار	2002	(Opération licorne)	نشر4000 جندي في الحرب الأهلية التي عرفتها البلاد .
جمهورية إفريقيا الوسطى	2007-2006	(Opération Noroit)	تقديم الدعم الجوي العسكري للحكومة ضد المتمردين .
مالي	2013	القط المتوحش (opération serval)	دعم الحكومة المركزية في مالي ضد حركات التمرد ومحاربة الإرهاب.

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف

المطلب الثاني :التعاون العسكري الفرنسي الأفريقي :إصلاحات جديدة لتدارك النقائص

بهدف تدارك وتجاوز النقائص للمنظومة الأمنية والدفاعية التي كانت تعتمدها فرنسا حيال شركائها الأفريقيين وبحثا عن الفعالية من خلال التركيز على الجانب العملياتي وفق منظور يتجاوب مع خصائص التهديدات الأمنية الجديدة وإنتشار الحروب اللامتماثلة، إعتمدت فرنسا مجموعة من القرارات والتوّجهات.

1.مراجعة إتفاقيات الدفاع العسكري: عقدت فرنسا مع مجموعة من الدول الإفريقية في ستينيات القرن الماضي مجموعة من اتفاقيات التعاون العسكرية*، إلا أنه مع ظهور المتغيرات الجديدة الذي عرفها النظام الدولي الجديد، حدث تناقص في الاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية، واقتصرت على الدول التالية: الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، السينغال والتوغو بموجب هاته الاتفاقيات يسمح للدول الإفريقية الأطراف فيها طلب المساعدة العسكرية الفرنسية أثناء فترة الأزمات[1].

لقد تم الإعلان على الدخول في مسار إعادة التفاوض لمراجعة الاتفاقيات بعد خطاب الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي" في مدينة الكاب سنة 2008(le discours du Cap) وكان الهدف الرئيسي من هاته المراجعات -زيادة عن الأهداف التقليدية المعروفة والمتمثلة في تدريب وتكوين الإطارات العسكرية الوطنية _هو مساعدة إفريقيا على بناء نظام أمن جماعي خاص بها _فرنسا حاولت التكّيف مع التغيرات الدولية الجديدة دون تغير طبيعة المصالح التي تسعى إليها. (أنظر الخريطة الآتية)

*بعد الإستقلال قامت فرنسا بعقد إتفاقيات مع22دولة أفريقية ،لكن في التسعينيات من القرن الماضي تم تقليصها إلى 08 دول .

[1] شهرزاد حديسي، رابح بوحبيلة، ونصر الدين بريغن، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

خريطة رقم 05 : توضح أهم الاتفاقيات العسكرية بين فرنسا و بعض الدول الإفريقية

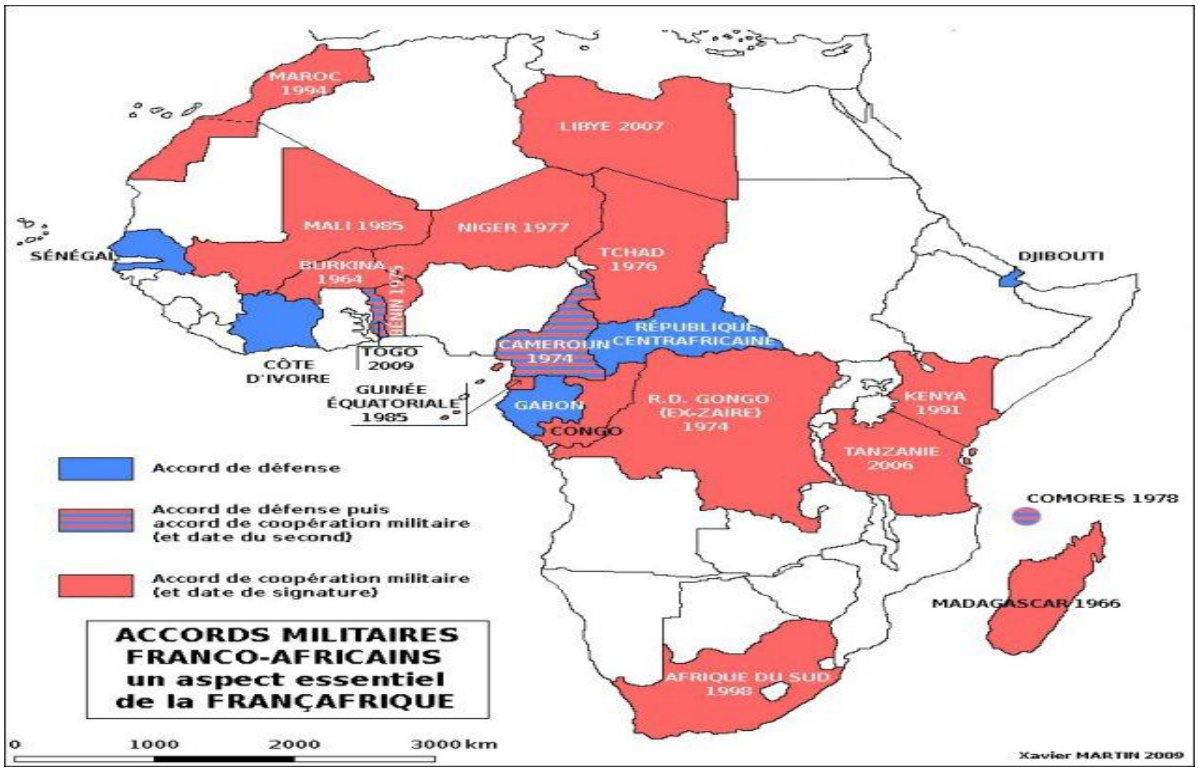

المصدر:من موقع /http://barricades.over-blog.com/tag/honneur%20et%20dignite

ب - قوة الانتشار السريع FAR[1]*: بعد الحرب الباردة قامت فرنسا بتطوير سياسة التعاون العسكري مع إفريقيا، حيث اعتمدت سنة 1993 خطة جديدة تقوم على فكرة إنشاء "قوة التدخل السريع" (FAR) في جنوب غرب إفريقيا" **La Force d'action rapide**" و تستطيع هذه القوات ان تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة الإفريقية*.

في إطار عمل هاته القوات يتم تحديد المراحل التي يسمح لهاته القوات التدخل في الدولة الإفريقية محل الأزمة. (أنظر الجدول الآتي).

*تماشيا مع المتغيرات الجديدة الناجمة عن نظام الدولي الجديد، قامت فرنسا بتغير إستراتجيتها اتجاه إفريقيا مما ادى إلى إنشاء قوات الانتشار السريع وتتمركز هاته الأخيرة في

- عدة مناطق في جنوب غرب فرنسا مثل : تولوز، نانث، رين .

جندي. 44500تشكل من قوات برية و جوية سريعة الانتشار عددها

الجدول رقم 03 : يوضح مراحل تدخل التدخل السريع " force d'action Rapide "

مراحل الأزمة	وقت التدخل
✓ إذا كانت حركة تمرد محدودة لا تؤثر على الأوضاع الداخلية للدولة .	✓ فان فرنسا تترك مهمة حصرها لقوات الشرطة والجيش لتلك الدولة .
✓ فشل القوات النظامية في حل الأزمة .	✓ تتدخل القوات الفرنسية الموجودة في العسكرية في إفريقيا.
✓ إذا استفحلت الأزمة وتحولت إلى خطر دولي .	✓ تتحرك القوات الفرنسية، وتتدخل مباشرة في الأزمة وتقوم القوات الفرنسية المقيمة بالمساعدة[1].

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف

من خلال معطيات الجدول السابق الذكر: يتبادر لأذهاننا سؤال مهم وهو: ما هي متغيرات تحديد حجم مستوى الخطر والتهديد من أجل تدخل قوة التدخل السريع الفرنسية في إفريقيا ؟. وهل هي مرتبطة بمدى المساس بالمصالح الفرنسية في الدولة الإفريقية محل الأزمة ؟. قد يبقى هذا التساؤل مفتوح لتحليلات عديدة، لكن أبحث الواقع أن فرنسا لا تتدخل إلا لحماية مصالحها ودعم القادة أصدقاء فرنسا فقط ؟.

ج - برنامج Recamp : بعد الإخفاقات التي لاحقت السياسة الفرنسية في كل من رواندا،الكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية، إضافة إلى الظروف الدولية والإقليمية التي عرفتها القارة الإفريقية اضطرت فرنسا لمراجعة سياستها العسكرية في إفريقيا، من خلال إعادة تعريف التوجهات الكبرى للتعاون العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية في مجلس الدفاع الفرنسي المنعقد في 03 مارس 1998 والذي نص على إنشاء قوات لدعم قوات حفظ السلام التابعة لمؤسسات القارة الإفريقية ويكون الدعم جزئيا وقد

(1) محمود أبو العنين، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2002-2001**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة،2002، ص 45.

اصطلح على هذا المشروع تسمية" برنامج دعم القدرات حفظ السلام" Programme de "renforcement des capacités africaines de maintien de la paix (Recamp)"[1]

يرتكز هذا البرنامج على مساعدة فرنسا للدول الإفريقية من خلال مؤسسات الإقليمية والفرعية للقارة الإفريقية باعتبار قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك (الاتحاد الإفريقي حاليا) وقوات "الإكموغ" "ECOMOG"* التابعة للمجموعة الاقتصادية للدول غرب إفريقيا " " ECOWAS "، فهاته المؤسسات ما تزال محدودة القدرات رغم النجاحات التي حققتها المؤسسات الإفريقية في سيراليون ولبيريا[2].

من كل ماسبق نستنتج أن الاستجابات والتحديثات العسكرية التي قامت بها فرنسا فيما يخص سياستها العسكرية إتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة راجعة أساسا

- الأدوار الجديدة التي تريد فرنسا أن تلعبها في القارة الإفريقية للبحث عن مصادر القوة والنفوذ.
- تدخل الاستجابات التي قامت بها فرنسا على المستوى وسائل القوة الصلبة في إطار المقاربات الأمنية الجديدة الإنسانية التي ظهرت بعد الحرب الباردة .
- جعلت من القوة الصلبة (القوة العسكرية) أقل ليونة من خلال التخلص من الصور النمطية التي علقت بالجيش الفرنسي.
- احتفاظ فرنسا بالطابع التخصيصي في العمليات العسكرية في إفريقيا .
- تدارك أخطائها في إفريقيا بعد الحرب الباردة، والتي أصبحت عاملا مهدد لتواجدها في القارة الإفريقية ومصالحها الحيوية .

(1) Rapport de le Observatoire de la Vie Diplomatique en Afrique, **Op.Cit**,p7.
(2) Fanny Chabrol, **Op.Cit**, p4.

المبحث الثالث: التكيف على مستوى وسائل القوة الناعمة

رغم أن وسائل القوة الصلبة تعتبر أهم وسائل الدول في سياستها الخارجية منذ القدم ،وخاصة أثناء الحرب الباردة ،إلا أن بعد الخرب الباردة تراجعت لصالح ماعرف بالقوة الناعمة أحد الوسائل الجديدة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة،حيث تعتبر القوة الناعمة أحد المفاهيم الأساسية المكونة لهوية السياسة الخارجية الفرنسية منذ الثورة الفرنسية وسنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم الآليات التي تستعملها فرنسا في سياستها اتجاه أفريقيا.

المطلب الأول :الوسائل الاقتصادية

تعتبر الآليات الاقتصادية من أهم الآليات التي تستعملها الدول في سياستها الخارجية، ومن المزايا التي تتيحها هاته الآليات للدول هي القدرة على التأثير الكبير على الأخر لأنها تمس رفاهية الدول والأفراد، وتتخذ هذه الآليات شكلين :

- الشكل الأول :تتخذ شكل الترغيب(مثل المساعدات الإقتصادية).
- الشكل الثاني :تتخد شكل الترهيب(مثل العقوبات الإقتصادية).

وتفضل فرنسا في سياستها إتجاه إفريقيا منذ إستقلال الدول الأفريقية إستعمال "أسلوب الترغيب" من أجل الحفاظ على صورتها ومكانتها خارجيا، لكن في حالة ما إذا شعرت أن مصالحها في خطر تلجأ إلى إستعمال "أسلوب الترهيب" للضغط على الأنظمة الإفريقية التي تهدد مصالحها.لكن مع التحولات الإقتصادية الدولية الجديدة بعد الحرب الباردة التي هي نتاج للعولمة الإقتصادية، اضطرت فرنسا إلى إحداث إستجابات على مستوى الوسائل الإقتصادية سنستخلصها في نهاية المبحث، وسوف نعرض الآن أهم الوسائل الإقتصادية التي تستعملها فرنسا في سياستها إتجاه أفريقيا.

أ- منطقة الفرنك الافريقي (CAF): إن منطقة الفرنك تمثل إحدى الارتباطات القوية بين فرنسا الإستعمارية ومستعمراتها ويمكن القول أن منطقة الفرنك عبارة عن ميثاق إستعماري متميز[1]، تعود

[1] Kako Nubukpo, « Politique monétaire et servitude volontaire : la gestion du franc CFA par la BCEAO », **Politique Africaine**, N° 105, Mars 2007, p70.

إصدار الفرنك الإفريقي إلى سنة 1939، وإن ظهرت أهميته عندما صادقت فرنسا على الاتفاقيات المتعلقة بأسعار صرف العملات سنة 1947 [1]، تشمل منظمة الفرنك الفرنسي:

- "الإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا" ومقره "وادغادغو" (بوركينافاسو) وتشمل ثماني دول هي :ساح العاج، البنين، بوركينافاسو، وغنيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال وتوغو .
- كما تضم منظمة فرنك "المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا" ومقره "بانغي" (عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى) وتضم :الكونغو، الغابون، غنيا الاستوائية، وتشاد.
- جزر المايوت وجزر القمر .

ترتكز منطقة الفرنك على عدة مبادئ تتمثل في:[2]

- ثباث سعر التحويل بين الفرنك الفرنسي والفرنك الإفريقي إلى غاية 1994 حيث إستمر ثباث سعر الصرف حيث كان الفرنك الفرنسي = 50 فرنك إفريقي، لكن بعد 1994 إنخفاض الفرنك الإفريقي وأصبح الفرنك الفرنسي الواحد= 100 فرنك إفريقي .
- وجود ثلاث مناطق داخل منطقة الفرنك وهي :منطقة غرب إفريقيا، وسط إفريقيا إضافة جزر القمر والمايوت .
- حرية انتقال رؤوس الأموال بين فرنسا وإفريقيا .
- حرية تحويل من الفرنك الإفريقي إلى الفرنك الفرنسي ثم إلى العملات الأخرى العالمية .

من أهم الرهانات والتحديات التي واجهت منطقة الفرنك بعد الحرب الباردة الأزمة الإقتصادية التي ضربت المنطقة سنة 1994نتيجة الإنخفاض في قيمة الفرنك، وقد ذهبت الكثير من التحليلات في تلك الفترة إلى التأكيد أن تواصل إنخفاض قيمة الفرنسي سوف يؤدي إلى إنفجار منطقة (CFA)، كما أن من نتائج هذا الإنخفاض كما أكدت عليه العديد من الدراسات الاقتصادية هو هروب رؤوس الأموال اتجاه أوروبا الشرقية[3].

---

(1) Hakim Ben Hammouda, & Mustapha Kassé **, l'avenir de la zone franc :perceptives africaines**, Bibliothèque du Coderia, paris ,2001,p20.
(2) **Ibid**, p25.
(3) Salah Màuhoubi, **Afrique l'ère des turbulences** ,Casbah Editions, Algérie, 1999, P45.

نظرا لما خلفته الأزمة الإقتصادية لسنة1994 على المنطقة،إضافة إلى التحديات التي فرضتها العولمة الإقتصادية، إضطرت فرنسا لربط عملة الفرنك الإفريقي (عملة المنطقة) باليورو سنة 1999 ، رغم التحفظ الذي أبدته في البداية. حيث يرتبط الفرنك الإفريقي بقيمة ثابتة مقابل العملة الأوروبية الموحدة .

لقد جعلت فرنسا من منطقة الفرنك إحدى الآليات التي تجسد التبعية الإقتصادية من خلال الشروط التي تربط المنطقة بفرنسا، حيث يوجد أكثر من80٪ من الإحتياطات الأجنبية لهده الدول يتم إيداعه في البنك المركزي الفرنسي ، ولا تستطيع دول المنطقة الوصول إليه إلا في حدود 15٪، كما يوجد حوالي500 مليار دولار يتم تحويله للخزينة الفرنسية[1]. وبالتالي فالمنطقة الفرنك الإفريقي تشكل إحدى آليات الإستغلال الإقتصادي الفرنسي لدول الأفريقية.

ب-المساعدات الاقتصادية: تعكس المساعدات الإقتصادية الفرنسية لإفريقيا، التقليد الديغولي القائم على تقديم مساعدات كبيرة من الميزانية الفرنسية "للأنظمة الإفريقية الصديقة"، ويمكننا تفسير الأسباب التي دافعت فرنسا لتقديم المساعدات الإقتصادية للدول الإفريقية في إطار السياق التاريخي والسياسي الذي جاءت فيه، حيث كانت هذه المساعدات الإقتصادية آلية من آليات إحتواء الدول الإفريقية حديثة النشئة التي تعاني من مشاكل إقتصادية كثيرة، حيث تسمح بديمومة" الأنظمة الصديقة على الإستمرارية "[2].

لكن بعد سقوط جدار برلين سنة 1989، وفي خطاب للرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران" " François Mitterrand " في لابول سنة 1990 تم ربط المساعدات الاقتصادية بالديمقراطية (المشروطية السياسية) والتي رسختها عقيدة بالادور (la doctrine Balladur) سنة 1993 ، وكان تقديم المساعدات الإقتصادية من طرف فرنسا مرتبط بتوقيع هذه الدول على إتفاقيات مع مؤسسات برتون وذز(في إطار التصحيح الهيكلي)[3].

---

(1) Mawuna Remarque Koutonin , « Le saviez-vous ?14 pays Africains contraints par la France a payer l'impôt colonial pour les « avantages » de l'esclavage et de la colonisation », Disponiblesur **:http://www.mondialisation.ca/le-saviez-vous-14-pays-africains-contraints-par-la-france-a-payer-limpot-colonial-pour-les-avantages-de-lesclavage-et-de-la-colonisation/5369840**

(2) Mélanie Reguad, « l'aide au développement française état du lieu », **Les cahier du centre interdisciplinaire de recherche en développement international et société**, N° 3, 2012, p 18.

(3) Jean –pierre Bat, **Op.Cit**, pp 542-543.

ب-1- المساعدات الإنمائية الإفريقية (IDA): تظل أفريقيا أكبر متلق للمساعدات الإنمائية الفرنسية الرسمية، ففي سنة 2010 بلغت المساعدات الإنمائية الفرنسية لأفريقيا جنوب الصحراء 46٪ من إجمالي المساعدات الإنمائية الفرنسية .(أنظر الجدول رقم:04)

الجدول رقم 04: يبين نسبة المساعدات الإنمائية الفرنسية الموجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء

السنوات	نسبة المساعدات الإنمائية الفرنسية لإفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي المساعدات الفرنسية
2007	٪46
2008	٪42
2009	٪49
2010	٪46

المصدر: الباحثة بتصرف

تعكس المساعدات الإنمائية الفرنسية إزدواجية الخطاب الفرنسي اتجاه أفريقيا فمن جهة تقوم بوضع شروط للحصول على هاته المساعدات، ومن جهة أخرى تقوم بتقديم مساعدات إلى الأنظمة الديكتاتورية على شكلت الغابون و التشاد ...الخ، ومحاولة منها لتوسيع نفوذها الإقتصادي تقدم فرنسا مساعدات ومعونات مالية خارج الفضاء الفرنكوفوني التقليدي مثل :الموزمبيق، غانا، هاته المساعدات كان لها فائدة على الإقتصاد الفرنسي ، بحيث أن الدول التي تتلقى مساعدات تعطي الألوية لشركات الفرنسية في عقد الصفقات[1]، وهذا يعكس المحاولات الفرنسية من أجل توسيع نفوذها في القارة الأفريقية خارج الفضاءات الفرنكوفونية التقليدية .

ب-2- الوكالة الفرنسية للتنمية :مهمتها مرافقة الدول الإفريقية الأكثر تخلفا بهدف تنميتها، ومن اجل تحقيق تنمية للدول الإفريقية جنوب الصحراء تخصص الوكالة حوالي 60 ٪ من مواردها المالية للقارة الإفريقية، وحسب تصريح رئيس مجلس إدارة الوكالة "بير اندري ولتزر" يعود سبب تمتع الدول الإفريقية

(1) Jean_Mare Chataigner, « Principes et réalités de la politique Africaine de France », **Afrique contemporaine**,Paris, N°220, Avril 2006, p252.

بأفضلية لدى الوكالة إلى انخفاض مستويات النمو الاقتصادي والمعيشة في هاته الدول، ومن أمثلة المساعدات التي تقدمها الوكالة للدول الإفريقية، تقديم قرض قدر ب 7,2مليار يورو لشركة "القطن المالية" قصد إعادة هيكلتها، وتعد الشركة أكبر شركة في مالي اذ توظف ثلث السكان الماليون(وصل عدد العمال 4 ملاين سنة 2006)[1].

لكن الواقع عكس ذلك، فهذا النوع من المساعدات لم يغير شيء من الواقع الإقتصادي والإجتماعي وبقيت الدول الأفريقية جنوب الصحراء تتذيل ترتيب جدول الدول الأكثر فقرا في العالم حسب المنظمات العالمية

ج- العلاقات البينية الفرنسية الأفريقية بعد الحرب الباردة : تجسد العلاقات البينية التجارية بين فرنسا والدول الأفريقية جنوب الصحراء إحدى أنماط التبعية الاقتصادية بين دول المركز والهامش القائمة على أسس إقتصادية غير عادلة كرستها العولمة الإقتصادية وإرتباطاتها التاريخية .وفي (الجدولين رقم : 05 و06) حجم التبادلات التجارية بين فرنسا ودول الأفريقية جنوب الصحراء من خلال إجراء مقارنة بين سنتي 2014- 2015.

(1) Pierre François Naudé, « Privatisations la grand panne », **Jeune Afrique Edition magrabe** ,Paris,26 Avril- 9 Mai 2009, p115.

الجدول رقم 05:يبين حجم صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء لفرنسا مابين سنة2014- 2015 . القيمة: باليورو(EURO)

الدول	سنة2014	سنة 2015	2015-2014 بنسبة المئوية ٪
كوت ديفوار	630232993	771628215	٪22 ,44
كاميرون	2300769923	293943320	٪27,38
الغابون	125154706	172950145	٪38,19
أنغولا	1565768570	1451819244	٪7.28 -
الكونغو	201231335	88262120	٪56,14
غانا	7618744840	519055162	٪22,42 -
غينيا الاسوائية	748605327	358084012	٪52,17 -
كينيا	74447579	93585694	٪25,71
مدغشقر	379434103	402512669	٪ 6,08
جزر موريس	309766474	269795423	٪30,96 -
موزمبيق	105110472	93962122	٪10,61 -
النيجر	390766474	494722477	٪26,60
نيجيريا	4115690577	2944503053	٪28,46
نامبيا	118684751	1186 34562	٪49,06

المصدر: - Conseil Français des Investisseurs en Afrique, « L'industralisation clé de decollage de l'Afrique », **Rapport du Conseil Français des Investisseurs en Afrique**,Paris, Décembre 2016, p17.

ما يلاحظ من خلال الجدول السابق هو إرتفاع صادرات فرنسا إلى الدول الأفريقية ذات النفوذ التقليدي الفرنسي (كوت ديفوار، الكاميرون، النيجر، مدغشقر،الغابون) سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 عكس الدول الأفريقية الأخرى التي كانت صادراتها إلى فرنسا سنة 2014 أكبر من سنة 2015 وهذا ما يدل أن فرنسا مازالت تعطي الأفضلية في العلاقات البينية التجارية لدول مستعمراتها التقليدية .ويعبر هذا عن الصعوبات التي تجدها فرنسا للولوج إلى الأسواق الخارجة من مناطق نفوذها التقليدية .

جدول رقم06 : يبين حجم استيراد الدول الإفريقية جنوب الصحراء من فرنسا ما بين سنة2014-2015 القيمة : باليورو(EURO)

الدول	سنة2014	سنة 2015	الفرق بين سنتي2014-2015 بنسبة المئوية ٪
أنغولا	769590189	607060467	٪ 21,12
بوركينافاسو	269376019	259076480	٪3,80
البنين	263660182	256076480	٪2,88 -
الكاميرون	654189954	644351645	٪1,50 -
الكونغو	635899354	654351645	٪2,90
كوت ديفوار	1064885864	1106569389	٪3,91
الغابون	679745970	539448620	٪20,64 -
غانا	198134044	468699139	٪36,56
مدغشقر	293700316	326669139	٪11,23
مالي	348534635	335521596	٪3,73 -
جزر موريس	332833309	343960695	٪3,34
نيجيريا	1516055730	129816857	٪14,46 -
السنغال	729079853	766536804	٪5,14
التوغو	730020533	570726247	٪21,82 -

المصدر:.**Ibid,** p18

وصل حجم التبادل التجاري بين فرنسا وأفريقيا 51,6 مليار يورو سنة 2015، وانخفض بنسبة 4٪ مقارنة بسنة2014 ، حيث عرفت الواردات الفرنسية من أفريقيا إنخفاض قدر بحوالي 12 ٪، فيما

إرتفعت الصادرات الفرنسية نحو إفريقيا ب 4٪[1] ، ويمكن تفسير إنخفاض وردات الفرنسية من أفريقيا بانخفاض قيمة البترول ومشتقاته إضافة إلى انخفاض في سعر بعض المواد الأولية الخام .

د- حصة الشركات الفرنسية من فرص الاستثمار بأفريقيا: لقد وفرت الأنظمة الإفريقية للشركات الفرنسية العاملة في الدول الإفريقية الفرنكوفونية تسهيلات وامتيازات، حيث تسمح لهاته الأخيرة الولوج إلى الأسواق الإفريقية دون أي ضوابط آو رسوم، وان تحصل بسهولة على الصفقات بطرق غير قانونية -سرية – أو عن طريق التهرب الضريبي، كما يتم تحويل أرباحها الضخمة إلى فرنسا دون أن تستفيد منها الدول الإفريقية، أما الدول الإفريقية التي رفضت هده الصيغة مثل ما حدث مع رئيس بوركينافاسو المناضل الماركسي" توماس سانكارا" فقد واجهته بلاده عقوبات اقتصادية شديدة وانتهت بإغتيال سانكارا [2].

تواجه الشركات الفرنسية مجموعة من التحديات فرضتها ديناميكيات الاقتصاد العالمي على اقتصاديات الدول الإفريقية، وتتمثل أهم هاته التحديات فيما يلي:

- **التحدي الأول** : فضائح الفساد من خلال تورط الشركات الفرنسية في الصفقات الغير القانونية والاختلاسات المالية بتواطؤ مع بعض المسئولين فرنسيين، ولعل أحسن مثال الاتهام الذي واجهته منظمات غير حكومية دولية من خلال تقرير لها نشر في **أفريل 2017** حول أساليب مفاوضات الشركات الفرنسية في البلدان الإفريقية، ومن الشركات التي تواجه الاتهام "**توتال**" المتخصصة في مجال البترول و" **أريفا**" العاملة في مجال اليورانيوم[3]، ففي حالة شركة "**توتال**" أصدرت ثلاث منظمات غير حكومية "منظمة أوكسفام" فرنسا، ومنظمة وشيريا تقريرا عن استثماراتها في أنغولا، ، وقامت هاته المنظمات الغير الحكومية بمقارنة البيانات المالية التي بلغت عنها السلطات الأنغولية وتلك المقدمة من طرف شركة توتال الفرنسية وصلت إلى أن هناك تناقض يصل أكثر من 100مليون يورو، وقامت بتفسير هذا الفرق في إطار احتمالين[4]:

---

(1) Conseil Français des Investisseurs en Afrique, « L'industralisation clé de decollage de l'Afrique », **Op.Ci**t, p15.
(2) **Idem** .
(3) Fédéric Powlton, « Afrique : De grandes entreprises Française épinglées pour corruption a grand échelle », Disponible sur **:http://sahel-intelligence.com/9854-afrique-de-grandes-entreprises-francaises-epinglees-pour-corruption-a-grande-echelle.html**.

- **الاحتمال الأول :**أن شركة توتال قامت باختلاس هاته الأموال .
- **الاحتمال الثاني :**أن شركة توتال تدفع ضرائب اقل .

في كلتا الحالتين يعتبر هذا ضرب للشفافية في عقد الصفقات العمومية التي تعد احد ركائز الحكم الراشد التي تنادي بها الدول الليبرالية ومن بينها فرنسا في إطار الإصلاحات الاقتصادية في ظل اقتصاد معولم. كما كشف التقرير عن تجاوزات مماثلة لشركة أريفا لاستغلال اليورانيوم .

- **التحدي الثاني :**المنافسة الدولية للحصول على العقود والصفقات ذات الطابع الاقتصادي من الدول المنافسة تقليديا لفرنسا، إضافة القوى الاقتصادية الصاعدة مثل الصين والهند فمثلا فشركة" **أريفا** "الفرنسية لطالما هيمنت على حقوق الاستغلال اليورانيوم في النيجر، إلا أن التحدي الحقيقي تجسد عندما تم منح تراخيص للتنقيب على اليورانيوم من طرف الحكومة النيجرية لصالح شركات هندية، كندية، أمريكية، صينية واسترالية[1].

عرفت سنة2012 ارتفاع في الاستثمارات الفرنسية المباشرة في إفريقيا حيث بلغت مليون يورو حسب البنك الفرنسي، بعدما شهدت انخفاض قبل عامين، عودة الاستثمارات الفرنسية كانت ظهرت في منطقة الفرنك الفرنسي حيث وصلت 1725 مليون يورو، وبالأخص في الكونغو 1239مليون يورو، و الغابون 340 مليون يورو، كما بلغت الاستثمارات الفرنسية في نيجيريا ب 1725مليون يوروأ ما في غانا فقدرت 128 بمليون يورو[2].

المطلب الثاني :الوسائل الدبلوماسية(تكيف مع الأنماط الجديدة)

تعتبر الأدوات الدبلوماسية أحد المصادر الأساسية لزيادة النفوذ والتأثير الفرنسي في أرجاء القارة الأفريقية، وخاصة من خلال البعد الثقافي الذي تعكسه بشكل فريد منظمة الفرانكفونية.

أ-الدبلوماسية الثقافية: تعد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة لافريقية متميزة عن باقي الدول الغربية حيث تعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية على عدة عناصر أهمها :اللغة المشتركة، المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية في إفريقيا إضافة إلى المنظمة الفرانكفونية . وتملك فرنسا سياسة ثقافية توسعية فإلى جانب

(1) **Ibid.**
(2) **Ibid.**

تمسكها بالمناطق النفوذ التقليدية، تحاول أن تهيمن ثقافيا على الدول الانجلوساكسونية وظهور الولايات المتحدة كمنافس قوي للثقافة الفرنسية[1].

أ-1- المنظمة الفرانكفونية (OIF) :يعتبر تاريخ 20 مارس بمثابة اليوم العالمي للفرنكوفنية*، وهو يصادف تاريخ إنشاء المنظمة الفرنكوفنية (20 مارس 1970)، والتي أصبحت تعرف "وكالة التعاون الثقافي والفني لتبادل الثقافي مع الحكومات "، وترى فرنسا في الفرنكوفونية بمثابة آلية ثقافية تختفي وراءها أهداف دبلوماسية وأخرى اقتصادية[2].

تمثل الفرنكوفونية مجالا من أكثر المجالات اللغوية العالمية، فهي ليست مجرد تقاسم للغة لأنها تعتمد على أساس الاشتراك في القيم الإنسانية التي تنقلها اللغة الفرنسية، هذان العنصران يشكلان الدعائم الأساسية التي ترتكز عليها المنظمة الدولية للفرنكوفونية[3].

حسب الموقع الرسمي للمنظمة الفرانكفونية (OIF) وصل عدد الناطقين للغة الفرنسية في أفريقيا 96,2 مليون ناطق باللغة الفرنسية من الدول الأعضاء في المنظمة، وفقا لهاتيه الأرقام تصبح أفريقيا القارة الأكثر نطاقا للفرنسية.

أ-2- المراكز الثقافية: إن إنشاء المراكز الثقافية كان يستجيب لمعطيات تاريخية معينة ويندرج ضمن السياقات الجيوسياسية، خاصة بالنسبة للدول الأفريقية التي تحاول الحفاظ على علاقاتها مع فرنسا[4]. حبث حاول رؤساء فرنسا بعد الحرب الباردة (ميتران، جاك شيراك، ساركوزي وصولا إلى هولاند) محاولة

---

[1] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية إتجاه إفريقيا إنعاكساتها الدولية**، ط1، دار مجداوي، الأردن، 2006، ص99.

* الفرنكوفونية :مصطلح يعود إلى العالم الجغرافي الفرنسي "اونزيم ركلو" الذي وضعه في أواخر القرن التاسع عشر 1880 للدلالة على الدول التي تستعمل للغة الفرنسية، ثم صار فيما بعد دالا على مجموع المستعمرات القديمة الناطقة بالغة الفرنسية ، مما جعله يحمل كل معاني الهيمنة الثقافية والسياسية .

[2] دليلة غدير، **المرجع سبق ذكره**، ص 41 .

[3] الموقع الرسمي للمنطمة العالمية للفرنكوفونية :

https://www.francophonie.org

[4] Raphaele Masure**, « les Centres culturels Français d'Afrique francophone ,des structures légitimes ,entre développement et influence , qui peinent à trouver un second souffle »,** Mémoire de séminaire :sociologie des acteurs et enjeux du champ culturel , université Lyon 2, 28 aout 2009 , p 16 .

عن طريق اللغة الفرنسية إبراز الثقافات المحلية وهذا بواسطة نسخ مطبوعات وأفلام تسجيلية كما تقوم بترجمة بعض الأعمال الأدبية من اللغات المحلية إلى لغات عالمية[1] .كما تقوم فرنسا بتكوين النخب على أساس الثقافة الفرنسية عن طريق التكفل بعثات طلابية (انتقائية المتفوقين منهم).

ب-دبلوماسية القمم(محاولة لمواجهات التحديات الجديدة): تحرص فرنسا مند سنة 1986على دورية إنعقاد القمم الفرنكو –إفريقيا (مرة كل عامين)، باعتبارها احد المحافل الرئيسية الداعمة للدول الأفريقية،كما تمثل فرصة لتأكيد سياساتها وإستراتجيتها في القارة والمتمثلة في الحفاظ على النفوذ التاريخي بما يساهم في دعم مصالحها الإقتصادية الواسعة لاسيما مع الدول الفرانكفونية.

لقد حدث تغير في أولويات الأجندة الفرنسية المطروحة في القمم الفرنكو_ أفريقية فقد أصبحت القضايا الأمنية تشكل محور النقاشات بين فرنسا وإفريقيا وظهر هذا مند قمة العشرون في باريس التي كانت تحت شعار "**الأمن وإفريقيا** " وقمة ياوندي بالكاميرون تحت شعار "**العولمة وإفريقيا** " وتأتي الهجرة الغير شرعية (باختلاف أسبابها سواء بسب الظروف السياسية الاقتصادية والاجتماعية أو حتى بسب الظروف البيئية) والإرهاب على قائمة الأجندة، وهذا ما يعكس منطق الأمننة التي تتبعه فرنسا في معالجة القضايا الإفريقية.

يبقى البعد الثقافي في إفريقيا من أخطر الأبعاد لأنه يرتبط بالهيمنة على الإنسان، والتعامل مع الشعوب، ورغم تراجع الدور في السنوات الأخيرة نظرا لظهور ثقافات عالمية تنافس الثقافة الفرنسية، إلا إن فرنسا بادرت بعقد مجموعة من القمم وكيفتها مع القضايا الحالية نظرا للمتغيرات الجديدة وبروز منافسين مثل الأمريكية، الكومنولث البريطانية والأنجلوفونية ...الخ .

من كل ما سبق نستنتج أهم التكفيات التي حدثت على مستوى وسائل القوة الناعمة :

[1] إجلال رأفت، ،" السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء "، **مجلة السياسة الدولية** ،مركز الدراسات الإستراتجية ،القاهرة ،العدد 145،جويلية 2001،ص .

- رغم الأزمة التي عانت منها "منظمة الفرنك" سنة1994 إلا أن فرنسا استطاعت إحداث إصلاحات هيكلية فيها، شملت إعادة ربط التعاملات المالية فيها بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وهذا من أجل ضمان تدفق الرساميل المالية الفرنسية وتماشيا مع متغيرات العولمة الإقتصادية .
- ربط المساعدات الإقتصادية الإنمائية بمنطق المشروطية السياسية وفق "عقيدة بالادور" يعكس التوظيف السياسي الفرنسي للمقاربات القيمية الإنسانية الجديدة التي تم الترويج إليها بعد الحرب الباردة رغم وجود إزدواجية في تقديم المساعدات .
- إنشاء الوكالة الفرنسية للتنمية يبرز تراجع موثوقية المساعدات الإقتصادية الإنمائية والتي أصبحت لصيقة بالفضائح المالية والفساد الذي طالها رغم أنهما لا يختلفان .
- أصبحت الدبلوماسية الثقافية (منظمة الفرنكوفونية، المراكز الثقافية الفرنسية، وتقديم منح دراسية...الخ) أحد الأدوات الفعالة لتعزيز التواجد الثقافي الفرنسي في أفريقيا، كنتيجة لتأكل الشرعية الثقافية الفرنسية في أفريقيا بعد الحرب الباردة لصالح ثقافات أخرى.
- تكيف المؤتمرات الفرنكو –أفريقية مع القضايا والمستجدات الدولية .

مما سبق نستنتج ما يلي:

- لقد أثرت المتغيرات والتحولات العالمية والإقليمية على توجهات السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا،فرضت ضرورة إحداث تكيفات وإستجابات على مستوى وسائل السياسة الخارجية .
- لم تعد فرنسا بعد الحرب الباردة الفاعل الخارجي الوحيد في أفريقيا بل ظهرت قوى عالمية جديدة ومنافسة مثل قوى البريكيس"إضافة إلى القوى التقليدية .
- لقد تم تكيف وسائل القوة الصلبة التي تستعملها فرنسا في سياستها الخارجية إتجاه إفريقيا في إطار المقاربات الإنسانية التي ظهرت بعد الخرب الباردة مما جعلها إقل ليونة .
- لجأت فرنسا إلى تكيف وسائل قوتها الناعمة من أجل التخلص من الصور النمطية المرادفة للإستغلال والتبعية .

الفصل الثالث:دراسة حالة :كوت ديفوار أنموذجا لتطبيق توجهات السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا.

تعتبر كوت ديفوار إحدى المستعمرات الفرنسية السابقة في منطقة غرب أفريقيا ،تتمتع بأهمية جيو إقتصادية وجيو إستراتجية فرضت على فرنسا ضرورة خلق أليات ووسائل تبقي على العلاقات بين البلدين قوية ومتميزة لكن على أسس ومبادئ ذات منطق كولونيالي ،وهذا ما تجسد مع شخصية الرئيس هوفويه بوانيه "فليكيس هوفويه بوانيه" "*Félix* Houphouët-Boigny" ،حيث جعلت منه فرنسا أحد الرؤساء أكثر وفاء لفرنسا ،ما ضمان لها إستمرارية مصالحها في كوت ديفوار وفي منطقة غرب أفريقيا ككل ،من إعادة هيكلة العلاقات بين البلدين بعد الإستقلال وفق منطق إستعماري ،كما جعل من كوت ديفوار إحدى النماذج الناجحة للدول ذات النفو د االفرنسي ،لكن وفاته سنة 1993 والأزمة التي عرفتها البلاد إبتداءا من سنة 2002 طرحت الكثير من الأسئلة بخصوص المسار الذي ألت إليه العلاقات بين البلدين .

لهذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل المعنون " دراسة حالة :كوت ديفوار أنمودجا لتطبيق توجهات السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا من خلال معرفة في المبحث الأول قوة الإرتباطات التاريخية العلاقات الفرنسية الإيفوارية وكيف ساهم الرئيس الإيفواري هوفويه بوانيه في ترسيخها .فيماتطرقنا في المبحث الثاني عن حجم التواجد الفرنسي في كوت ديفوار خاصة بعد الأزمة التي عرفتها كوت ديفوار والموقف الفرنسي المرتبك إزاءها ، وعن أي دور لعبته فرنسا من أجل حل الأزمة ضمانا لاستمرارية لمصالحها .

المبحث الأول :العلاقات الفرنسية الايفوارية بين قوة الارتباطات التاريخية ومؤشرات التأزم

منذ إستقلال كوت ديفوار سنة1960، لم تنعم دولة في منطقة غرب إفريقيا برخاء إجتماعي واقتصادي مثل الذي حدث في كوت ديفوار، بسب العلاقات القوية التي كانت تربط كوت ديفوار بفرنسا، حيث حاولت هذه الأخيرة تقديمها على أنها نموذج للإستقرار والتطور، والتخلص من تلك الصور النمطية التي دائما ما إرتبطت بإستغلال فرنسا لمستعمراتها القديمة، وما أسهم في تطور هذه العلاقات شخصية الرئيس الإيفواري "فليكيس هوفويه بوانيه" "*Félix* Houphouët-Boigny" الذي مثل أحد القادة الذين تعويل عليهم فرنسا في تنفيذ سياساتها في إفريقيا، إلا أن وفاته سنة1993، شكلت بالنسبة لفرنسا خسارة كبيرة ،فقد عرفت العلاقة بين البلدين مرحلة من التأزم بعد وصول "لوران غباغبو"" Laurent Gbagbo" إلى السلطة، ربما قد يتسأل البعض عن الأسباب التي تجعل فرنسا تولي كل هذا الإهتمام لبلد مثل كوت ديفوار، وعن دور شخصية الرئيس الإيفواري في إرساء هذه العلاقات القوية بين فرنسا وكوت ديفوار، والأثر الذي خلفه رحيلة على العلاقات الفرنسية الإيفوارية ،وهذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول :الأهمية الجيو اقتصادية والجيو إستراتجية لكوت ديفوار بالنسبة لفرنسا

تكتسي كوت ديفوار أهمية كبيرة لدى صانع القرار الفرنسي، وذلك نابع من معطيات جيو إقتصادية وأخرى جيو إستراتجية .

1-الأهمية الجيواقتصادية : تتمتع كوت دبفوار على غرار الدول الإفريقية الأخرى، بأهمية اقتصادية بالغة من خلال:

أ-المنتجات الزراعية :تتمتع كوت ديفوار بالريادة في إنتاج منتجات زراعية جعلتها مطمع للعديد من الدول أهم هذه المنتجات :

- **الكاكاو (Cacao)**:تعتبر كوت ديفوار أول منتج عالمي لكاكاو (**Cacao**) بنسبة 40٪ من الإنتاج العالمي، وتساهم مداخيل هذا القطاع ب10٪ من الإنتاج الوطني الخام، وتغطي المساحة المزوروعة في الجنوب الايفواري مليون هكتار، كما يشتغل25 ٪ من سكان كوت

ديفوار على زارعة الكاكاو[1] . مما يشكل مورد إقتصادي خاصة أن جزء كبير منه يتم تصديره إلى الخارج.

- **البن والموز:** تحتل كوت ديفوار المرتبة الثانية عالميا في إنتاج البن، حيث بلغ منتوج البن لموسم (2009 -2010) 1,3 مليون طن،فيما بلغ سنة2011 حوالي 600000 طن، والى جانب البن والكاكاو تنتج كوت ديفوار منتجات زراعية أخرى مثل المطاط وزيت النخيل والقطن والموز والأناناس. [2].
- **قطاع الغابات :** تتمتع كوت ديفوار بقطاع غابي كبير يغطي أكثر من 4, 1O مليون هكتار، 3,4مليون هكتار منه عبارة عن مساحة إنتاج غابي، من بينها167000 هكتار مزراع الخشب، وتحتل كوت ديفوار المرتبة الثالثة عالميا في تصدير المنتجات الخشبية [3] .

ب_الموارد الأولية المعدنية :في الوقت الحالي لا تزال إحتياطات المواد المعدنية في كوت ديفوار غير مستغلة، بيد أن قطاع التعدين في السنوات الأخيرة عرف نمو هاما، كما أنه يوفر مناصب عمل كثيرة، ويعد "الذهب" أهم مورد معدني ،حيث بلغ إنتاجه الذروة سنة 2011 عند ما وصل 9,87 طن سنويا، ومن المتوقع أن يرتفع هدا الرقم إلى 20 طن سنويا بحلول سنة 2020.[4]

ج-الموارد البترولية والغازية: تتكون مناطق الإستغلال البترولي في كوت ديفوار في منطقتين رئيسيتين وهي [5] :

- المنطقة الساحلية (**Infarcotier**) تمتد على طول الساحل بين ليبيريا وغانا .
- المنطقة البحرية تصل إلى أعماق أكثر من3000 متر، وتمتد على مسافة 150 كلم على امتداد الساحل.

---

[1] **Un rapport de global wintess** , « Chocolat chaoud :comment le Cacao a alimenté les conflit en cote d'ivoire » ,Washington ,USA ,2007 ,P3 .

[2] عبد القادر الإدريسي، "جمهورية كوت ديفوار"،**مجلة الإسلام اليوم**،العدد 28، 2012،ص11.

[3] Kaifala Marah, « Ressources naturelles dans les pays du g7+ »,**rapport du Secrétariat du g7+**, Dili, Timor-Leste,2014 ,p27.

[4] **Ibid**,p26.

[5] **Idem.**

د - **القوة الديموغرافية** : بلغ عدد السكان في كوت ديفوار سنة 2015 ,حوالي, 22 مليون نسمة، 50٪ في المنطق الحضرية، 49,8٪ في المناطق الريفية، 51,7٪ منهم رجل و3 ,48٪ منهم نساء.[1]ما يجعلها سوقا واعدا لترويج المنتجات الفرنسية.

2 .**الأهمية الجيوالإستراتجية لكوت ديفوار بالنسبة لفرنسا** : تتمتع كوت ديفوار بموقع جيو -إستراتجي مهم جعلها محل أطماع دول غربية عديدة تأتي فرنسا في مقدمة هاته الدول، ويمكننا معرفة الموقع الإستراتجي:

أ -الموقع الجغرافي (منفذ هام للتحكم في خليج غينيا): تعتبر كوت ديفوار إحدى دول غرب إفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي، تشترك في الحدود مع بوركينافسو ومالي في الجزء الشمالي ومع غينيا وليبريا في الغرب، ومع غانا في الشرق وخليج غينيا في الجنوب، تبلغ مساحتها 322463 كلم مربع [(2)] ،(انظر الخريطة رقم:) وبالتالي فكوت ديفوار تعد منطقة جيواستراتجية من حيث أنها :

- منفذ بحري على المحيط الأطلسي ما يساهم في تنشيط التجارة بين القارة الإفريقية والقارة الأمريكية .
- منفذ هام لمراقبة دول غرب إفريقيا التي تنتمي إلى منطقة النفوذ التقليدية أو مراقبة الدول الأنجلوساكسونية (غانا ولبيريا) . ووفقا لمنطق الجغرافيا السياسية فإن من يتحكم في كوت ديفوار يتحكم في خليج غينيا الغني بالنفط

(1)Le Rapport de Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2014(RGPH) ,Cote D'ivoir,15 mais 2015 ,p18.

الخريطة رقم 06:الخريطة الجغرافية لكوت ديفوار .

المصدر:من موقع http://ddc.arte.tv/karten/328

ب-الموانئ الايفوارية :يعد ميناء "أبيدجان" و"سان بيدرو" رئة الاقتصاد الإيفواري، حيث تمثل الإيرادات الجمركية للميناء أبيدجان 60٪ من إيرادات الجمركية الوطنية، فرغم الأزمة السياسية التي عرفتها كوت ديفوار و التي سوف يتم التطرق إليها في هذا الفصل إلا أن نشاط الميناء عرف ارتفاع ب7٪، وتتلخص أهمية ميناء أبيدجان فيما يلي: [1]

- ✓ المنفذ الأول لتصدير الكاكاو .
- ✓ أكبر ميناء للحاويات في منطقة غرب إفريقيا،والثاني في إفريقيا بعد ميناء دربان (جنوبإفريقيا) .
- ✓ اكبر ميناء للشحن في القارة عبر المحيط الأطلسي .
- ✓ اكبر ميناء لصيد التونة في القارة الإفريقية .

[1] عبد القادر الإدريسي،"جمهورية كوت ديفوار"، **مرجع سابق ذكره**، ص11.

المطلب الثاني: شخصنة العلاقات الفرنسية الايفوارية(حكم "فليكيس هوفويه بوانيه" " في مرحلة ما بعد الكولونيالية

لقد كان للرئيس الإيفواري "فليكيس هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny*" دورا كبيرا في توطيد العلاقات بين فرنسا وكوت ديفوار، و تمثل كوت ديفوار نموذج لسياسة الفرنسية في إفريقيا من خلال :

1_مظاهر التواجد الفرنسي في كوت ديفوار بعد الحقبة الكولونيالية :توجد عدة مظاهر للتواجد الفرنسي في كوت ديفوار، وتتمثل فيما يلي :

أ_ عسكريا (التواجد العسكري الفرنسي نموذج لإعادة هيكلة العلاقات الفرنسية الإيفوارية بعد الاستقلال) : أبرمت كوت ديفوار مع فرنسا في أفريل 1961 اتفاقيات للدفاع، تسمح هذه الاتفاقيات لفرنسا بالتدخل في الكوت ديفوار في حالة تعرض أراضيها لأي هجوم كان، فرغم أن هذه الاتفاقيات تسعى ظهريا لإيجاد منفعة متبادلة بين طرفي الاتفاقية إلا أن الروابط التاريخية تجعل منها مجرد تقاليد استعمارية لاستمرارية المصالح الفرنسية [1]. إضافة اتفاقية الدفاع توجد في كوت ديفوار قاعدة عسكرية فرنسية وبالتحديد في ميناء أبيدجان، وهنا تبرز الأهمية الإستراتجية لميناء أبيدجان .

ب- سياسيا("فليكيس هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny*" صديق فرنسا أداة لتجسيد مشروع فرنسأفريقيا): قامت فرنسا بتعين الرئيس الإيفواري هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny*" بعد استقلال كوت ديفوار سنة 1960 كأحد الركائز الأساسية لإدارة السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا، وقد تم الإشارة سابقا إلى أن مصطلح فرنسأفريقيا تم إستخدامه لأول مرة من طرف الرئيس الإيفواري "هوفويه بوانيه" "Houphouët-Boigny "سنة 1955، ومن ذلك الوقت أصبح هذا المصطلح يشير إلى الممارسات الفرنسية الغير الشرعية في أفريقيا،ويمكن إجمال أهم الأدوار التي أوكلت للرئيس الإيفواري في إطار السياسة الفرنسية اتجاه أفريقيا :

---

[1] Pierre Kador ," les accords militaires de la cote d'ivoire avec la France " ,Disponible sur ; **http://www.collectif-communiste polex.org/afrique/cote_ivoire/ accords_ militairres _ivoire_france.htm.**

- جعلت شبكات "فرنسأفريقيا" من كوت ديفوار إلى جانب الغابون إحدى القواعد الخلفية الداعمة للحركة التمرد في مقاطعة بيافرا (بنيجريا)، عن طريق تقديم الدعم اللوجيستكي وتدريب المتمردين البيافرين ما تسبب في حرب أهلية راح ضحيتها أكثر من مليون قتيل [1] .
- قام الرئيس الإيفواري "فليكيس هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny*" بالتنسيق مع شبكات "فرنسأفريقيا" "Francafrique" بدعم النظام العنصري في جنوب إفريقيا، كما ساهمت كوت ديفوار في إنتشار الأسلحة في العديد من الدول الإفريقية المجاورة لجنوب إفريقيا مثل :موزمبيق، زامبيا، بتسوانا، زيمباوي و أنغولا[2] . كلها مناطق أنجلوساكسونية .

ج .إقتصاديا : من الناحية الإقتصادية لطالما ما أعتبرت كوت ديفوار إحدى نماذج الناجحة لليبرالية في إفريقيا، كما عرفت إستقرار سياسي طوال مدة حكم الرئيس "فليكيس هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny* ،وهذا العاملان(الإستقرار الإقتصادي والسياسي) سمحا بسيطرة الشركات الاحتكارية الفرنسية على مظاهر الحياة الاقتصادية الإيفوارية (توزيع الكاكاو، الاستحواذ على صفقات البناء، ...الخ)، ونظرا لقوة العلاقات الشخصية التي تجمع "فليكيس هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny*"بفرنسا كانت للشركات الفرنسية الأفضلية في إبرام الصفقات [3]، و يمثل هذا النظام أحد النماذج تبعية الهامش للمركز،وهو ما أعطى طابعا زبائنيا للعلاقة الإيفوارية – الفرنسية أفضى إلى إدارة باتريمونيالية لمجمل هذه العلاقة ومن وراءها علاقة فرنسا مع منطقة غرب إفريقيا.

فقد شهدت كوت ديفوار منذ السبعينيات من القرن الماضي نموا إقتصاديا عززه الإرتفاع في أسعار البن والكاكاو،وهذا ما سمح لها الشروع في خطة لتطوير التصنيع و الهياكل الأساسية، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي بدأت سنة 1981 بسب انخفاض أسعار البن و الكاكاو، طرحت العديد من التساؤلات وبدأ التشكيك في النموذج الاقتصادي الذي أساسقواعده "فليكيس هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny*" بدعم فرنسي [4] .

---

(1) Claude Wauthier, « Jacques Foccart et les mauvais conseils de Félix Houphouët-Boigny », **Les Cahiers du Centre de Recherches Historiques(CRH),**N°30 , 2003 ,p 3.
(2) **Idem.**
(3) Moise Kounoune Koffi , **Dévaluation et politique de développement economique en cote d'ivoire** ,l'Harmttan , Paris ,1996 ,P9.
(4) **Idem.**

2- سياسة "فرق تسود" الفرنسية وعلاقاتها بالمعضلة الأمنية المجتمعية في كوت ديفوار :لقد رسخت السياسة الفرنسية في كوت ديفوار مند الحقبة الإستعمارية، لظهور بوادر الانقسام داخل البناء الإجتماعي مما أفضى إلى إنقسام سياسي داخلي،

أ -الديموغرافيا السياسية لكوت ديفوار: ينقسم سكان كوت ديفوار إلى أربع إثنيات هي : "الماندي"، "الأكان"، "الفولتيك" و"الكورو"، وتشكيل هذه الإثنيات كان نتيجة :

- الهاجرات التي عرفتها البلاد منذ القرن 11إلى غاية القرن19، و قامت هده الإثنيات بتطوير أنظمة سياسية، إقتصادية واجتماعية خاصة بها[1].فالمعضلة الأمنية المجتمعية نتاج ممارسات إستعمارية سياسة فرق تسود وسياسة الإستيعاب .
- إضافة بروز كوت ديفوار كمنطقة تجاذب إقتصادي للدول المجاورة، أما التقسيم الديني فيوجد حوالي 40٪ مسلمون يتواجدون في شمال البلاد وبيتمون لفبيلة الجيولا، بينما يوجد حوالي30 ٪ مسيحيون يتواجدون في المناطق الجنوبية ينتمون لقبيلتي "البولي" و"البتي "، وتكمن الخطورة في التلاقي بين التقسيم الديني والاثني ذو الطابع الإقليمي .

[1]Jessica Kohler, "Formmiraculous to disastrous :the the crisis in Cote D'ivoire", **Centre for Applied Studies in International Negotiations (CASIN)** , Geneva, August 2003,p19.

الخريطة رقم :التقسيم الجغرافي للإثنيات في كوت ديفوار.

المصدر:من موقع -http://theses.univ
lyon2.fr/documents/getpart.php?id=lyon2.2007.camara_m&part=128100

ب-السياسات الإقصائية والتميزية إستمرار لسياسة الإستعمارية :يبرز الدور الفرنسي من خلال السياسية التي إنتهجها "فليكيس هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny*" والتي هي استمرار لسياسة الاستعمارية، حيث عمل على تكريس الفوارق من خلال التميز بين المواطنين على أساس ديني ، عن طريق :

- ✓ السماح لأبناء القبائل من غير المسلمين إستكمال دراستهم في فرنسا .
- ✓ حرمان المسلمون من تقلد الوظائف والمهام العليا في البلاد .
- ✓ منح الجنسية الفرنسية للمرتدتين عن الدين الإسلامي .
- ✓ طمس الثقافات المختلفة الموجودة في كوت ديفوار و جعل الفرنسية اللغة الرسمية .

✓ السياسة الزراعية التي أعلنها الرئيس الايفواري هوفيه بوانيه تحت شعار"**الأرض لمن يزرعها** "في توزيع الأراضي الخصبة في جنوب وغرب لزارعة البن والكاكاو للعمال المهاجرين من الشمال والجنوب الشرقي الإيفواري، هذه الهاجرات أحدثت إختلال في التركيبة السكانية لكوت ديفوار و جعلت المجموعات الإثنية الأصلية تصبح أقلية[1].

لقد كان تأثير العامل الإثني على الانقسام السياسي واضحا في الأزمة الإيفوارية لسنة 2002، حيث ساند السكان الأصليون"لوران غباغبو" "Gbagbo Laurent"نظرا لنجاحه في الترويج لسياسته القائمة على كراهية الإيفواريون المهاجرين[*] من الدول المجاورة، بينما ساند المهاجرين وأبناءهم "الحسن وتارا" " Alassane Ouattara" (بإعتباره أيضا مهاجر)[2] . كما ساهم الخطاب الهوياتي الذي تم تبنيه من طرف مختلف المسؤولين في كوت ديفوار في تغذية الحرب الأهلية في البلاد، وهذا ما يعكسه الخطاب الذي روج له "لوران غاغبو"Gbagbo Laurent" في حملة الإنتخابات الرئاسية لسنة 1990،من خلال المؤتمر الصحفي للجبهة الشعبية الإيفوارية (FPI)، حيث وصف "الحسن وتارا" " Alassane Ouattara"أنه غير إيفواري وأنه من بوركينافسو تحت شعار "كوت ديفوار للإيفواريين" .

فمند بداية المرحلة الإنتقالية العسكرية في جوان2002 تم اللجوء إلى تطبيق مبدأ "العودة إلى قرية الأجداد "*retour au village ancestral"،وقد وصل هذا الخطاب أعلى مستوياته عقب حدوث تمرد مسلح سنة 2002 أدى إلى حرب أهلية قسمت البلاد إلى قسمين [3]:

- ❖ شمال (أغلبهم مسلمون) تحت سيطرة المتمردين.
- ❖ جنوب (اغلبهم مسيحيون كاثوليك) تحت سيطرة الجيش .

أما عن الموقف الفرنسي من هذه الفوضى فقد كان متقلبا متغيرا"، وسوف نعرض الموقف الفرنسي في المبحث الثاني من هذا الفصل .

---

(1) Maja Bovcon , « France's conflit resolution strategy in cote d'ivoire and its Ethecal implications ", **African Studies Quarterty** , N°11 ,issue 1, 2009 ,P5 .

*في إحصائيات سنة 1998مثل عدد المهاجرين من الدول المجاورة 26٪ من سكان كوت ديفوار، بينما كان في سنة 1950 لا يتجاوز 5٪من سكان كوت ديفوار.

(2) **Ibid** ,p 6 .

(3) global wintess , « Chocolat chaoud :comment le Cacao a alimenté les conflit en cote d'ivoire » ,**Op .Cit** ,p12.

المطلب الثالث:تأزم العلاقات الفرنسية الايفوارية بعد وفاة هوفويه بوانيه"

تعتبر وفاة "فليكيس هوفويه بوانيه" "*Félix* Houphouët-Boigny" سنة 1993 بداية لبوادر أزمة في العلاقات الفرنسية الإيفوارية ، فالطالما مثلت كوت ديفوار أنموذجا للإستقرار السياسي في منطقة النفوذ وبالتحديد في غرب إفريقيا من الفترة 1960 _1993، نتيجة ما عرف بمرحلة الإلتفاف حول الزعامة التاريخية والتي جسدتها شخصية "فليكيس هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny* ، فوفاة الرئيس " هوفويه بوانيه" "*Houphouët-Boigny* شكلت نقطة تحول في التاريخ السياسي لكوت ديفوار، وقد إتسمت مرحلة مابعد "هوفويه بوانيه" "*Houphouët-Boigny* بظهور بوادر النزاع الإثني في المجتمع الإيفواري، بسب فشل خلفه "هنري كونان بيديه " "Henri Konan Bédié "في فرض سيطرته على البلاد، مما أدى إلى حدوث إنقسام داخل الطبقة السياسية ،وكنتيجة لهذا الإنقسام قام أحد جنرالات المؤسسة العسكرية" روبرت جي " بإنقلاب عسكري أطاح من خلاله بالرئيس "هنري كونان بيديه" "Henri Konan Bédié سنة 1999،ما أدى بالرئيس المخلوع مطالبة فرنسا بالتدخل لكن فرنسا رفضت ذلك ،رغم أن فرنسا هي من ساندت "هنري بيديه"في البداية،مأعتبر بداية لمرحلة جديدة من العلاقات الفرنسية الإيفوارية ومؤشر قوي عن تأزم العلاقات بين البلدين رغم أن مظاهر التأزم كانت قد ظهرت قبل هذا. تمثلت مظاهر تأزم العلاقات الفرنسية الإيفوارية من خلال مايلي:

1_إعادة تأسيس العلاقات الفرنسيةالايفوارية وفق منطق المشروطية السياسية :نتيجة وصول حكومة يمينية أغلب أعضاءها تكنوقراطين عملوا في المؤسسات المالية الدولية، فوفقا لما جاء في خطاب لابول (discours du la Baulle) سنة1990، حاول الرئيس الإيفواري "فليكيس هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny*" إحداث إصلاحات هيكلية في الإقتصاد الإيفواري والتوقيع على إتفاقيات مؤسسات بوريتن ووذز، بعد أزمة المديونية التي عرفتها البلاد بسب :

- الأزمة الإقتصادية الناجمة عن الإنخفاض الحاد في المواد والسلع الأساسية
- الفساد المستشري في النظام السياسي

فقد أدت المديونية الحادة التي عرفتها كوت ديفوار بمؤسسات "بروتن وذز" فرض برنامج الإصلاح الهيكلي مقابل المساعدات المالية هذه الإصلاحات أدخلت البلاد في سياسة تقشفية[1]،ما أثر على العلاقات بين فرنسا وكوت ديفوار بسب المنطق الجديد التي أصبحت تتعامل به فرنسا معها(الإصلاح السياسي مقابل المساعدات المالية) .

---

[1] Jean-Pierre Bat ,**Op .Cit**,p541

ج -التوجهات الجديدة للسياسة الفرنسية في أفريقيا: جاءت نتيجة ممارسات سلوكية خاطئة لفرنسا في أفريقيا، بعد الإتهامات التي وجهة لها بالمشاركة في المجازر الرواندية، هاته الأخيرة قادت فرنسا لعدم التدخل خارجيا، وهو الموقف الذي إتخذه رئيس الوزراء الفرنسي "جوسبان" josbain" من الأزمة الإيفوارية عقب الإنقلاب العسكري لسنة 1999 تجسيدا لمذهب "لا تدخل لامبالاة" [1]،ووفقا التوجهات الجديدة التي تبنتها فرنسا تفضل الإستعانة بوحدات إقليمية من أجل حفظ السلم و الأمن .

2 _محورية دورالرئيس هوفويه بوانييه والإضطرابات التي خلفها رحيله : جسدتها السلوكات التي ميزت العلاقات الفرنسية الأفريقية طوال مدة حكم "فليكيس هوفويه بوانيه" "Félix *Houphouët-Boigny*" القائمة على شخصنة السياسة الخارجية الإيفوارية ومنطق التعامل مع فرنسا، فمن خلال دراستنا لفترة حكم"هوفويه بوانيه" "*Houphouët-Boigny*" يمكن أن نستخلص أن المناخ الذي كان سائدا في أفريقيا الفرنكوفونية وبالتحديد في كوت ديفوار على وجه الخصوص يعود إلى الدور المحوري الذي لعبته كوت ديفوار بفضل العوامل التالية:

- العلاقات التي تربط فرنسا بشخصية "هوفويه بوانيه" "*Houphouët-Boigny*" " دفعت بالتعاون الفرنسي الإيفواري إلى أعلى مستوياته، ويتجسد ذلك من خلال حصول كوت ديفوار على المساعدات التقنية، هذه الأخيرة سمحت لها بالحصول على معدلات إستقرار سياسية واقتصادية
- الدور البارز الذي لعبته كوت ديفوار في منطقة الفرنك الإفريقي من خلال تحقيق نمو إقتصادي نتيجة السياسة اللبيرالية التي انتهاجها " هوفويه بوانيه" "Houphouët-Boigny " القائمة على السماح للرساميل الفرنسية بالإستثمار.
- طبيعة شخصية " هوفويه بوانيه" "Houphouët-Boigny " المتشبعة بالثقافة الفرنسية والقيم المسيحية الكاثوليكية(عمد على إشاعة فكرة تفوق الكاثوليكية على الديانة الإسلامية إضافة إلى تسخير المال لخدمة الكنيسة و المدراس الكاثوليكية).
- تعتبر كوت ديفوار من أقل الدول الأفريقية التي عرفت إنقلابات عسكرية، وكما أن الفترة التي حكم فيها " **هوفويه بوانيه**" "**Houphouët-Boigny** " عرفت إستقرار بالمقارنة بالفترة التي عقبت وفاته.

---

[1] Mathieu Adjage, « les dessous de l'opération licorne en Cote d'Ivoire : pour une lecture géopolitique nouvelle des interventions francaise en Afrique » **,conseil pour le développement de la recherche, Afrique et développement** , N°2 ,2009 , P161.

لقد أدى الفراغ الذي تركه"**هوفويه بوانيه**" "**Houphouët-Boigny** إلى حصول تناقضات سياسية وإقتصادية أثرت على العلاقات الفرنسية الإيفوارية .ففرنسا لم تجد البديل الذي يضمن لها إستمرارية مصالحها بنفس المستوى الذي كان عليه أثناء حكم "فليكيس هوفويه بوانيه" "-Félix *Houphouët Boigny*"، فقد عرفت كوت ديفوار عدة أزمات نتيجة التنازع على السلطة وتعقب على رئاسة كوت ديفوار عدة رؤساء وفق الجدول المبين في (الجدول رقم: **07)**

الجدول رقم07 :الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم كوت ديفوار بعد " هوفويه بوانيه" "*Houphouët-Boigny*"

الرئيس	فترة الحكم	مسيرة حكمه
كونان بيدية	**1993-1999**	❖ قام كونان بيديه بتنصيب نفسه رئيسا للبلاد بعد وفاة " **هوفويه بوانيه**" "***Houphouët-Boigny***" - حسب نص الدستور- إلا أن الحسن وتارا رئيس الوزارء في نفس الحقبة نازعه في ذلك، وعادت الكلمة الأخيرة للمحكمة الدستورية بالإقرار بأحقية "كونان بيديه" بالرئاسة، لكن سياسة أدت بالإطاحة به في انقلاب عسكري سنة 1999 بقيادة الجنرال "روبرت جي".
روبرت جي	**من1999إلى أكتوبر2000**	❖ حاول كسب التأيد الشعبي والدولي من خلال تأكيده التمسك : ✓ بالتعددية الحزبية . ✓ الإفراج على المعتقلين السياسيين. ✓ والاهم نقل السلطة إلى حكم المدنيين، وأجريت انتخابات رئاسية في وسط أزمة سياسية حادة، اعلن فيها لوران غاغبو رئيسا .
لوران غباغبو "Laurent Gbagbo"	**أكتوبر2000إلى 2010**	❖ سوف يتم الحديث عن مسيرة الرئيسين في المبحث الموالي
الحسن وتارا	**2011إلى غاية يومنا هذا**	

المصدر :من تصميم الباحث بالتصرف .

إذن فالعلاقات الإيفوارية تستمد قوتها من الإرتباطات التاريخية التي رسختا شخصية الرئيس الإيفواري "**فليكيس هوفويه بوانيه**" "***Félix* Houphouët-Boigny**"، لأنه أحد القلائل التي يمكن لفرنسا الإعتماد عليهم في حفظ الإستقرار في مناطق النفوذ، لهذا فإن رحيله أحدث فراغ في العلاقات الفرنسية الإيفوارية، لان فرنسا عجزت إيجاد بديل له .

المبحث الثاني :التواجد الفرنسي في كوت ديفوار بين مؤشرات التراجع ومحاولات التكيف

بعد خسارة فرنسا لأحد أهم القادة الأفارقة الأوفياء لها سنة 1993، ودخول البلاد في أزمة سياسية سنة 2002،عرفت العلاقات الفرنسية الإيفوارية نوع من التدبدب والتراجع ، ما شكل تهديد واضحا للمصالح الفرنسية في كوت ديفوار بصفة خاصة و في منطقة غرب أفريقيا بصفة عامة، وهذا ما يفسر تغيرات وتحولات التحالفات الفرنسية في اللعبة الإيفوارية ، وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نبرز حجم التواجد والنفوذ الفرنسي في كوت ديفوار بعد أزمتي سنة 2002 و2010 من خلال تقييم الموقف الفرنسي من الأزمة (الدور الذي لعبته فرنسا) ،وتبيان مسار العلاقات الفرنسية الإيفوارية من خلال مؤشرات ومعطيات موضوعية .

المطلب الأول :التغيرات والتحولات الفرنسية في اللعبة الإيفوارية

قبل الخوض في الموضوع لابد من التعرف على مراحل الأزمة التي عرفتها كوت ديفوار بعد الحرب الباردة لكي نستطيع إستنتاج الدور الفرنسي وتقيمه، فقد مرت الأزمة في كوت ديفوار بمرحلتين أساسيتن:

1_المرحلة الأولى من 2002إلى غاية 2010: إعتبرت الإنتخابات الرئاسية التي أجريت سنة 2000 بكوت ديفوار، والتي جاءت في إطار الإصلاحات السياسية التي أقرها الجنرال "روبرت جي " البداية الحقيقية لبوادر أزمة سياسية في البلاد ،نتيجة الصراع الدائر بين المرشحين "روبرت جي" "ولوران غباغبو" " Laurent Gbagbo" حول الفائز في الانتخابات الرئاسية، هذا الصراع تسبب في أزمة وفوضى في البلاد ، أدت ب "روبرت جي" إعلان حالة الطوارئ في البلاد، أما في الجبهة الأخرى فقد إستطاع "غباغبو"" Laurent Gbagbo " إقناع المؤسسة العسكرية بمساندته و الإطاحة ب"روبرت جي" من الحكم والفرار إلى الخارج ، ليقوم "لوران غباغبو" تنصيب نفسه رئيسا للبلاد . ولم تختلف السياسة التي إنتهجها "لوران غباغبو" Laurent Gbagbo " عن السياسة التميزية التي مارسها سابقيه من الرؤساء الذين حاكموا كوت ديفوار مند الإستقلال إتجاه الغالبية المسلمة، هاته السياسة التميزية جعلت "الحسن وتارا" "Alassane Ouattara" يطالب بإعادة الانتخابات التي أجريت سنة 2000 لأنها تمت بطريقة غير ديموقراطية ، وما زاد من تأزم الأمور هو قرار "لوران غباغبو " Laurent Gbagbo" باستبعاد حزب "الحسن وتارا" "Alassane Ouattara " من الانتخابات البرلمانية سنة 2002 بحكم صادر عن المحكمة العليا في كوت ديفوار، وهذا ما أدى بأنصار" الحسن وتارا"" Alassane Ouattara" المطالبة بإسقاط حكم "لوران غباغبو" Laurent Gbagbo" "‘ لتتطور

الأحداث فيما بعد لتصل لأحداث عنف دامية ذات طابع ديني (حرق الكنائس والمساجد)، فشل" لوران غباغبو"Laurent Gbagbo " خلالها التوصل لحل الأزمة، و في19 سبتمبر سنة 2002 إندلاعت أحداث العنف مجددا ضد حكم "لوران غباغبو""Laurent Gbagbo " بعدما تم تصريح 600 جندي و ضباط صف من الشمال*، ساهم هذا في إنتشار العمل المسلح، حيث إستطاع المعارضون السيطرة على نصف مساحة البلاد (أهم مدنتي تم السيطرة عليها مدينة بواكنة و كورجوهو ذات الأغلبية المسلمة)[1] .

أما بالنسبة لموقف البلد الأكثر نفوذا في كوت ديفوار، ففي بداية الأزمة أيدت فرنسا المتمردين ورفضت التدخل بعد نداء من "لوران غباغبو" Laurent Gbagbo" بناءا على إتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بينهما سنة 1961، ويعود السبب إلى رغبة فرنسا الإنتقام من" لوران غباغبو"" Laurent Gbagbo" لأنه رفض سابقا خصخصة "شركة المياه والكهرباء" لصالح الشركات الفرنسية، إلا أن مع إشتداد النزاع والخوف من هيمنة القوى الشمالية المسلمة، نجح "لوران غباغبو"Laurent Gbagbo " في تصوير الأزمة على أنها "حرب ضد الإرهاب"، وفي حالة عدم تدخل فرنسا فسوف يسيطر المتمردين الشماليين على البلاد [2] ، ما جعل فرنسا ترسل قوة عسكرية إلى كوت ديفوار سمية بقوات ليكورن "**Opérsation licorne**" "بتفويض أممي والتنسيق مع "الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا" "الإيكواس".

2-المرحلة الثانية 2010: بداية المرحلة الثانية بدأت مع إجراء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2010 ، وكانت هذه الأخيرة قد أجلت مرارا من طرف لوران "غباغبو" Laurent Gbagbo " مند 2005(الاتفاق على إجراء الانتخابات) وكانت تشير هذه الإنتخابات مبدئيا إلى نجاح عملية السلام وانتهاء الصراعات التي مزقت البلاد سنة 1999. ولكن على العكس تماما فقد دخلت كوت ديفوار في أزمة سياسية مجددا، بعد إبطال المجلس الدستوري نتائج لجنة الانتخابات المستقلة التي أعلنت فوز "الحسن وتارا "Alassane Ouattara "،ما جعل البلادتعرف حرب أهلية مجددا ، كماإعتبرت الأزمة خرقا صارخا لاتفاقيات "وداغودو" لعام 2007 ،فحسب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ففي الأربع الأشهر الأولى أغتيل أكثر من 500شخص، اغلبهم من مناصري "الحسن وتارا" "

* غالبة الجنود المسرحين ومعهم قادتهم كانوا قد سيطروا على أسلحة ثقيلة بما في ذلك الطائرات المروحية والمدرعات.

[1] جاسم خير عبد الرزاق، "مشكلة الحكم في كوت ديفوار"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، القاهرة ،العدد54، (د.س.ن)،ص 76 .

[2] بدر حسن الشافعي، **تسوية الصراعات في إفريقيا:نموذج الإيكواس**، دار النشر للجامعات، القاهرة،2009، ص 333.

Alassane Ouattara" [1] . واستمرت الأزمة إلى غاية إعتقال "لوران غباغبو"" Laurent Gbagbo" يوم الاثنين11 أفريل 2011،بعد هجوم واسع على مقر إقامته،وكانت قوات "الحسن وتارا" "**Al**assane Ouattara "مدعومة بالعتاد الجوي والدبابات الفرنسية، ومن هنا يظهر الدور الفرنسي في حل الأزمة الإيفوارية، وهو الدور الذي ندد به "لوران غباغبو" Laurent Gbagbo" عقب إعتقاله، فيما سارعت وزارة الدفاع الفرنسية التصريح أن" قوة ليكورن"licorne la force "قامت بالدعم فقط ولم تدخل إلى مقر إقامته.مانلاحظه من خلال الأزمة الأولى والثانية ان الموقف الفرنسي عرف تغيرات وتحولات في اللعبة الإيفوارية،وتعود خلفيات تغير وتحول تحالفات فرنسا في اللعبة الإيفوارية إلى :

- مدى مساس ديناميكية اللإستقرار في كوت ديفوار بالمصالح الفرنسية (هناك عدد كبير من الشركات الفرنسية موجودة في كوت ديفوار).
- التناغم مع الموقف الدولي من الأزمة الايفوارية وبالتحديد الأمريكي، فكلا الطرفين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدين لدخول في صراع وتنافس في كوت ديفوار بسب الظروف الدولية آنذاك .

المطلب الثاني :الآليات الفرنسية لحل الأزمة الايفوارية

من أجل إيجاد حل للأزمة الايفوارية، التي أصبحت تهدد المصالح الفرنسية في كوت ديفوار بصفة خاصة ومنطقة غرب إفريقيا بصفة عامة لجأت فرنسا إلى آليتين وهما :

1_**الآليات العسكرية الفرنسية لحل الأزمة الايفوارية :** في إطار إعادة هيكلة الجيش والإصلاحات التي عرفتها القوات الفرنسية إتخذت العملية العسكرية الفرنسية لإدراة الأزمة الإيفوارية عدة أبعاد منها ما هو أحادي ومنها ما هو متعدد الإطراف وتتمثل أبعاد العملية العسكرية في كوت ديفوار في :

أ_**عملية "ليكورن" " Opérsation licorne"تجسيد لعودة فرنسا للعب دور الفاعل الخارجي في الأزمات الأفريقية :**بعد إنفجار التمرد المسلح التي شهدته في 2002 أرسلت باريس كتيبة عسكرية متخصصة لحماية وإجلاء الرعايا، ولم تكون القوات الفرنسية في تلك الفترة طرفا عسكريا مباشرا (بمعنى مهمتها كانت تنحصر في حماية الرعايا الفرنسيين)، لكن بعد نوفمبر2004 أصبحت فرنسا طرف في الأزمة الايفوارية،وهذا بعدما تم قصف المعسكر الفرنسي من طرف قوات "لوران غباغبو" " Laurent Gbagbo "حيث راح ضحية هذا القصف تسعة جنود فرنسيين، وكرد فعل على هذا الهجوم وبأمر من

[1]Melanie Cathelin , « le Cote D'ivoire entre divisions internes et strategie internationales », **Institut d'études sécurité de l'Union Européenne** ,Mars 2011 ,p2 .

الرئيس الفرنسي أنداك "جاك شيراك "تم شن هجوم جوي على الجيش الايفوري و تحطيم العديد من المعدات العسكرية الإيفوارية ، وهذا بدوره خلق رد فعل عنيف من طرف الجيش الايفواري الموالي "لوران غباغبو" "Laurent Gbagbo". وكان الهجوم بناءا على طلب من الأمم المتحدة من أجل إضفاء الشرعية على ممارستها في كوت ديفوار، وتحولت الحرب بين القوات الفرنسية وقوات "لوران غباغبو "Laurent Gbagbo" بعدما كانت بين أطراف داخلية، إضافة إلى هذا صاعدة فرنسا من لهجتها حيث إعتبرت في إحدى الخطابات لرئيس جاك شيراك: " **أن غباغبو يترأس نظام فاشي" [1].**أما فيما يخص ردود الفعل من هذا التدخل فتراوحت المواقف الفرنسية والإيفوارية الداخلية بين مؤيد ومعارض .

1. **الموقف الفرنسي الداخلي من هذه العملية:** أدى نشر صور العمليات العسكرية للقوات الفرنسية في أبيدجان عبر مختلف وسائل الإعلام إلى ردود فعل مناهضة داخل المجتمع المدني الفرنسي إضافة إلى الأحزاب السياسية اليسارية في فرنسا،فيما أيدت الأحزاب اليمينية هذا التدخل.
2. **الموقف الداخلي الإيفواري:** حاول"لوران غباغبو" "Laurent Gbagbo إستعطاف الرأي العام عن طريق تصوير نفسه أنه ضحية قوة تبحث عن تقويض رغبة شعبية بأكمله للتحرر من الاستعمار،وأن هذا التدخل ماهو إلا شكل جديد من أشكال الإستعمار الجديد، [2]وكان هذا التبرير الذي قدمه "لوران غباغبو" "Laurent Gbagbo قد وجد صده في أوساط المعارضة من أنصار التيار القومي الايفواري والذي توسع بسب الأزمة الاقتصادية وبداية إرساء العملية الديمقراطية في كوت ديفوار [3].

كما لعبت فرنسا دورا كبيرا في الأزمة التي إندلعت ، حيث أرسلت فرنسا المزيد من الجنود إلى كوت ديفوار لحماية المدنين"، كما كان للقوات الفرنسية دورا القبض على لورارن غباغبو في 11 أفريل 2011 كما سبق ذكره، بعد هجوم واسع في مقر إقامته من قبل قوات الحسن وتارا مدعومة بالعتاد الجوي ودبابات القوات الفرنسية، إضافة إلى بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. فالدور الفرنسي كان واضحا، وهو مادفع غباغبو بعد اعتقاله بالتنديد بالدور الفرنسي، وصرحت وزارة الدفاع الفرنسي أن قوات ليكورن قدمت دعما جويا ولم تدخل إلى مقر إقامة غباغبو [4] .

---

(1) Ruth Marshall, « La France en Côte d'Ivoire : l'interventionnisme à l'épreuve des faits », **Politique africaine ,** N° 98,2 /.2005 ,pp 21-41.

(2) Smith S, « Mission impossible pour la France en Côte d'Ivoire », **Le Monde**, 3 décembre 2004.p24.

(3) Ruth Marshall, **LOC .CIT**.

(4) Issouf Sanogo , « le jour ou Gbagbo a été arrété « ,Liberation ,11 Avril2011 , Disponible sur **http://www.liberation.fr/planete/2011/04/11/le-jour-ou-gbagbo-a-ete-arrete_728227**

ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه العملية أن التدخل العسكري تحت مبرر حماية وإجلاء الرعايا التي تتذرع به فرنسا ما هو إلا مبرر قانوني تستخدمه فرنسا لكسب الشرعية الدولية. فقد نجحت فرنسا خلال مرحلتي الأزمة التي عرفتها كوت ديفوار بلعب دور الفاعل الخارجي، وهذا يرجع لعدة أسباب أهمها حماية المصالح الفرنسية الفرنسية حيث يوجد الكثير من الفرنسين الذين يعيشون في كوت ديفوار، وحجم الاستثمارات والشركات الفرنسية بها، إضافة العودة إلى تبني المنهج الديغولي القائم " البحث عن مكانة فرنسا العظمى" مند تولي الرئيس جاك شيراك رئاسة الجمهورية نفس التقليد تم المحافظة عليه مع الرئيس ساركوزي في أزمة كوت ديفوار لسنة 2010، وظهر أكثر مع الرئيس هولاند من خلال التدخلات في مالي و إفريقيا الوسطى .

ب_التدخل العسكري المتعدد الأطراف في كوت ديفوار المدخل الجديد لفرنسا في إفريقيا: تعتبر كوت ديفوار أحد الدول الأعضاء في "الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا"،فالإستقرار في كوت ديفوار هو جزء من الإستقرار والأمن في منطقة إفريقيا ،وهذا مايفسر الحرص الجماعة على إرسال قوات لحفظ عملية السلام في إفريقيا، وإدراكامن فرنسا بالدور الذي يمكن للجماعة أن تلعبه حرست على التنسيق مع الجماعة .

لكن قبل التوجه نحو الحل العسكري "للجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا""الايكواس" لعبت دورا فاعلا من خلال محاولتها محاولتها الدبلوماسية لحل الأزمة ، حيث قامت بالإجراءات الدبلوماسية التالية[1] :

- تعليق عضوية كوت ديفوار في "الجماعة الاقتصادية للدول غرب إفريقيا" في ديسمبر2002 ، ودعت" لوران غباغبو" إلى التنحي، كما هددته بأنها سوف تستخدم القوة إن لم يتنحى .
- أوفدت وفدا من الرؤساء إلى أبيدجان لتفاوض مع "لوران غباغبو"، إلا أن هذا الأخير ظل مصرا على موقفه.

بموازاة هذا الدور الدبلوماسي قامت الايكواس بالمشاركة عسكريا من خلال موافقة الجماعة على تشكيل قوات للتدخل في كوت ديفوار تحت تسمية الإيكومسي « ECOWAS mission in cote d'ivoire»،

[1] David Kode , "The complexities of democracbuilding in conflict –affected states:the role of ecowas and the african union in Cote D'ivoire", **International Institute for Democracy and Electoral Assistance,** Stockholm ,2016,p18.

"وجاء هذا في الإجتماع الذي عقد من طرف رؤساء الأركان في أبيدجان25 أكتوبر 2002، تتكون هذه القوة من ثماني دول من أعضاء الجماعة* ، لكن هذه القوة واجهت عدة عراقيل من بين :

- ❖ عدم قدرة بعض الدول الوفاء بالتزاماتها مثل نيجيريا بسب مشاركتها في عملية السلام في ليبريا هذا النوع من العراقيل هي التي تفسر توجه عمليات حفظ السلام الخاصة بالإتحاد الإفريقي والمنظمات الإفريقية الفرعية للتنسيق مع أطراف دولية من أجل القيام بعمليات السلام.

رغم هذه العراقيل والصعوبات إلا أن الجماعة قامت بإرسال قواتها بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقوات ليكورن الفرنسية إلى كوت ديفوار، وتعتبر العمليات العسكرية المتعددة الأطراف أحد الوسائل الجديدة لعمليات حفظ السلام التي تم العمل بها بعض الحرب الباردة[1].

لكن التساؤل المطروح هنا،ماهي الأسباب التي جعلت الأطراف الدولية توافق على نشر قوات الايكواس في كوت ديفوار؟، للإجابة عن هذا التساؤل نضع الاحتمالين التاليين:

- الإختراقات التي مست الإتفاقيات السلام بسب تواصل الصراع بين الطرفين .
- الإنشغال الأمريكي بالحرب على العراق، ففي هاته الفترة كانت تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على حشد دولي في إطار حربها على العراق.

إن مشاركة قوات "الإيكواس" "ECOWAS" في عملية حفظ السلام في كوت ديفوار ساهمت في :

- إضفاء الشرعية على التدخل الفرنسي فيها .
- كما ساهمت في تقاسم في الأعباء المالية والمادية عكس التدخلات السابقة التي كانت تتحمل تكاليفها لوحدها.

يعتبر التدخل في كوت ديفوار حتى وإن كان يبرز حالة التأزم في العلاقات الفرنسية الإيفوارية، فإن له دلالة أن فرنسا حاولت الحصول على "الدولة الإطار" لقيادة الوحدات العسكرية الدولية المشاركة، وهذا التدخل الإستعراضي للتدخل الفرنسي يرمي في الحقيقة إلى التذكير بالحضور الفرنسي في القارة الإفريقية بعد غياب فرضته الإخفاقات الفرنسية في إفريقيا والصعوبات التي وجدتها فرنسا من أجل التكيف بعد الحرب الباردة .

---

* الدول الثمانية هي :البنين، نيجريا، غامبيا، النيجر، مالي، التوغو، غانا و غينيا بساو .

[1] بدر حسن الشافعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 331.

2 _الدور الدبلوماسي والسياسي الفرنسي لحل الأزمة :بعد تعقد الأزمة السياسية وإنقسام البلاد إلى شطرين، إضافة إلى تصاعد الضغوطات الإقليمية والدولية لحل الأزمة الايفوارية

"عقدت في العاصمة الفرنسية جلسات مؤتمر المصالحة بحضور حكومة الرئيس لوران غباغبو و"الفصائل المعارضة الثلاثة " الحركة الوطنية لكوت ديفوار _اكبر الفصائل المسلحة في الشمال، والحركة الشعبية الايفوارية، و" الحركة من اجل السلام والعدل "تحكم سيطرتها على الغرب، وبعد عشرة أيام من المفاوضات الصعبة أعلن الرئيس الفرنسي آنذاك "جاك شيراك "في قمة الدول الافريقية بباريس وبحضور 11 رئيس حكومة ودولة من غرب إفريقيا والسكرتير العام للأمم المتحدة انذاك كوفي عنان، عن توصل الأطراف المتناحرة في كوت ديفوار إلى إتفاق سياسي أطلق علية إتفاق باريس "[1].

لعبت فرنسا دورا هاما في صياغة هاته الاتفاقية التي عرفت باتفاقية ليناس ماركوسيس " Linas-Marcoussis" (بضواحي باريس) ومن النقاط التي تضمنتها الاتفاقية ما يلي[2] :

- بقاء "لوران غباغبو" "Laurent Gbagbo "في السلطة إلى غاية إجراء الإنتخابات الرئاسية .
- إحداث إصلاحات سياسية عن طريق تعديل نص المادة الخاصة بالترشح إلى منصب رئيس البلاد ،بحيث تتيح لأي فرد من أب أو أم ايفوارية يثبث خمسة سنوات متتالية من الإقامة في كوت ديفوار الحق بترشيح نفسه .
- تعين "سايدو ديارا " رئيسا لحكومة المصالحة الوطنية تضم أطراف النزاع كافة .
- نزع سلاح المتمردين .

ومن خلال الدور الدبلوماسي والعسكري الذي قامت به فرنسا من أجل حل الأزمة الإيفوارية ،نستنتج أن فرنسا لم تدخر أي جهدا في توظيف جميع وسائل خارجيتها في سبيل حل الأزمة الإيفوارية ،ضمانا للإستمرارية مصالحها فيها .

المطلب الثالث :مؤشرات تزايد النفوذ الفرنسي في كوت ديفوار :رغم أن أغلب المختصين رهنوا على تراجع التواجد الفرنسي في كوت ديفوار كمنطقة النفوذ التقليدية إلا أن المؤشرات التي سوف نبينها تؤكد العكس وتتمثل هاته المؤشرات فيما يلي :

بلغت قيمة الإستثمارات الفرنسية في كوت ديفوار في الفترة بين الممتدة 2005-2012 35 مليون

---

[1] جاسم خير عبد الرزاق، "مشكلة الحكم في كوت ديفوار"،**مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، العدد54.،(د،س.ن)،ص 48

[2] هيفاء أحمد محمد،"الانتخابات في ساحل العاج والموقف فرنسي أنمودجا"، **مرجع سبق ذكره**،_ص 76 .

يورو، ما يجعل كوت ديفوار تحتل المرتبة العاشرة الجاذبة للاستثمارات الفرنسية والرابعة في منطقة غرب إفريقيا، ويتربع قطاع الخدمات على 50٪ من إجمالي الاستثمارات الفرنسية (60٪ أنشطة المالية والتأمين 16٪ النقل، 13 ٪ التجارة، 8٪ من الاتصالات [1] . يتبين من هذه الإحصائيات أن حجم الاستثمارات الفرنسية قد زاد بعد أزمة 2011 بحوالي مليوني يورو ويعود لتحسن المناخ الاستثماري في كوت ديفوار كما انه مؤشر للنفوذ الفرنسي في البلاد لم يتراجع والمصالح الفرنسية المتغير الثابت في العلاقات الفرنسية الإيفوارية .

2_حصة الشركات الفرنسية من السوق في كوت ديفوار بعد الأزمة دعامة أخرى :يوجد حسب وزارة الخارجية الفرنسية عبر موقعها في كوت ديفوار 140 فرعا لمجموعات فرنسية توظف حوالي أربعين ألف شخص، إضافة إلى500 منشأة فرنسية صغيرة ومتوسطة الحجم ، حيث تمثل كوت ديفوار أكبر حضور لشركات الفرنسية جنوب الصحراء، وفي إطار دعم تواجد الشركات الفرنسية في كوت ديفوار ومنطقة غرب إفريقيا عقد في ماي 2016 منتدى مشترك بين فرنسا وإفريقيا الغربية والوسطى، وهو تأكيد على الاهتمام الفرنسي بمناطق النفوذ التقليدية [2]

3 -عدم رغبة الولايات المتحدة الانخراط في أزمة مع فرنسا بسب كوت ديفوار : بعدما كانت تدعم المتمردين ضد نظام الرئيس" كونان بيديه"، مما ساعد المتمردين على الانقلاب على بيديه سنة1999 ، هاته المساندة التي تلقاه المتمردين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية جعلت فرنسا تتحاشى التدخل لمساعدة بيديه واكتفت بعبارات التنديد. [3]

> " لكن تغير الموقف الأمريكي من فرنسا عامة و أحداث ساحل العاج بصفة خاصة بعد أحداث سبتمبر، حيث عملت واشنطن على تطبيق مبدأ التعاون بدلا من التنافس مع فرنسا خاصة أنها في حاجة إلى حشد كبير أكبر تأيد دولي في حربها ضد الإرهاب ، صحيح أن فرنسا كانت تعارض سياسية واشنطن في حربها ضد العراق، إلا أن واشنطن عملت على استرضاء فرنسا قبيل الحرب، ومن ذلك تجاهلها للانقلاب الثاني ضد غباغبو، بل أنها أيدته من خلال قرار مجلس الأمن " [4].

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية :**http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique/la-france-et-ses-partenaires-economiques-pays-par-pays/article/la-cote-d-ivoire**

[2] **نفس المرجع** .

[3] بدر حسن الشافعي، **مرجع سبق ذكره**،ص 323 .

[4] **المرجع نفسه** ، نفس الصفحة .

إن إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للدور التخصصي لفرنسا في إدراة الأزمات في مناطق النفوذ التقليدي باعتبار فرنسا تملك أدوات التأثير على هاته الدول، كما أن فرنسا عضو دائم في مجلس الأمن، ومن شأنها أن تشكيل عائق أمام تنفيذ استراتجيها المختلفة جعلها تتفادى منافساتها في المستعمرة القديمة لها(كوت ديفوار).

4-القوة الفرنسية في كوت ديفوار وقاعدة أبيدجان الارضية للتدخل في الأزمات :حلت "القوة الفرنسية" في أبيدجان سنة 2016 مكان عملية ليكورن**"Opérsation licorne"** التي خاضت عدة معارك وأبرز المعارك التي خاضتها هي "معركة أبيدجان"، كما تعتبر قاعدة أبيدجان قاعدة دعم لوجيستيكي لهاته القوات حيث تمتلك القوات الفرنسية ثلاثة مستودعات للدعم اللوجيستكي في العالم في جميع أنحاء العالم:

- قاعدة الدعم في جيبوتي .
- قاعدة الدعم في الإمارات العربية المتحدة.
- قاعدة أبيدجان دعم الخارجي عن طريق إرسالها كتعزيزات في منطقة الساحل الإفريقي دعم عملية برخان " Barkhane "ونفس الشيء بالنسبة لعملية سنغري " Sangaris" في إفريقيا الوسطى، كما يقدم ميناء أبدلي والمطار الدولي لأبيدجان تسهيلات للقوات الفرنسية [1].

إضافة إلى ذلك تقوم القوات الفرنسية بتدريب 600 جندي في إطار إعادة هيكلة الجيش الايفواري بعد الأزمة التي ضربت كوت ديفوار سنة 2002 وهذا ضروري لضمان الاستقرار في البلاد الذي يخدم التواجد الفرنسي في كوت ديفوار .

هـ_المساعدات الفرنسية أسلوب قديم جديد لإعادة التموقع في القارة :من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الايفواري قامت فرنسا بمساندة كوت ديفوار، بقوة في الهيئات الدولية، عن طريق عقد اتفاق مع نادي باريس من اجل إعادة جدولة الدين الايفواري في15 ماي 2009، تلاه توقيع ثنائي بين فرنسا وكوت ديفوار ترتب عنه إلغاء دين بقيمة 455 مليون دولار وإعادة جدولة 697 مليون دولار .كما منحت فرنسا كوت ديفوار مساعدات بعد إنتهاء الأزمة بقيمة مليون يورو (لدفع رواتب الموظفين، تمويل النفقات

[1] بدر حسن الشافعي، **مرجع السابق ذكره**، ص 333.

الاجتماعية الطارئة والنهوض بالاقتصاد وغيرها، كما منحت الوكالة الفرنسية للتنمية ضمانا كامل لقرض 50مليون يورو من مصرفين تجاريين[1] .

الشكل رقم: بين أهم المانحين للمساعدات العامة للتنمية للكوت ديفوار .

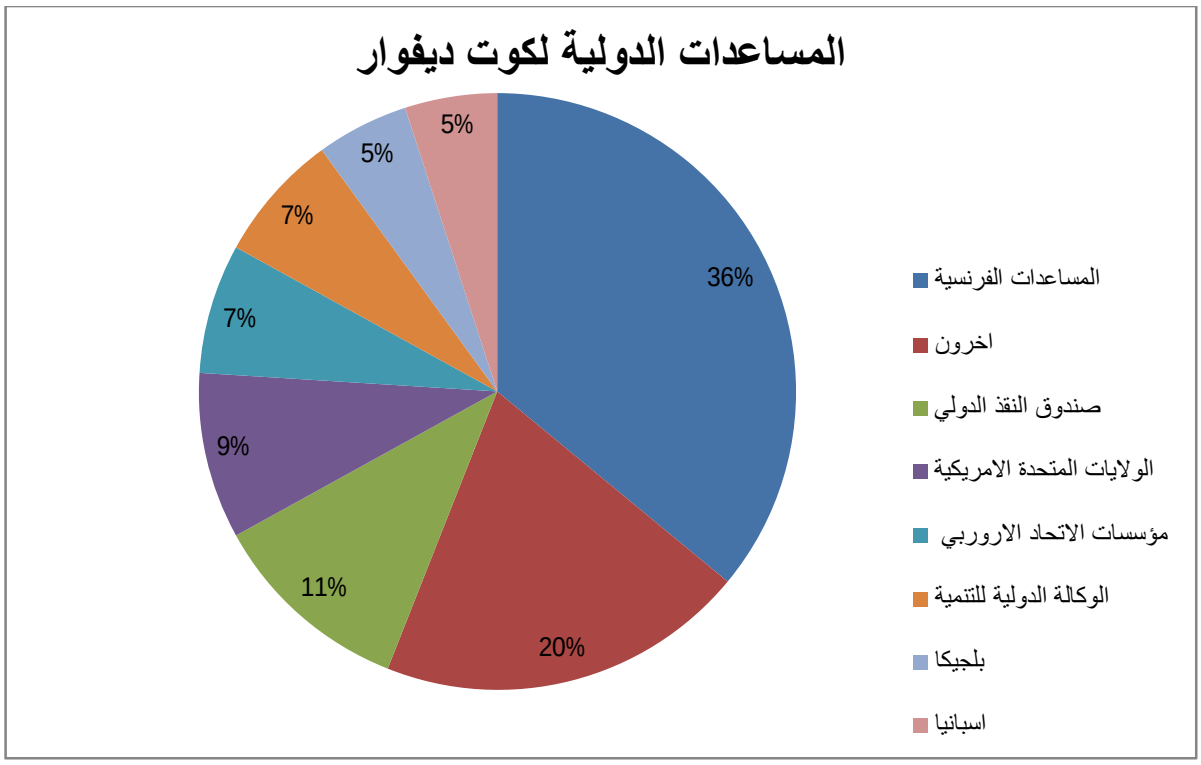

المصدر: Nation unies,**rapport de la Commission économique pour l'Afrique**,Addis-Abeba, Éthiopie,2016 p13.

ويمثل الشكل رقم :01 نسب المساعدات التي تتلقاه كوت ديفوار من مختلف الدول والهيئات الدولية ،حيث تمثل المساعدات الفرنسية لوحدها أكثر من ثلث إجمالي المساعدات التي تقدم لها، فمن جهة يمكن إعتبار هاته المساعدات وسيلة للدفع بعجلة الإقتصاد الإيفواري ،ومن جهة أخرى تعبر وسيلة للضغظ على كوت ديفوار. إذن فلغة الأرقام تؤكد أن كوت ديفوار احد أهم الدول الأفريقية بالنسبة لفرنسا

يمكن القول من خلال دراسة السياسة الفرنسية اتجاه كوت ديفوار كنموذج تطبيقي للسياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا، أن الطريقة التي يتم التعامل مع قضايا القارة الإفريقية لها مميزات يمكن إجمالها فيما يلي :

(1) **Ibide**,p14.

- اعتمدت للحفاظ على نفوذها في المرحلة ما بعد الكولونيالية على قنوات غير رسمية ونسج علاقات شخصية وعائلية مع الرؤساء في إطار ما تسميه "القادة الأصدقاء " ومساندتهم ومساعدتهم حتى لو كان على حساب شعوبهم، و يمثل الرئيس هوفيه بوانيه نموذج لهؤلاء القادة الذين عملوا للحفاظ على المصالح الفرنسية في أفريقيا.
- شخصنة العلاقات الفرنسية الإيفوارية في شخص الرئيس هوفيه بوانيه، فالمتبع للعلاقات الايفوارية بعد الاستقلال يلاحظ ان
- تعتبر المعضلة الأمنية المجتمعية التي تعيشها مجتمعات الأفريقية على غرار كوت ديفوار كمدخل للأزمات القارة، والتي تعبر عن إستمرار لسياسة فرق تسد الإستعمارية التي مارستها فرنسا اتجاه مستعمراتها و وصل على مواصلتها الرؤساء والقادة الموالين لفرنسا وهي السياسة سعى إلى تطبيقها كل الرؤساء الدين تعاقبوا على كوت ديفوار.
- فرنسا حريصة على عدم التورط العسكري في الصراعات الداخلية التي لا تتعلق بالمساس المباشر بمصالحها وهذا ما حدث مع" كونان بيديه "و " لوران غباغبو".

خلاصات واستنتاجات

خلاصات واستنتاجات:

من المفارقة أن القارة الأفريقية هي القارة الوحيدة التي يمكن لفرنسا من خلالها إثبات ذاتها وإظهار قوتها، وهي القارة نفسها التي تظهر عجزها كذلك ، ويدرك صانع القرار في فرنسا أن هيبة وعظمة فرنسا مرهون بأفريقيا ،لهذا نجد فرنسا تسعى جاهدة لإستخدام جميع إمكانياتها لتحقيق تواجدها. فلطالما شكلت فرنسا بثقل إرثها التاريخي وماضيها الاستعماري روابط وعلاقات مع الدول الأفريقية ذات النفوذ التقليدي في مرحلة ما بعد إستقلال الدول الأفريقية، عززت عن طريق ممارسات أرسى تقاليدها الجنرال ديغول وفق منطق إمبريالي رسمت توجهات السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا، كما كرست هذه التقاليد الديغولية مركزية وهيمنة شخصية رئيس الجمهورية على قرارات السياسة الخارجية ،كما إن الخصوصيات التي ميزت عملية إتخاذ القرار (الضبابية والتداخل في الصلاحيات)على مستوى السياسة الخارجية لفرنسا إتجاه أفريقيا سمحت بظهور شبكات سياسية رسمية وغير رسمية قائمة على أساس علاقات زبائنية رسخت للوجود الفرنسي في إفريقيا خدمة لأهداف السياسة الخارجية الفرنسية أحيانا وخدمة لمصالح شخصية في أحيان أخرى.

لقد كان لإنتهاء الحرب الباردة، وما صاحبها من تغيرات على المستوى العالمي وعلى المستويات الإقليمية أثرا كبيرا على الوجود والمصالح الفرنسية، وهذا ما أحدث ارتباك وتردد في الموقف الفرنسي إزاء القضايا القارة الأفريقية ،فقد أبرزت هاته المتغيرات محدودية الوسائل المتاحة ،مما جعلت صانع القرار الفرنس يقين ويدرك بضرورة إحداث استجابات على مستوى الوسائل سواء الصلبة أو الناعمة.

لكن رغم محاولة إدخال آليات ووسائل تم تكيفها مع المتغيرات والمستجدات الدولية في إطار مقاربات جديدة (عسكرية، أمنية، سياسة، دبلوماسية إقتصادية) تكون أكثر ليونة دون الإضرار بصورة فرنسا العالمية، وهذا الكلام لا يعني أن فرنسا تخلت عن القوة العسكرية، بل على عكس تماما فقد أثبت التدخلات في كل من كوت ديفوار وإفريقيا الوسطى أن القوة العسكرية مازالت أحد الحلول الفاعلة التي تستعملها فرنسا في سياستها الخارجية إتجاه إفريقيا كما أثبتت التكيفات الجديدة أن فرنسا لاتزال الفاعل الخارجي الأول في أفريقيا حتى وان أرادت أن تمرر سياستها إ تجاه أفريقيا عبر ميكانيزمات جديدة في إطار مقاربات جديدة لكي تحظى بالقبول الدولي وتكون أقل تكلفة ،فبقدر ما شكلت هذه المتغيرات تحديا للمصالح الفرنسية، بقدر كانت حافزا قويا لإعادة إحياء وتأكيد الدور الفرنسي القديم في المنطقة، والذي لم

يختفي تماما و بل تراجعت قليلا خلال بداية التسعينات من القرن الماضي . إذن فالسياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، لا تختلف كثيرا عن العهد الإستعماري، لا من حيث الهدف ولا من حيث الإدراك، تستمر فرنسا في إدراكا إفريقيا إدراكا وسائليا بمعنى أن إفريقيا كانت ومازالت وسيلة حفاظ أو إسترجاع مكانتها الدولية.

كما أنه من خلال دراسة الحالة، نستخلص، أن الممارسات الفرنسية في كوت ديفوار بعد الاستقلال هي عبارة عن استمرار للمرحلة الكولونيالية ساهم فيها هوفويه بوانيه "صديق فرنسا" على ترسيخها ،لكن رحيل "**فليكيس هوفويه بوانيه**" "**Félix *Houphouët-Boigny***" أحدث فراغ في العلاقات الفرنسية مما جعل الموقف الفرنسي يرتبك ويتردد حيال الأزمة الإيفوارية خوفا على مصالحه الإستراتجية، إلا أن فرنسا بعد ذلك حاولت تتدارك الأمر عن طريق التدخل العسكري، من إثباث أن فرنسا ما تزال الفاعل الخارجي الأول في كوت ديفوار بصفة خاصة، وأفريقيا بصفة عامة.

ومن خلال دراستنا نصل إلى جملة من الاستنتاجات:

- لقد كانت الممارسات والتوجهات الفرنسية اتجاه إفريقيا لفترة ما بعد استقلال الدول الإفريقية كنتيجة استمرار الممارسات الموروث عن الحقبة الكولونبالية والديغولية. اعتمدت للحفاظ على نفوذها في المرحلة ما بعد الكولونيالية على قنوات غير رسمية ونسج علاقات شخصية وعائلية مع الرؤساء في إطار ما تسميه "القادة الأصدقاء" ومساندتهم ومساعدتهم حتى لو كان على حساب شعوبهم، ويمثل الرئيس "**فليكيس هوفويه بوانيه**" "**Félix *Houphouët-Boigny***" نموذج لهؤلاء القادة الذين عملوا للحفاظ على المصالح الفرنسية في إفريقيا
- فرضت المتغيرات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة على السياسة الفرنسية اتجاه إفريقيا استجابات وتكيفات على مستوى وسائل السياسة الخارجية الفرنسة.كما تجد فرنسا صعوبة في التغلغل خارج مناطق نفوذها التقليدية بإفريقيا، نتيجة المنافسة القوية من طرف القوى التقليدية (الولايات المتحدة وبريطنيا) إضافة إلى القوى الصاعدة داخل مناطق نفوذها التقليدية.
- التردد والارتباك الذي حصل في الموقف الفرنسي في بداية الأزمة الايفوارية كان مرتبط بالخوف بالمساس بمصالحها وبأشياء أكثر عمقا.

وفي الأخير ما يمكن أن نخلص إليه، **أن ضمان إستمرارية المصالح الفرنسية في إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة يرتبط بالتكيف التي حدثت على مستوى وسائل السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا .**

رغم التراجع الملاحظ للدور الفرنسي بأفريقيا إلا أن فرنسا غير مستعدة للتخلي عن إفريقيا لأنها مثلت على الدوام بعد استراتجي ومنطقة نفوذ حيوية ، وهذا ما يفسر الإصرار الفرنسي بالتورط في فضائح الفساد.

المصادر والمراجع

أولا /باللغة العربية

1.الكتب:

1. أبو العينين (محمود) ، " **مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة**"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1995.
2. الأصبحي (أحمد) وأخرون، وآخرون، **القرن الإفريقي وشرق إفريقيا: الواقع والمستقبل**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،2010.
3. جندلي(عبد الناصر) ،**التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات النظرية التفسيرية والنظريات التكوينية** ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007.
4. جهاد عودة ،" **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** "،دار الهدى للنشرو التوزيع ،مصر ، 2005.
5. زاهر (رياض) ، **استعمار إفريقيا**، ط1،جامعة القاهرة، معهد الدراسات الإفريقية، دار القومية للطباعة والنشر، 1965 .
6. السيد سليم(محمد سليم)، **تحليل السياسة الخارجية** ،ط 2 ،مكتبة النهضة ،القاهرة ،1991.
7. شلبي(محمد)، **المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات**، دار هومة، الجزائر،1997 .
8. مرزوق (باسم رزق عدلي) ،**الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الإفريقي** ،ط 1،مكتبه الفائزين للمعارف ،القاهرة.
9. مرسي (ليلى) و وهبان(أحمد)،"**حلف شمال الأطلنطي :العلاقات الأمريكية الأروبية بين التحالفات والمصلحة**"، دار الجامعة الجديدة ، الأسكندرية .
10. مصباح (عامر) ،**التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية** ،القاهرة :دار الكتاب الحديث ، 2O14
11. مقلد (إسماعيل صبري) ، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.
12. ميرل (مارسيل) ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة ،1986 .
13. النداوي (مهند عبد الواحد) ، **الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات** ،العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2014.

2.االمجالات والدوريات:

1. أحمد محمد (هيفاء) ،"الانتخابات في ساحل العاج والموقف فرنسي أنمودجا"، **مجلة السياسة الدولية** ،مركز الدراسات الإستراتجية ،القاهرة ،العدد56 ،(د،س،ن).
2. الإدريسي (عبدالقادر) ،"جمهورية كوت ديفوار"، **مجلة الإسلام اليوم**، الرباط ،العدد 28، 2012.
3. المصري(خالد) ،"النظرية البنائية في العلاقات الدولية "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** ،دمشق،المجلد 30،العدد02 ،2014.
4. رأفت (إجلال) ،" السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء "، **مجلة السياسة الدولية** ،مركز الدراسات الإستراتجية ،القاهرة ،العدد 145،جويلية 2001.
5. رجب (محمد)، «التدخل الفرنسي في غرب إفريقيا:محاربة الإرهاب أم حماية المصالح "، **جريدة العرب** ،العدد9790 ،بتاريخ 2015/01/07.
6. عبد الرزاق (جاسم خير) ،"مشكلة الحكم في كوت ديفوار"،**مجلة السياسة الدولية** ،مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ، العدد ،(د،س،ن).
7. محمد خميس(خلود)، "السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا"، **مجلة كلية التربية للبنات**،بغداد، المجلد 24، العدد 4، 2013.

3.التقارير :

1. أبو العنين (محمود)، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2002-2001**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة، 2002 .

4.الدراسات الغير منشورة :

المحاضرات:

1. صويلح (مولود) ،**النماذج النظرية لتحليل السياسة الخارجية** ،محاضرات قدمت لطلابة السنة الرابعة، تخصص علاقات دولية ،جامعة جيجل ،السنة الجامعية 2005-2006.
2. ـــــ (ـــــ)، **مدخل مفاهيمي** ، محاضرات قدمت لطلابة السنة الرابعة علاقات دولية ،جامعة جيجل ،السنة الجامعية 2011-2012.

رسائل الماجستير:

1. بشكيط (خالد) ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، 2010_2011.
2. ذخالة (مسعود) ، **العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004_2005،
3. زغواني (رابح) ، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقاربات النظرية**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2007 - 2008.
4. قط (سمير) ،**الإستراتجية الاقتصادية الصينية بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجا** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتجية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2007 – 2008.
5. لوصيف (سعيد) ،**واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة مابعد الحرب الباردة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتجية،جامعة باتنة ،السنة الجامعية،2009-2010.
6. محمد الطاهر(عديلة)، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،جامعة قسنطينة ،2005 .

مذكرات الماستر:

1. غدير (دليلة)، **الإستراتجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية وإستراتجية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014 – 2015.

مذكرة الليسانس:

1. حديسي (شهرزاد)، بوحبيلة (رابح) و بريغن (نصرالدين) ، **السياسة الإفريقية لفرنسا**، مذكرة ليسانس في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة جيجل،2007- 2008 .

5.مواقع الأنترنت :

1. برقوق (أمحند) ، "منطق الأمننة في ساحل الأزمات"، من موقع
http//:www.politics_dz.com/threds
2. عبد الحليم (أميرة)،"الحكم في إفريقيا :من الإنقلاب العسكري إلى التداول السلمي"،مجلة الديمقراطية: من موقع:
http ://democracy.ahram.org.ui /front/innenprint .aspx?newsld= 319

3. محمد علي (محمد عزت) ، "المرتزقة العسكرويون وخصخصة الحرب"، من موقع:
/http://defense-arab.com/vb/threads/1339
4. سعيد (أمير)، "الصين الصاعدة، وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا"، في الموقع:
http://www.qiraatafrican.com/home/new/

5. "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، في الموقع:
http://www.qiraatafrican.com/home/new

6. الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للفرنكوفونية :
https://www.francophonie.org
7. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique/la-france-et-ses-partenaires-economiques-pays-par-pays/article/la-cote-d-ivo

ثانيا / باللغات الأجنبية:(الإنجليزية والفرنسية)

First :Books /les livers

1. Bat(Jen –Pierre), **le syndrome Foccart : la Française de 1959 a nos jours** , édition Gallimard, Espagne, 2012.
2. Ben Hammouda (Hakim), & Kassé (Mustapha), **l'avenir de la zone franc :perceptives africaines**, Bibliothèque du Coderia, paris ,2001.
3. Charbonneau(Bruno), **France and the new imperialism: Security Policy in Sub-Saharan Africa,** Library of Congress, Canada,2008.
4. Dirra(Abdoulaye), **la gauche française et l'Afrique subsaharienne: colonisation, Décolonisation, coopération ,** Paris, Edition Karthala,2006.
5. Foutoyet (Samuel),**Nicolas Sarkozy ou la Francafrique Décomplexée** ,édition Tribord ,Bruxelles ,2009 .
6. Kanpp (Andew) & (Writer Vincent), **The government and politics of France**, 5th ed, Routledge, United kingdom, 2006.

7. Kessler (Marie - Christine), **la politique étrangère de la France, Acteurs et processus**, presses de la fondation nationale des sciences politiques, paris , 1999.
8. ——(——), la politique étrangère comme politique publique, dans Frédéric charillon, (Dir),**politique étrangère, Nouveaux regards**, presses de la fondation Nationale des sciences politiques, Paris, 2002.
9. Koffi (Moise Kounoune) , **Dévaluation et politique de développement economique en cote d'ivoire** ,l'Harmttan , Paris ,1996
10. Màuhoubi (Salah), **Afrique l'ère des turbulences** ,Casbah Editions, Algérie, 1999 .
11. Wong (Reuben), **the Europeanization of French foreign policy: France and the EU in East Asia,** 1st ed, palgrave Macmillan, New York, 2010.
12. Xavier (Verschave Francois)**, de la Francafrique a la ,Mafiafrique** ,Edition Tribord,Bruxelles,2004 .

Second :Periodicals / Working Papers

1. « la francafrique , ou la face cachée de la politique française en Afrique »**L'assosation survie,** Paris, mars 2008.
2. Abramovici Pierre Abramovici, «Activisme militaire de Washington en Afrique,» **Le Monde Diplomatique**,paris**,** juillet 2004.
3. Blanto (Robert) & others, « colonial and the post colonial Ethnic conflict in Africa", **journal of peace Research,** Vol. 38, N° 4, 2001.
4. Bovcon(Maja) , « France's conflit resolution strategy in cote d'ivoire and ts Ethecal implications ", **African Studies Quarterty** , N°11 ,issue 1, 2009.
5. ——(——), «Francafrique and regime theory»**, European Journal of International Relations**, University of Oxford, UK , Vol 19, N° 1 ,2011
6. Cathelin (Melanie) , « le Cote D'ivoire entre divisions internes et strategie internationales », ,**Institut d'études sécurité de l'Union Européenne** ,Mars 2011 .
7. Chataigner (Jean_Mare), « Principes et réalités de la politique Africaine de France », **Afrique contemporaine**, N°220, Avril 2006 .
8. Cilliers (Jakkie), « L'Afrique et le terrorisme », **Afrique contemporaine**,Paris, N° 209, Printemps 2004.
9. Courtin (Nicolas), « Comprendre Boko Haram: Introduction thématique », **Afrique contemporaine**, N°255, mars 2015

10. Frédéric Leriche, « La politique africaine des Etats-Unis: une mise en perspective », **Afrique contemporaine,** N° 207, Automne 2003 .

11. Ghorbal Samy, «la charte Africaine », **jeune Afrique**, N°2236, 22/11/2003

12. Hazlehhurst (David),” networks and policy making: from theory to practice in Australian social policy”, **discussion paper Report written as part of the requirements for the Masters in Public Policy**, , Australian national University**,** , Australian,N°88, July 2001.

13. Kohler (Jessica), “Formmiraculous to disastrous :the the crisis in Cote D’ivoire”, **Centre for Applied Studies in International Negotiations (CASIN)** , Geneva, August 2003.

14. Krotz(Unirich), « National role conception and foreigen policies France and Gerumany compared»,**Medina du Gunzburg conter for European studies** ,Harvard university ,working paper,N° 02.

15. Leboeuf (Aline), & Quenot(Hélene), « la politique Africaine de la France sous François Hollande »**, L’Institut français des relations internationales (ifri)**,paris, 2014 .

16. Leriche (Frédéric), « La politique africaine des Etats-Unis: une mise en perspective », **Afrique contemporaine**,Paris ,N° 207, Automne 2003 .

17. Marshall (Ruth), « La France en Côte d'Ivoire : l'interventionnisme à l'épreuve des faits », **Politique africaine ,** N° 98,2 /.2005

18. Naudé (Pierre François), « Privatisations la grand panne », **Jeune Afrique Edition magrabe** ,26 Avril - 9 Mai 2009

19. Nubukpo (Kako), « Politique monétaire et servitude volontaire : la gestion du franc CFA par la BCEAO », **Politique Africaine**,paris, N° 105, , Mars 2007.

20. Rittberger(Volker)," Approaches to study of foreign policy derived from international relations theories",Paper prepared for delivery at: **the Annual Meeting of the International Studies Association**, University of Tübingen, Germany,N°30,March 24 - 27, 2002.

21. S (Smith), « Mission impossible pour la France en Côte d’Ivoire », **Le Monde**, paris, décembre 2004.

22. Struye de Swieland (Tanguy), «Le Retour de Washington Sur le continent Africain», **Diplomatie**, N° 12, janvier- février 2005.

23. Tarirt (Fabric), « les aimes de la France », **Silence**, N° 335, mai 2006.

24. Thierry Ollivier, « Les opérations d’évacuation de ressortissants au cœur des principaux engagements des forces terrestres », **Doctrine,** N° 16, juin 2009.

25. Tübingen,Germany,N°30,March 24 - 27, 2002.
26. Zorgbibe (Charles), « principes pour la politique Africaine de la France »,**Géopolitique Africaine**, N°38, 2010 .

Third:repports/Les rapport

1. **centre de doctrine d'emploi des forces des forces** « 50 ans D'Opex en Afrique(1964-2014) »,**Cahier du centre de doctrine d'emploi des forces des forces** ,Paris,septembre 2015.
2. Conseil Français des Investisseurs en Afrique, « L'industralisation clé de decollage de l'Afrique », **Rapport du Conseil Français des Investisseurs en Afrique**,Paris, Décembre 2016.
3. global wintess , « Chocolat chaoud :comment le Cacao a alimenté les conflit en cote d'ivoire », **Rapport de global wintess** ,Washington ,USA ,2007**.**
4. Nation unies**,rapport de la Commission économique pour l'Afrique**,Addis-Abeba, Éthiopie,2016 .
5. **Rapport de le Observatoire de la Vie Diplomatique en Afrique**, « Etat de la politique militaire et sécuritaire de la France en Afrique », NOTE DE SYNTHESE N° 7,Paris, mars 2011.
6. Reguad (Mélanie), « l'aide au développement française état du lieu », Les **cahier du centre interdisciplinaire de recherche en développement international et société**,Paris , N° 3, 2012 .
7. Secrétariat du organisation g7, « Ressources naturelles dans les pays du g7+ **», rapport de la Secrétariat du organisation g7** , Dili, Timor-Leste,2014.
8. Service de santé des armées **Document d'information**, ,Paris , N° 335, 29 octobre 2002 .
9. Service de santé des armées , « Les défis de la professionnalisation » , **Document d'information,** Paris, N°458, 1998 .
10. Wauthier (Claude), « Jacques Foccart et les mauvais conseils de Félix Houphouët-Boigny », **Les Cahiers du Centre de Recherches Historiques(CRH**),Paris,N°30, 2003.

Fourth :Dessertations

1. Guinant (Priscille), **la politique de la France en Afrique subsaharienne après les indépendances** , Mémoire, I.E.P. de Toulouse, 2012 -2013 .

2. Masure(Raphaele), **lesCentres culturels Francaise d'Afrique francophone ,des structures legitimes ,entre dévelomppement et influence , qui peient a truver un second souffle** , Mémoire de séminaire :sociologie des acteurs et enjeux du champ culturel , université Lyon 2, 28 aout 2009 .
3. Oraug-Rygh (Sofie Elisabeth), **Charles de Gaulle et le prélude de la guerre d'Indochine : Du 18 juin 1940 au 19 janvier 1946 ,** Mémoire de master, Département des études de littérature, de civilisation et des langues européennes, Faculté des Sciences humaines, Université d'Oslo**,** Automne 2008 .

Fifth :Sites web

Boisbouvier(Christophe), « Togo : qui a tué l'ancien président Sylvaus Olympio ? », jeune Africa , IN ;
http://www.jeuneafrique.com/138661/politique/togo-qui-a-tu-l-ancien-pr-sident-sylvanus-olympio/

Fearon(James), Domestic politics, Foreign policy , and theories of international relations,
www.annualreviews.org/.../annurev.polisci.i.i.28

Vincent Brisset (Jean)_, « la politique étrangère de la France » , Disponible sur:

http://bstorg.free.fr/PXIII/Polext.htm

/http://defense-arab.com/vb/threads/1339

Montaufray (Alain) , « le retour a l'Afrique de l'armée Francaise », Disponible sur :
https://www.ensemble-fdg.org

« payer l'impot colonial pour les « avantages » de lesclavage et de la colonisation », Disponible sur :

http://www.mondialisation.ca/le-saviez-vous-14-pays-africains-contraints-par-la-france-a-payer-limpot-colonial-pour-les-avantages-de-lesclavage-et-de-la-colonisation/5369840

Powlton (Fédéric), « Afrique : De grandes entreprises Française épinglées pour corruption a grand échelle », Disponible sur :

http://sahel-intelligence.com/9854-afrique-de-grandes-entreprises-francaises-epinglees-pour-corruption-a-grande-echelle.html.

Kador (Pierre) , « les accords militaires de la cote d'ivoire avec la France » ,Disponible sur ; **http://www.collectif-communiste . polex.org/afrique/cote_ivoire/ACCORDS_MILITAIRES_ivoire_france.htm**

Sanogo (Issouf) , « le jour ou Gbagbo a été arrété « ,Liberation ,11 Avril2011 , Disponible sur : **http://www.liberation.fr/planete/2011/04/11/le-jour-ou-gbagbo-a-ete-arrete_728227**

Shapiro(Michael), Bonttam(G. Matthew), « cognitive process and Foreign policy decision – Making» , Disponible sur; **https://academic.oup.com/isq/article-abstract/17/2/147/1796464/Cognitive-Process-and-Foreign-Policy-Decision?redirectedFrom=fulltext**

Hugeux (Vincent) , « Sommet Afrique- France: une histoire de fauteuils », Le Monde, 31/05/2010. Disponible sur**; http://www.lexpress.fr/actualite/monde/sommet-afrique-france-une-histoire-de-fauteuils_896151.html**.

قائمة الأشكال الجدوال والخرائط

1.قائمة الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
01	خريطة تبين الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للإستعمار الفرنسي .	24
02	مختلف التحديات التي تواجه منطقة شمال وغرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي.	56
03	تبين عدد القوات العسكرية الفرنسية المنتشرة في إفريقيا .	61
04	تبين المهمات الجديدة للقوات الفرنسية في إفريقيا.	64
05	توضح أهم الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين فرنسا و بعض الدول الإفريقية.	67
06	خريطة تبين الموقع الجغرافي لكوت ديفوار .	88
07	التقسيم الجغرافي للإثنيات في كوت ديفوار.	92

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	"جدول يبين التطور الحاصل في عدد القوات العسكرية الفرنسية في إفريقيا مابين 1960- 2014.	60
02	جدول يوضح أهم التدخلات والعمليات العسكرية الفرنسية في إفريقيا.	65
03	يوضح مراحل تدخل قوة التدخل السريع " force d'action Rapide".	68
04	يبين نسبة المساعدات الإنمائية الفرنسية الموجهة إلى إفريقيا جنوب الصحراء من 2007-2010.	72
05	يبين حجم صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء لفرنسا مابين	75

	سنة2014-2015 .	
06	يبين حجم استيراد الدول الإفريقية جنوب الصحراء من فرنسا ما بين سنة2014-2015	**76**
07	الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم كوت ديفوار بعد " هوفويه بوانيه" *Houphouët-Boigny*	**97**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	يبين نسبة المساعدات الدولية الممنوحة لكوت ديفوار.	**108**

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: دور الإرث التاريخي في تحديد مسارات السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا.

المبحث الأول :التفسيرات النظرية لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه أفريقيا..... .... 15.

المطلب الأول :الليبرالية النفعية: تعدد الفواعل كمحدد لتفسير سلوك السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه أفريقيا.....15

المطلب الثاني :المقاربة البنائية الهوية الفرنسية قاعدة لتعريف المصالح الفرنسية 18

المبحث الثاني: السياق التاريخي لظهور السياسة الفرنسية الأفريقية 22

المطلب الأول: السياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا وإعادة هيكلة علاقات الهيمنة 22

المطلب الثاني: تبلورفكرة "فرنسأفريقيا" "françafrique "كأسلوب جديد لمصادرة الاستقلال.....26

المطلب الثالث: الظروف التي نشأت فيها السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا 28

المبحث الثالث : فواعل صناعة السّياسة الفرنسّية الإفريقّية.....32

المطلب الأول: مركزية دور رئيس الجمهورية في السياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا 32

المطلب الثاني: الضّبابية وعدم التّمايز في الصلاحّيات بشأن السّياسة الفرنسية إتجاه إفريقيا.....37

الفصل الثاني: تكيف السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : الأوضاع الدولية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على السياسية الفرنسية إتجاه أفريقيا 46

المطلب الأول :التحولات على مستوى النظام الدولي بعد الحرب الباردة 46

المطلب الثاني :التحوّلات على المستويات الإقليمية 52

المبحث الثاني: التكيف على مستوى وسائل القوة الصلبة بعد الحرب الباردة.....59

المطلب الأول: التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا بعد الحرب الباردة 59

المطلب الثاني: التعاون العسكري الفرنسي الأفريقي :إصلاحات جديدة لتدارك النقائص.....66

المبحث الثالث :_التكيف على مستوى وسائل القوة الناعمة.....70

المطلب الأول: الوسائل الإقتصادية.....70

المطلب الثاني: الوسائل الدبلوماسية (تكيف مع الأنماط الجديدة).....78

الفصل الثالث: كوت ديفوار أنموذجا للتطبيق توجهات السياسة الفرنسية إتجاه أفريقيا

المبحث الأول :العلاقات الفرنسية الإيفوارية بين قوة الإرتباطات التاريخية ومؤشرات التأزم.....85

المطلب الأول: الأهمية الجيو اقتصادية والجيو إستراتجية لكوت ديفوار بالنسبة لفرنسا.....85

المطلب الثاني: شخصنة العلاقات الفرنسية الايفوارية(حكم"هوفويه بوانيه" "*Houphouët-*_ *Boigny*")في مرحلة مابعد الكولونيالية.....89

المطلب الثالث:تأزم العلاقات الفرنسية الإيفوارية بعد وفاة هوفيه بوانيه.....94

المبحث الثاني : التواجد الفرنسي في كوت ديفوار بين مؤشرات التراجع ومحاولات التكيف.....98

المطلب الأول :التغيرات و التحولات الفرنسية في اللعبة الإيفوارية 98

المطلب الثاني :الآليات الفرنسية لحل الأزمة الايفوارية.....100

المطلب الثالث : مؤشرات تزايد النفوذ الفرنسي في كوت ديفوار.....104

خلاصة وإستنتاجات 110

قائمة المصادر والمراجع 114